مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

بيان العمري

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

عبد الفتاح الرشدان — علـي محـافظـــة

محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢٣ | العدد (٩٠) | شتاء ٢٠٢٠

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – شتاء ٢٠٢٠

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمـد سـعيد نـــوفـل الأردن	أحمد يوسف أحمد مصر
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً أو جزء منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي رؤية نقدية نحو دور حضاري متقدم: الوحدة العربية والوحدة الإسلامية **التحرير**	٧
البحوث والدراسات العلاقات المدنية- العسكرية في الدول العربية: الحدود والإشكالات **العربي العربي**	١٥
مقابلة العدد: أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟ حوارات فكرية وسياسية خاصة **الحلقة الأولى: مع السيد خالد مشعل**	٦١
المقالات والتقارير المشهد الميداني في قطاع غزة.. بين مسيرات العودة والتصعيد العسكري **عدنان أبو عامر**	٨٩
الاقتصاد الأردني ٢٠١٩: إشكاليات ومحفزات نحو آفاق الأمان **مركز دراسات الشرق الأوسط**	٩٩
العلاقات الأردنية- الإسرائيلية ومرحلة الأزمة **مجدي عبد العزيز**	١٠٥
الحراك الشعبي في لبنان: الخلفيات والتوقعات **وائل نجم**	١١٣
الملف البيبلوغرافي **العراق بعد الاحتلال الأمريكي** **٢٠٠٣-٢٠١٩** - المراجع العربية	١٢٣

– المراجع الإنجليزية – أحدث الإصدارات **متاب شبانة**	١٢٩ ١٣٦
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٤١
English Section **Case Study** *Turkish Intervention in North Syria, Diplomacy and Crisis Management* ***Marwan Asmar***	145
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

رؤية نقدية نحو دور حضاري متقدم

الوحدة العربية والوحدة الإسلامية

شكّلت حالة التقسيم الشامل للأمة الإسلامية بعد انهيار الدولة العثمانية أساساً استراتيجياً لإضعاف الأمة العربية والإسلامية على حد سواء، ولا تزال هذه التقسيمات تمثل البديل الواقعي والعملي، بل والمحبب لدى معظم شعوب وقيادات في العالم الإسلامي بدلاً من الوحدة الإسلامية أو العربية، وأسست هذه القناعة لإضعاف الأمة على مستوياتها المختلفة، القطرية منها والعربية والإسلامية، وفي أقاليمها المختلفة، وبذلك أصبحت نظرية الاستحواذ على الثروة والسيادة الوطنية والشعوبية والانتماءات الفرعية في فلسفة النخبة الحاكمة والنخبة المجتمعية مرجعية التفكير في الواقع والمستقبل، وبرغم كثرة الترديد للوحدة العربية منها والإسلامية، إلا أنها لم تطرح خطة عمل أو برامج تقود إلى هذه الوحدة، وكان كل قطر وكل حاكم وكل نخبة ينظرون إلى هذه النظريات بوصفها استهدافاً لمصالحه واستحواذاته الخاصة على الثروات، وبرغم التقاسم الكبير للثروة، بل وأحياناً الاستحواذ مع المستعمر الجديد على الثروة كما هو حال النفط منذ عام ١٩٤٠ وحتى اليوم، غير أن هذا التقاسم أو التكامل في الاستفادة من الثروة العربية والإسلامية ليس مقبولاً عند ذات الطبقات مع أي دولة إسلامية أو عربية أخرى، بل إن التنافس على العلاقة وعلى سوق المستعمر يمكن القول بأنه النظرية الاستراتيجية التي تتمسك بها هذه النخب.

وبرغم تنامي الإشكالات والتحديات، بل والمخاطر التي تهدد الأمة على الصعيد الوجودي أحياناً والهوية والدين، بل والسيادة أحياناً أخرى، غير أن أقصى ما تم المحافظة عليه حتى الآن هو جامعة الدول العربية كمؤسسة تنسيقية فقط، وبناء منظمة التعاون الإسلامي التي أسست عام ١٩٦٨ لتحرير القدس حسب ميثاقها، والتي لم تتمكن إلى

جانب الجامعة العربية من تحقيق التكامل والوحدة بين الأمة العربية أو في إطار أوسع: الأمة الإسلامية.

ربما أصبح هذا الحديث والتفكير لدى البعض من الماضي في عهد الدولة القطرية القومية، لكن الغريب أن هذا النقد لا يوجه إلا إلى الحالة العربية والإسلامية التي مزّقتها خلافات النخب الحاكمة وتدخّل الاستعمار للوقيعة بينها، بينما تتجه دول أوروبا منذ التسعينيات إلى الوحدة، وقد حقّقتها، وتثني النخب العربية والإسلامية على هذا الإنجاز الأوروبي، وكذلك الحال فيما يتعلق ببناء الاتحاد الأفريقي كإنجاز للدول الأفريقية، والحال مثله فيما يتعلق بالآسيان (ASIAN) لدول شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، ولكن النقد والتجريح ينصبّ على توجهات أو أطروحات الوحدة الإسلامية والعربية فقط!

لقد حرَمَنَا الانقسام القطري والإثني والجهوي والفرعي من استثمار ثرواتنا وتحقيق التقدم والتنمية العالمية الواسعة، وبرغم نجاح بعض دول العالم الإسلامي مثل تركيا وماليزيا في تحقيق الثروة واستثمار الثروات الطبيعية والتنمية البشرية ومنافسة دول العالم الصناعية، غير أن غالب دول العالم الإسلامي، والعربي على وجه الخصوص، لا تزال مشغولة بالخلافات والصراعات المسلحة بينها وفي داخلها، ولم تتمكن من التوصل إلى نظرية الاستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية، وعلى الأقل بتحقيق التكامل بين دولها العربية بمختلف توجهاتها، بل إن الاجتماعات وبرغم أن بعضها انصبّ على التنمية لكنها على المستوى المتدني من التنسيق والتكامل، وما دامت تتآمر على بعضها وتزجّ بأموالها وقواتها، وبل وتستخدم حلفاءها ضد أقطار أخرى، فأنّى لفكرة الوحدة، بل وحتى فكرة التعايش والتكامل، أن تنتعش!

لقد بدأت تجربة مجلس التعاون الخليجي كمحاولة طموحة، واليوم تتعرض لمخاطر التفكيك والخطر الوجودي بسبب الخلافات بين النخب وعلى الدور الإقليمي وبعض السياسات الخارجية، بل إنها تتصارع بالوكالة في عدد من المناطق كليبيا وسوريا مثلاً.

وعلى الصعيد الإسلامي بقيت الهوة قائمة، وبرغم تنامي أدوار وإمكانات دول كبرى منها، مثل تركيا وماليزيا وباكستان وإندونيسيا وإلى حد ما إيران، غير أنها لا تزال تطرح فكرة الأمة الإسلامية والوحدة الإسلامية على استحياء، بل وتعمل بعضها في سياسات الاحتراب الداخلي والتدمير لدول إسلامية مهمة كالعراق وسوريا، ويبدو أن العقبة الفكرية لدى النخب الحاكمة والنخب المثقفة تشكل أساس هذه الإشكالية والترددات في التعامل معها بعيداً عن الخلافات القائمة، والتي سوف تنتهي بالتأكيد مع تقدم مشاريع التكامل والوحدة.

إن النظام الدولي الذي قسّم الأمة أوائل القرن العشرين يعمل اليوم على تثبيت هذا التقسيم للاستفراد بكل دولة أو مجموعة دول صغيرة، ولنهب الثروات وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة به سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، وكذلك لتعميق الخلافات بينها، ومنها مثلاً التباين المستمر في التعامل مع الخطر الصهيوني وإسرائيل بين الدول العربية والإسلامية، وبرغم العدوانية الثابتة والمستمرة لدى إسرائيل ضد الأمة بكل دولها وأفكارها وتوجهاتها غير أن النخب الحاكمة لا تزال تبتعد عن توحيد التوجه لمواجهة هذا الخطر وتحرير فلسطين وإعادة أهلها إليها، بل إن بعضها أصبح ينظر لإسرائيل حليفاً محتملاً لمواجهة دول عربية أو إسلامية أخرى!

تجد الأجيال التي ترعرعت على فكر القطرية والإثنية والقومية صعوبة في تحقيق مقاربة عملية واقعية تقبلها ثقافتها لإعادة إحياء الوحدة الإسلامية أو حتى العربية، بل حتى في نظرية التكامل الاقتصادي التي يلتقي عليها الناس في العالم لمصالح مادية بحتة لا يدعمها أي دين أو فكر أو حضارة سوى تحقيق التنمية والمصالح، وأصبح ذكر الماضي التليد بعظمة حضارتنا الإسلامية في كل عهودها مجرد عيش في الماضي لدى بعض النخب المثقفة والمتأثرة بالحالة الشعوبية والفكر الليبرالي الغربي حتى لو كانت يسارية أحياناً.

إنّ هذه الأزمة تعبّر عن أزمة هوية فعلاً، وأزمة حضارية في النخب الحاكمة والمثقفة، كما تعبّر عن تداخل المصالح الشخصية الآنية مع المصالح العليا في عملية

معقدة غير فاعلة، بل ومعيقة، ولا يمكن بهذه المناسبة إلا الإشادة بالتقدم الحضاري العام لعدد من دول العالم الإسلامي والعربي عمّا كان عليه الحال قبل سبعين عاماً، لكننا نتحدث عن قوة عالمية عربية إسلامية يمثلها مجموع الأمة ويؤهلها للمشاركة في رسم مستقبل العالم ويحمي أراضيها جميعاً ويحمي دينها وهويتها من اللعب عليها وفيها من قبل الآخرين، والذي له متطلبات وتضحيات فردية وجماعية لازمة، كعادة هذه الأفكار والتجمعات الكبيرة، وهي التي تحقق هيبة الأمة وشعوبها وأقطارها.

ولطرق الوحدة بالطبع أشكال مختلفة، فاليوم تستحق محاولة بناء التكامل والتعاون على قاعدة الأخوة الإسلامية وهوية الأمة، ومنها الانطلاق بتحقيق أشكال مختلفة من الوحدة والتكامل والتضامن والتنسيق، حتى لو لم تتحقق أشكال الوحدة السابقة في المدى المنظور، ويشار في هذا الصدد إلى محاولة ماليزيا برئاسة الدكتور محمد مهاتير إشعال الشعلة في كوالالمبور في الأسبوع الثاني من كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٩، حينما وجّه الدعوة بعد مباحثات مباشرة مع رؤساء وقادة خمس دول إسلامية تحظى باستقرار نسبي، ولدى قادتها الاستعداد للتفكير بالتعاون والتكامل بين دولها، وتقع في مراتب متقدمة بين دول العالم النامي، وبدعوة خبراء ووزراء من أكثر من ٢٠ دولة إسلامية، وتؤكد متابعات المؤتمر أن إحياء فكرة الحضارة الإسلامية والوحدة الإسلامية والأخوة الإسلامية والسعي لتحقيق تكاملات في الصناعة والزراعة والدفاع والتكنولوجيا واستثمار الطاقات البشرية الشابة إنما هي أفكار واقعية وعملية، وقد تم توقيع ١٠ اتفاقيات بين كل من ماليزيا وتركيا مثلاً في هذه المجالات في المؤتمر كخطوة مباشرة للبدء في مشروع التعاون والوحدة الإسلامية، وتم تبنّي فكرة السعي لتصنيع التكنولوجيا بدل الاستمرار باستيرادها من الآخرين، خاصة وأنها أصبحت تتدخل في الأمن القومي لكل دولة وأصبحت تؤثر بشكل مباشر على الأمن والاستقرار والهوية والدين، بل أصبحت تشكل تحديات مستمرة لمجتمعاتنا، وبالتالي فإن السيطرة على التصنيع التكنولوجي يعد استراتيجية إسلامية للعقد القادم حسب رئيس المؤتمر مهاتير محمد، وتأتي فكرة عقد هذا المؤتمر

متوافقة مع ما يطرحه العديد من المفكرين العرب والمسلمين في العالم، وهي ليست كل الحل ولا تملك كل الحل، لكنها مثال على الإمكانية المتاحة اليوم ولو بمجموعات صغيرة من الدول الإسلامية، ثم يمكن أن تتوسع بعد نجاحها لتشمل كل دول العالم الإسلامي.

ولذلك، فإن فكرة الأخوة والوحدة والهوية الدينية والثقافية والتكامل في الثروات الطبيعية والقدرة على استجماع القوة لاستعادة المكانة الجماعية للأمة على مستوى العالم، والدفاع عن قضاياها المختلفة أصبحت ضرورة لتحقيق التقدم ووقف الهدر الداخلي ووقف الاعتماد على المستعمر بكل أشكاله، وهذا لا يعني الانغلاق على الذات، بل التعامل مع كل العالم كقوة واحدة وأمة واحدة وبهوية واحدة، وبالتالي باستخدام مجموع الثروة والطاقة الطبيعة والبشرية لتحقيق ريادة الأمة ومصالحها العليا، والتي تنعكس حكماً على كل أقطارها وشعوبها دون تمييز.

المسألة إذن فيمن يعلق الجرس من النخب الحاكمة والمثقفة والقادة، وعلى الجميع دعمه والوقوف إلى جانبه وتجاوز كل المخاوف من بعضنا أو من تهديدات الاستعمار، وصهر الهويات الفرعية الجهوية والقومية والمصالح القطرية والحزبية والفئوية في هذا المسار لنشكل حالة تحول حضاري تاريخي أصبح اليوم متطلباً للنهضة والنهوض.

وبالتأكيد، فإن هناك وجهات نظر واعتبارات وتحديات كبيرة وواسعة تحتاج إلى مناقشة ومعالجة أوسع مع طيف واسع من النخبة الإسلامية والعربية بكل أطيافها، وربما في مقامات أخرى ومؤتمرات وندوات وورش عمل يجري عقدها خلال الأعوام القليلة القادمة.

التحرير

البحوث والدراسات

العلاقات المدنية -العسكرية في الدول العربية

الحدود والإشكاليات

العربي العربي*

كانت طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية محَّل صراع منذ أزل بعيد، نتيجة عدم وضوح الحدود الفاصلة بين المجالين، وإن جوهر الصدام بينهما هو الصراع على السلطة والاستحواذ على هياكلها، والهيمنة على مفاصل الدول ومؤسسات صناعة القرار فيها، وهذا التجاذب شكَّلته هياكل وقيم مجتمعية فرضتها الحتمية التاريخية، والتطور الطبيعي للمجتمع البشري عبر محطَّات مختلفة، فكانت المقاربات النظرية تؤيد هذا التوجه وترسِّخه.

إن المخرجات السلبية للتنظير لهكذا توجه، وبروز الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي والسلوكيات التشاركية، عزَّز أدبيات تنظيرية حديثة، تروم رسم حدود جديدة تؤطر هذه العلاقات، وترسم بوصلة جديدةً تفرض حتمية استعمالها، اعتمادًا على تغليب المتغير المدني على الهيمنة التاريخية للمتغير العسكري، عبر مقاربات ونظريات سيكون متن هذه الدراسة إطاراً لشرحها.

المشكلة البحثية

تسعى هذه الدراسة إلى تتبع المحطَّات المتباينة في الرؤى تجاه طبيعة هذه العلاقات، وسر الاختلاف من منظار الدول الديمقراطية عنه في الدول العربية، وكانت الجزائر والسعودية ومصر إطارًا تطبيقيًا للدراسة، مع طرح الإشكالات بقصد تحليل هذه الظاهرة، وتوصيف مجالات التقاطع ومحطّات الاحتكاك.

فما هي البناءات النظرية لهذا الحقل؟ وما سّرُّ هذا التباين في المواقف والأدوار؟ وما هي المتغيرات المستقلة والتابعة في رسم الإطار العام لهذا المجال الحيوي والحسّاس؟

فرضيات الدراسة

- **الفرضية السلبية**: كلما تدخل العسكري في الحياة السياسية، تعزَّز التوجه نحو الشمولية والسلوكيات الديكتاتورية.

* كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

- **الفرضية الإيجابية**: كلما ترسَّخت الممارسة الديمقراطية في الثقافة السياسية، تعزَّز التوجه المدني في السيطرة على صناعة القرار.

أهمية الدراسة

- تتبّع المسار التنظيري لطبيعة العلاقات المدنية- العسكرية.
- محاولة إبراز إشكالات سيطرة المتغير العسكري على المتغير المدني في صناعة القرار والإشكالات المصاحبة لذلك.
- التأسيس لانتقال سلس وسلمي في طبيعة هذه العلاقات لدى الدول العربية اعتماداً على تجارب الدول الديمقراطية.
- إبراز إمكانيات تجاوز زوايا الاستملاك للمؤسسة العسكرية والاستعمال الوظيفي لها في الدول العربية.

إطار الدراسة

- **الإطار المكاني**: العلاقات المدنية- العسكرية عبر أطر جغرافية متباينة (الجزائر، السعودية، مصر).
- **الإطار الزماني**: منذ استقلال هذه الدول وحتى عام ٢٠١٨.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على توظيف إطار مفاهيمي يعتمد على مصطلحات ومفاهيم لحقول معرفية متباينة على غرار العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، وعلم الاجتماع والقانون، وقد تعددت المناهج بغية تفكيك الظاهرة، والاقتراب من الحقائق الخفيَّة لإشكالاتها، وتجلَّت هذه المناهج في المنهج التاريخي والمقارن ودراسة الحالة والمؤسسي.

أولاً: المؤسسة العسكرية، البناء النظري وتحديد المفهوم

١- الأبعاد النظرية ومجالات الممارسة

تأخذ طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية عدَّة أشكال، (Gaub, 2016.p.9-12)، لكنها تحوي في جوهرها توتراً متأصلاً؛ فمن الناحية الرسمية هناك رقابة مدنية على العسكريين، لكن غير الرسمي يمنح العسكريين القدرة على الإطاحة بصانعي القرار المدنيين في الوقت الذي

يريدون؛ فالمؤسسة العسكرية هي التي تمتلك السلاح وتحتكر وسائل العنف المشروع، ما يعني أنها جُعِلت لحماية المؤسسة السياسية، لكنّ المفارقة أنها تتمتع بقدرات كامنة تؤهلها لتهديدها، بل ولتفجيرها.

عزّز هذا الصراع المتأصل رغبة الطرفين في وضع مسافة تحكم العلاقة بينهما، وتمنع التدخل في مجال صلاحيات كل منهما، ويغدو هذا التفاعل صراعا على السلطة أحياناً، ويؤثر على أمن الدولة من خلال تدخل الجيش في السياسة، أو فشله في أداء مهامه الدستورية، وإن كان كل طرف يحتاج الآخر.

غالبًا ما يتم تدخل الجيش في السياسة بطريقتين، (Gaub, 2016.p.29.)، إمّا من أعلى إلى أسفل من قبل القادة المدنيين، أو من أسفل إلى أعلى من قبل فواعل المجتمع المدني، وتعدّ الطريقتان لتدخل الجيش في السياسة مؤشراً للضعف السياسي، وفشل المؤسسات السياسية، وانعدام وجود أي مساحة للتفاهم الدستوري والوصول إلى اتفاق أو حَلّ.

لقد كان ينظر إلى المؤسسة العسكرية دائماً منذ العهد اليوناني (Karabelias, June 1998. p.07) بعين الريبة والحذر؛ فقد قال ميكيافلي: "إن الرجل العسكري لا يمكنه أن يكون رجلاً صالحًا"، أمّا فولتير فقال: "إنها مظهر من مظاهر القوة الغاشمة، لكنها في مظهر رشيد"، في حين رأى صامويل آدم أنّ "الجيش دائمًا يُشَكلّ خطرًا على حريات الشعوب".

لكن هذه النظرة تجاه المؤسسة العسكرية، وإعادة النظر في أحكامها القديمة حول علاقاتها بالمؤسسات المدنية، واعتبارها مؤسسة إلى جانب المؤسسات الأخرى، تغيَّرت عند الأكاديميين بعد الحرب العالمية الثانية.

إن ميزان العلاقة بينهما قد جعل مساحة التقاطع بينهما دقيقة جداً؛ فالجهات المدنية تريد من الجيش طاعة الأوامر وتنفيذها، أما الجيش فيريد أن تُؤخذ قرارت خبرائه، ومطالبه من الموارد والموظفين، والحرية الكافية في أداء المهام، على محمل الجدّ.

إن الترابط المدني- العسكري يجب ألا يُفهم على أنه مجموعة من الهياكل أو الإجراءات في المقام الأول، (Gaub, 2016. p.10) بل كمجموعة من العلاقات يجب إدارتها بحنكة وعقلانية تُمكّن المدنيين من التعاون بشكل بَنَّاء مع القوات المسلحة، وجعلها شريكاً على قدَم المساواة، وإنّ غياب التماسك بين الطرفين يعقّد العلاقة، ويبعد السلاسة عنها، والعكس صحيح؛ فإبرام اتفاقات

بين القادة المدنيين والعسكريين حول التكوين الاجتماعي للضُبَّاط وطرق التجنيد والعقيدة العسكرية مثلاً يرفع من فاعلية الأداء لكليهما.

يرى عبد الإله بلقزيز (الطيب، ٢٠٠٠. ص.٤) أن الدولة هي عنصر التنسيق الأساسي للمجتمع، وهي بمثابة الكيان الأم الذي تتمازج وتتفاعل بداخله الكيانات كلها، وتتكامل فيها مختلف نشاطات المجتمع، كما أنها كيان مجرّد متعال عن مجال المنافسة؛ (دادة، ٢٠٠٢. ص.١٧) لأنّها تمثيل للإرادة والمصلحة العمومية، وتعبير عن السيادة، وبعكس السلطة التي تعدّ تعبيراً عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن برنامج تم التصويت عليه، مقارنة مع برامج أخرى ... وتتغير السلطة بتغير ميزان القوى والخيارات السياسية، أمّا الدولة فلا تتغير، ولا تتغير ثوابتها لأنّها محَّط إجماع، ولا تقبل الانتهاك، أمّا السلطة فتتحرك في دائرة الممكن السياسي، وإنّ الدولة لا يمكنها التخلي عن سيادة أراضيها وسيادة رعاياها، لأنه يقع في دائرة الواجب السياسي، والمعارضة تكون للسلطة لا للدولة.

إن الجيش في الدول الديمقراطية، عكسه في الدول الأخرى، لا يتدخل في الصراعات، خاصة الداخلية منها، ولا ينتصر لجهة معينة، ولا يتدخل في صناعة القرار، ولا إدارة السلطة، إلا في حالات نادرة وبطرق غير مباشرة، لأن المجتمع لا يحتاج تدخل الجيش في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار، ولذا نجد الدول الديمقراطية في الغرب ترفض الانقلابات العسكرية، والسياسة في عرف الغرب لعبة مدنية صرفة، ومجال مفتوح يتنافس فيه المواطنون محتكمين للدستور والقانون.

لقد أثبتت الإحصاءات أن ٥٠% من تدخل الجيش عبر الانقلابات بعد نهاية الحرب الباردة من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥ أسَّست لأنظمة ديكتاتورية وتسلطية. (Derpanopoulos, 2016. p.2-4)، وأن جُلّ الانقلابات العسكرية تقاس بقدرتها على الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام آخر محلَّه؛ فحوالي ٩% منها أثناء الحرب الباردة و٢٧% بعدها، لم يكن هدفها الانتقال نحو الديمقراطية، وإنما زعزعة سلطان الديكتاتور، ليحل محله ديكتاتور جديد، وإن الجمع بين الانقلابات واحتمال التحول الديمقراطي ضعيف جدًا لا يتجاوز ١,٢%؛ فالقضاء في الدول الديمقراطية هو الذي يفصل في المنازعات، والجيش هو مؤسسة لا تتجاوز الصلاحيات المخولة لها دستوريًا، وهو حفظ كيان الدولة من الأخطار الخارجية التي تهدِّدها، ولا يمكنه نقل جنوده إلى الداخل أو الانتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة إلا في حالات نادرة.

ولعلّ الانقلابات في الجزائر، ابتداءً من الرئيس بومدين على بن بلة عام ١٩٦٥، واستيلاء الجيش على السلطة عام ١٩٩٢ وإزاحة الفائزين في الانتخابات، وعدم رغبة العسكريين تسليم السلطة إلى المدنيِّين بعد حراك ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩، يفسّر هذا الاتجاه، وكذلك الانقلابات في مصر منذ جمال عبد الناصر عام ١٩٥٢، وعلى محمد مرسي عام ٢٠١٣، كلها إشكالات مخاض التجسيد نحو الانتقال الديمقراطي، وهو ما يتنافى وسلوكيات المؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية.

لقد ساعد على ترسيخ هذا الدور للجيش وجود حقيقتين سياسيتين في العرف السياسي الغربي (دادة، ٢٠٠٢. ص.١٨):

الحقيقة الأولى: أن مجال المنافسة والسياسة مستقل عن مجال السيادة، وأن العنف ليس وسيلة من وسائل التغيير؛ فمجال السيادة ليس مجالاً للمنافسة، وإنما هو مجال للإجماع، وفيه تفويض الشعب لرئيس الدولة، وتفويض للجيش بالدفاع عن الوطن، والالتزام بالوظائف الدستورية.

الحقيقة الثانية: تحييد العنف من الحياة السياسية، فالدولة حسب ماكس فيبر هي الوحيدة التي تحتكر العنف المشروع للدفاع على الحدود والسيادة، مقابل العنف غير المشروع (الميلشيات، العنف الأهلي)، وترتكز التنشئة السياسية على فصل التغيير السياسي عن القوة والعنف؛ لأن الأنظمة الديمقراطية ليست بحاجة إلى العنف لإنجاز التغيير، فهو مكفول بوسائط سلمية من خلال آلية الاقتراع الحرّ والنزيه.

٢- الإطار المعرفي وبناء المفاهيم

تشمل العلاقات المدنية- العسكرية كل أنواع الروابط بين المجتمع المدني والأشخاص الذين يحملون السلاح، ويشير مصطلح "المدني" إلى دور السلطات المدنية في العلاقات المدنية- العسكرية، ومصطلح "العسكري" يعبر عن الوظيفة التي تؤديها المؤسسة العسكرية في هيكل الدولة، أما مصطلح "السيطرة المدنية" فيتعلق بالقواعد التي تحكم الدفاع الوطني، وتشير إلى أقصى سلطة للمدنيين على المؤسسة العسكرية.

لقد ضمِن تفاعل الأدوار في نسق المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالبناء الاجتماعي، والبناءات الفرعية المرتبطة ببعضها، وتكامل الأدوار الوظيفية، وأصبغ عليها التماسك إلى درجة عالية، فغدت بناءً اجتماعيًا مميّزاً من خلال التدرج أو التسلسل القيادي (الآغا،

٢٠٠٨.ص.٤٨) القائم على الرتبة العسكرية، ما حقَّق الفاعلية والانضباط فيها، فما هو موقع هذه المؤسسة الثقيل وزنها في المشهد السياسي؟

قال هنتنجتون:(Townsend, 2015. p.64-64) "العسكريون المهنيون البعيدون عن السياسة، هم الحجر الأساس للنجاح الديمقراطي". أما جانوويتس "Janowitz"، فقد أَكد على مهنية المؤسسة العسكرية مع ضرورة ارتباطها بالمجتمع ودفاعها عن قيمه، ثم انصياعها للسلطات المدنية. في حين ذهب براني "Barany" إلى ضرورة خضوعها للدستور والقوانين التي تحدد العلاقة بين المدني والعسكري وفق المبدأ التالي: الدولة ثم المجتمع ثم العسكر، وحدّد ماتاي "Matei" ثلاث أرضيات لتقييم العلاقة بين السلطات العسكرية والمدنية، وهي الرقابة المدنية على الديمقراطية، والفاعلية للمؤسسة العسكرية، وقدرة المؤسسة العسكرية على إنجاز المهام وفق الموارد المتاحة.

وقد ربط نرسيس "Narcis Serra" تحوّل الجيش من دوره التسلطي القديم والداعم للأنظمة إلى خادم للسلطات المدنية من خلال ثلاثة عناصر: ضرورة تزاوج المجهود بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني، وبعد المؤسسة العسكرية عن السياسة، ودفاعها عن المجتمع المدني، وأن درجة حيادها أثناء المرحلة الانتقالية وبعدها تحدِّده السلطات المدنية.

أما شيدلر "Schedler" فرأى أن الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي يتم من خلال القضاء على اللاعبين غير الأوفياء للثقافة الانتقالية وعزلهم.

ويرى محمد طه بدوي (بدوي، ١٩٩١. ص.٢١٨) أن الدولة الحديثة تنقسم إلى مؤسسات رسمية سياسية وأخرى غير سياسية، وهذا حسب اختصاص كلّ منها، ويرى أن موقع المؤسسة العسكرية كمؤسسة رسمية لكنها غير سياسية، لاضطلاعها بأدوار دفاعية في تأمين الدولة من الأخطار التي تتهدّد استقرارها، سواءٌ على المستوى الداخلي أو الخارجي؛ فهي مؤسسة إدارية بحتة دورها الأساسي إدارة الحروب دون اتخاذها لقرار الحرب.

ويرى ماكس فيبر أن البناء الديمقراطي لأي دولة يقتضي الفصل التام بين المؤسسة العسكرية وبين السياق السياسي التنافسي، وهو ما يعبَّر عنه **بدرجة الضَّبط المدني** فوق القوات المسلحة.

أ- **المؤسسة العسكرية**: هي حسب (غابريال، ٢٠١٠. ص.٨٥) "مجموعة القوات المسلحة العسكرية الدائمة منها وشبه الدائمة، والقوات النظامية شبه العسكرية، تضمّ هذه المؤسسة قيادات ودوائر، ومديريات ومؤسسات، ومراكز وكلّيات عسكرية متنوعة، إلى جانب مصانع ومنشآت قد تكون عسكرية بحته، أو مرتبطة بجهات مدنية، وتضم قوات برية وبحرية وجوية".

وهي حسب (بلقزيز، ٢٠٠٢. ص.١٦) مؤسسة سيادية من مؤسسات الدولة، وليست أداة أو جهازاً في يد السلطة لا تتحكم فيها النخبة الحاكمة، وهي نصاب مستقل عن الكيان السياسي ومحايد في علاقات السياسية والسلطة داخل المجتمع.

ويرى هنتنجتون (Taylor, 1998. P02) أن صناعة سياسة الأمن القومي تتم من قبل رؤساء الدول لحماية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد من التهديدات، وأن العلاقات المدنية- العسكرية توفر المستوى المؤسسي الرئيسي للشكل العسكري في صناعة سياسة الأمن القومي.

ب-**الظاهرة العسكر-يتارية** "Militarisme": هي الحالات التي تتجاوز فيها المؤسسة العسكرية الحدود الدستورية المرسومة لها، وتتصرف بعيدًا عن المراقبة المدنية؛ فتعرِّف موسوعة السياسة العسكرية "Militarisme" (كيالي، ١٩٩٥. ص.١٠٨) بأنها نزعة واتجاه يهدفان إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة، وفرض نظامها الصارم على الحياة المدنية، وتتقوّى هذه النزعة عندما تعجز المؤسسات الدستورية والهيئات السياسية عن مجابهة التحديات المطروحة.

ثانيًا: أدبيات العلاقات المدنية -العسكرية، قصور المقاربات التقليدية وحتمية التجاوز

١- أدبيات التنظير للعلاقات المدنية- العسكرية ومتغيراتها

يمكن الإشارة إلى أن الأعمال الكلاسيكية (Nielsen, 2005. P.65) التي عالجت كلاً من الفاعلية العسكرية والسيطرة المدنية، برزت في كتابي صامويل هنتنجتون "الجندي والدولة" عام ١٩٥٧، وكتاب "الجندي المحترف" لموريس "Morris Janowitz" عام ١٩٦٠.

لقد ناقش هنتنجتون العلاقات المدنية العسكرية **كمتغير توضيحي**، ورأى أن لطبيعتها تأثيراً بالغاً على الفاعلية العسكرية، ومن افتراضاته المنهجية الأساسية وجود نوعين من الرقابة (A Theory of Democratic Civil-Military relations in Post-Communist States, 2019. P.07-09)، هما:

أ- **الرقابة المدنية غير الموضوعية:** تفترض مشاركة العسكريين في السياسة، وتشجِّع التنشئة السياسية للجيش، وهي تعكس قيَمَ الدولة في ظلّ غياب الديمقراطية.

ب- **الرقابة المدنية الموضوعية**: تفترض الابتعاد الكلي عن السياسة للمهنيين العسكريين،

ويؤكد هنتنجتون أن من أسس الاحترافية العسكرية هو الخضوع للمجموعات المدنية التي تؤمّن السلطة الشرعية للدولة، مع الابتعاد الكلي للضباط وانعدام الرغبة لديهم للتدخل في المسائل السياسية، بل إن جلّ اهتمامهم يجب أن يتكرس لتنفيذ أهداف الدولة السياسية بأقصى قدر من الفاعلية، وهو ما يميز الدول الديمقراطية الحديثة.

فالضَّابط (Nielsen, 2005. P.64) يكون أقوى وأكثر فاعلية عند اقترابه أكثر من الاحترافية، وترتفع قدرته على الإبداع والإحساس بالمسؤولية، ويكون أضعف عندما يبتعد عنها.

إن المقاربات الليبرالية الكلاسيكية تدعو إلى تخفيض الجيش إلى أدنى مستوى ممكن، والعمل على إضفاء الطابع المدني عليه، وقد اقترح هنتنجتون خياراً ثالثاً لتعزيز العلاقات المدنية- العسكرية، تمثل في إمكانية تحوّل القيم المجتمعية السائدة عن الليبرالية التقليدية المحافظة واعتماد المجتمع سياسة التسامح تجاه الجيش، إلا أن حدوث تغير قيمي يقبله كل المجتمع يغدو مستحيلاً، فالحلُّ هو ابتعاد الجيش عن السياسة، وتمتّعه بحدّ أدنى من السلطة السياسية، وتحييد المؤسسة العسكرية وترسيخ العقم السياسي فيها، وخَلُصَ إلى أن الاحتراف مؤشر ملائم لتجسيد الفاعلية.

أما "جانوويتز" "Morris Janowitz's" (Nielsen, 2005. P.67) في كتابه "الجندي المحترف" فقد عدّ العلاقات المدنية- العسكرية متغيراً تفسيرياً لتقييم كيفية جعل الجيش أكثر فاعلية. كما اقترح شرطة قوية بدلاً من السيطرة العسكرية، اعتماداً على حالة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وركَّز على ضرورة قبول المؤسسة العسكرية لدور الشرطة الجديد، لتأثيره الإيجابي على طبيعة العلاقات العسكرية- المدنية، وترجيح الكفَّة للمدنيين، وأن السيطرة المدنية والقدرة العسكرية تصّبان في وعاء الوفاء بالمسؤولية، لتلبية الاحتياجات الأمنية للدولة ... لكنه يخالف هنتنجتون ويرى أن إنشاء جيش بعيد عن السياسية مقاربة غير واقعية؛ فالقادة السياسيون في الولايات المتحدة الأمريكية دعوا الجيش كي يلعب دورًا حيويا في سياسة الأمن القومي، ويمكن أن يلعب دور الجماعات الضاغطة، ولا غرو في ذلك، شريطة تحمّل المسؤولية، والاستجابة للسلطة المدنية، وأن أحد الضمانات القوية للحفاظ على السيطرة المدنية هو "الاندماج الهادف للجيش مع القيم المدنية"، كزيادة الرقابة التشريعية، وتوسيع نطاق السيطرة المدنية، وزيادة المشاركة المدنية في التعليم المهني للضباط.

ويتقاطع جهد جانوفيتس مع عمل هنتنجتون في مناقشة الاحتراف والسيطرة المدنية، والاعتماد على أخلاق الاحترافية العسكرية، واعتبارها الوسيلة الأساسية لضمان الرقابة والفعالية، وأن تقييم الفاعلية يعتمد على تقدير البيئة العسكرية المتغيرة، أما المتغيرات التابعة التي ركّـــز عليها كل من فيفر وديش "Desch and Feaver" في تحديد العلاقات المدنية- العسكرية تتمثل في:(Nielsen, 2005. p.69-70)

أ- **الانقلابات**: يحذر "Feaver" من خطر التركيز على الانقلابات في تحليل العلاقات المدنية- العسكرية، ما يجعل الدارسين يهملون مؤشرات أخرى، وعلى الرغم من أن الانقلاب قد يشكل أقوى اختلال محتمل، لكنه لا يغدو المؤشر الوحيد الهام في خلل بعض العلاقات المدنية- العسكرية.

ب- **النفوذ أو التأثير العسكري**: يمكن الاعتماد على أفكار "Richard Betts" التي وردت في كتابه "الجنود، الدولة، وأزمات الحرب الباردة" عام ١٩٧٧، حيث خلص بعد دراسته للعديد من التوصيات العسكرية المتنوعة وتحليل لمضمونها إلى أن القادة العسكريين المحترفين نادراً ما سيطروا على قرارات استخدام القوة، ولم يستطيعوا مراقبة استخدامها في صناعة القرار، لكن تأثيرهم كان أكبر عند معارضتهم لاستخدامها. أما "Betts" فرأى أن الحكم على دور العسكريين في صناعة القرار بالإيجاب أو السلب إشكالية في حدِّ ذاتها، وتخضع للهوية السياسية، لكن من الممكن تتبع التغير مع مرور الوقت.

ت- **الاحتكاك المدني- العسكري**: يمكن ملاحظة هذا المتغير التابع وقياسه بسهولة إذا علمنا درجة استعداد الجيش لمعارضة السياسة العامة المدنية المعلنة، أما فيفر" Peter Feaver" فيعزو التنبؤ بدرجة الاحتكاك إلى أساس العلاقة بين الحوافز التي يتعين على المدنيين تخصيصها بشكل متعمد للموظّف العسكري، ومراقبتهم للسلوكيات العسكرية بشكل متقطع، ودرجة تجنب عدم الامتثال لها. ويحدث التحايل عندما يفشل الجيش في القيام بما يطلبه المدنيون، أو يعمل على تقليص دورهم في السلطات العامة، ولكن يمكن للاحتكاك أن ينقص حسب "Deborah Avant" بعد تولي القادة المدنيين المسؤولية بشكل آمن، أو خضوعهم للقيادة العسكرية وامتثالهم لها.

ث- **الامتثال العسكري**:(Nielsen, 2005. P.73) من الأعمال التي يمكن الاشارة إليها في

هذه النقطة رؤية الباحث "Christopher Gibson" على أن مفتاح ضمان استمرار التفوق المدني في العلاقة المدنية- العسكرية الأمريكية هو جعل كبار المسؤولين المدنيين أكثر إدراكا لقضايا الأمن القومي وإحاطة بخباياها، أما "Michael Desch " في دراسة له عام ١٩٩٩ الموسومة "السيطرة المدنية على الجيش" فإن أفضل مؤشر يجسد السيطرة المدنية هو ميلان كفَّتها عندما تتباين الأفضليات بين المدني والعسكري ... وتؤكد سيطرة العسكري وجود مشكلة، أما العكس فهو المسار الطبيعي، وأن أساس نظريته البنيوية في العلاقات المدنية- العسكرية يرتكز على أن تركيبة التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدولة (المتغيرات المستقلة) تحدد نوعية الرقابة المدنية (المتغير التابع).

وقد تم مؤخراً إعداد مشروع من قبل معهد الدراسات الأمنية الثلاثي، (Triangle Institute of Security Studies) والذي يضّم عشرين عالمًا، همهم تحديد مصادر الفجوة المدنية- العسكرية، وكذا طبيعتها وآثارها المحتملة، ولعل صدور كتاب "الجنود والمدنيين: الفجوة المدنية- العسكرية والأمن القومي الأمريكي" عام ٢٠٠١ قد أغنى أدبيات العلاقات المدنية- العسكرية ... ووافق بعض الدارسين مؤخرًا من خلال الإشارة إلى أن الاختلافات بين بعض القيم الأساسية الأمريكية، مثل الفردانية وأولويتها، والاحتياجات الوظيفية للجيش، هي سبب في هذه الفجوة، لكن المتفق عليه بين أعظم هؤلاء المختصين ابتداء من "Janowitz"، تنصبّ على ضرورة تكامل الجيش مع القيم المدنية لتجسيد الفاعلية العسكرية.

ج-**الفاعلية العسكرية**: اعتمدت مساهمات كل من "Stephen Biddle "و" Robert Zirkle في دراستهما "العلاقات المدنية- العسكرية واستيعاب التكنولوجيا في العراق وفيتنام" على درجة النزاع في العلاقات المدنية- العسكرية كمتغير توضيحي، وشرح قدرات الدول المختلفة في الاستفادة من تكنولوجيا الدفاع الجوي المعقدة التي يمتلكونها، ورأيا أن العلاقات المدنية- العسكرية المتصارعة في العراق ساعدت على تفسير عدم قدرتهم على استغلال تكنولوجيا الدفاع الجوي المتقدمة أثناء حرب الخليج ... في حين أن التناغم الموجود بين العسكري والمدني في فيتنام الشمالية ساعد على تفسير النجاح في توظيف التكنولوجيا وتأثيراتها الإيجابية في الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وميلان الكفة لصالحها.

ركّز ستيفن "Stephen Rosen" في تفسير هذا المتغير على الهياكل المجتمعية المهيمنة داخل البلد، باعتبارها متغيرات مستقلة، ودرجة بعد الهيئات العسكرية عنها، ويؤثر هذا الوضع على القوة العسكرية، وقوة الدولة بعد حصولها على الموارد المادية، بينما ركّز كل من دان "Dan Reiter" وآلن "Allan Stam" على العلاقة بين نوع النظام والفاعلية في ساحة المعركة، فخلصا من خلال عملهما الإحصائي إلى نتيجة مفادها أن الجندي في المجتمعات الديمقراطية تؤطره قيادة أفضل، ويتمتع بروح المبادرة.

ويمكن الاشارة هنا إلى أعمال ريزا بروكس "Risa Brooks" والتأثير السلبي الذي تركته آليات الرقابة السياسية للأنظمة العربية على الفاعلية لمؤسساتها العسكرية، وتوصلت إلى أن هياكل القيادة المركزية والقاسية، إلى جانب سحق المبادرات على مستويات دنيا، والتلاعب لأسباب سياسية، أعاقت فاعلية الجيوش العربية، وكبّلت المبادرة الإيجابية في سلوكياتها، ويترجم واقع المؤسسة العسكرية في جل الدول العربية كل هذه الصفات والسمات.

٢- تجاوز التنظير التقليدي، نظريتا التوافق والوكالة، ونظام التفويض الحازم

لقد عجزت النظريات التقليدية في حقل العلاقات المدنية- العسكرية، وأبدت قصورها في رسم حدود فاصلة يتفق عليها الجميع، وفي تحديد مجالات حيوية يتحرك فيها المعنيون، خاصة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، فلم تعد (Nielsen, 2005. P.63-67) مقاربات هنتنجتون أو جانويتس أو النظرية المعيارية والنظرية المؤسساتية ونظرية ما بعد الحداثة للجيش، لم تعد تملك الشرعية المعرفية ليتنازل أقطاب هذه الجدلية إلى مسلماتها والاستجابة لأبجدياتها (Maigre, 2013.p.04-05) فبرزت إلى العلن نظريات يجدر بنا أن نذكر منها:

أ- **نظرية التوافق** "Concordance Theory": اتفق كثير من الباحثين مع طروحات هنتنجتون حول إشكالية تدخل الجيش في السياسة، اعتمادًا على نظرية الرقابة المدنية الموضوعية التي تدعو إلى ضرورة الفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية، لكن نظرية التوافق لـريبيكا "Rebecca Schiff" جاءت بديلا لأطروحات هنتنجتون، وتحدّت مقاربته في التنظير للعلاقات المدنية- العسكرية من المنظور المؤسسي والثقافي، ووضعت إطار عمل ضمن اتفاق بين ثلاثية المؤسسة العسكرية، (Rocha. P.41) والنخب السياسية، والمجتمع المدني، كحجر أساس للعلاقات بين المؤسسة العسكرية والشرائح الاجتماعية ... كما شرحت الظروف الثقافية والمؤسسية التي تعزز أو تعقّد التدخلات العسكرية في السياسة الداخلية.

ولم تمنع هذه النظرية الفصل بين العالمين المدني والعسكري،(Everipedia, 2019) كما لا تعتبره شرطًا أساسيًا لوجودها، وأنه ليس بالحلِّ الأوحد.

تسعى نظرية التوافق إلى تجسيد هدفين:(Anderson, 1998. P.24) **الأول**، إعادة النظر في المؤسسات والظروف الثقافية، هل هي تعزز أو تمنع التدخل العسكري في الشؤون المحلية؟ **والثاني**، وجود اتفاق عام بين الشركاء الثلاثة يعزز نبوءة ضعف تدخل الجيش في الشؤون الداخلية، وانعدامه يجعل التدخل أكثر احتمالاً.

يرى شيف (Anderson, 1998.p.27) أن التجانس بين الجيش والنخب السياسية والمواطنين يُبرِز درجة تأثير النخبة السياسية والمواطن على دور القوات المسلحة في الدولة من خلال الاتفاق على المؤشرات الأربعة الأساسية (Anderson, 1998.p.27-32) التالية:

١- **التكوين الاجتماعي للضباط**: بتمثيلهم مختلف الدوائر الانتخابية للأمة، وأن التمثيل الواسع لا يغدو دائما شرطًا أساسيا للتوافق.

٢- **مسار صنع القرار السياسي**: يشمل الهيئات المؤسسية التي تؤثر على كيفية عمل الجيش من خلال تحديد الميزانية والمواد والمعدات والهياكل والقنوات التي تحدد مخصصات الجيش واحتياجاته.

٣- **طريقة تجنيد العسكريين**: قد يكون التجنيد قسريًا، وهذا النوع قاس ويجبر المواطنين على التعاون ضد إرادتهم، ولا يسمح بالتوافق بين الجيش والمواطن، أما التجنيد المقنع؛ فيرسّخ الاعتقاد بين المواطنين على أن التضحية بالخدمة العسكرية ضروري للأمن والوطنية. وفي هذا النموذج، لا تحتاج الحكومة إلى إجبار المواطنين على الخدمة العسكرية لأنهم "يقدمون أنفسهم عن طيب خاطر"، وتجنيدهم يتم بقبول طوعي.

٤- **طريقة عمل الجيش وأسلوبه**: تشير إلى مزيج معقد من الشكل الذي تبدو عليه القوات المسلحة وما يفكر به الناس، وما هي المعتقدات التوجيهية التي تدفعهم، وكيف تنتشر الرمزية والطقوس في علاقة الجيش بالقطاعات الأخرى في المجتمع، وتمثّل هذه الرموز جزءًا من تاريخ الأمة وثقافتها؛ فهي تضفي على العسكريين شعورًا بالاحتراف والتماسك أو الانفصال، إنها تؤثر على طبيعة سلوكيات الضباط، وأساليب التحريض في الجيش.

تعدّ هذه المؤشرات وفقًا لشيف عناصر هامة للتوافق، والتقليل من تدخل الجيش في السياسة، لأنها تعكس على وجه التحديد الشروط التي تؤثر على مدى وجود اتفاق أو خلاف بينهم، من خلال الاعتبارات التاريخية والثقافية، وتصنع علاقة الشركاء باتخاذها شكل التكامل أو الانفصال أو شكلاً هجينًا.

لقد أشارت هذه النظرية (Everipedia, 2019) إلى التحول في الأولويات؛ فقد غيَّرت العديد من الشركات أولوياتها من بناء الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، إلى الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية، وأضافت مفهوماً جديداً هو الشراكات المستهدفة " Targeted partnerships"، وهو اتفاق ينطوي على المعاملة بالمثل بين الجيش والنخب السياسية والمجتمع لفترة زمنية بغية تحقيق هدف محدّد، وتسمح الشراكات المستهدفة للجيش بالتفاعل مع صانعي السياسة وغيرهم من الأفراد العسكريين بشأن القضايا الحرجة، مثل استراتيجية مكافحة التمرد، دون خرق معايير الأمة المتفق عليها للعلاقات المدنية- العسكرية.

أما النظرية الثانية فهي:

ب- **نظرية الوكالة** "la Teoría de la agencia"، **ونظام التفويض الحازم**: أو نظرية الوكيل الرئيسي "Principal-agent theory" (Feaver, 2011. P.54) للدكتور فيفر "Peter D. Feaver"؛ وهي تستوحي جذورها من الاقتصاد الجزئي، ويراها قابلة للتطبيق على العلاقات المدنية- العسكرية، لأنها تمثل علاقة ديناميكية في بيئة هرمية.

تسعى هذه النظرية إلى تفسير التفاعل الاستراتيجي بين المدنيين والعسكريين عبر اقتراح نظام تفويض حازم، فيغدو من الصعب على الجيش اتخاذ قرارات دون إذن من السلطة المدنية. (Rocha, p.42)، وهذا الخضوع للمدنيين لا يعني تبعية الجيش الكاملة وانعدام الحرية لديها، وهي ترتكز على جانبين: التأسيس على اعتبارات المراقبة العسكرية، وتقارب الأفضليات بين المدني والعسكري، لوجود عقد بين الطرفين يقضي باستخدام القوة لصالح الدفاع عن المصالح الوطنية، واحتواء خطر استغلال السلطة ضمن إطار يتحرك فيه العسكريون.

وترى هذه النظرية العلاقات المدنية- العسكرية جزءاً من سلسلة مستمرة من التفاعلات الاستراتيجية (Feaver, An Agency Theory Explanation of American Civil-Military Relations during the Cold War, 1997. P.02). وتدفع المدنيين إلى

التفاوض وفق منطق مزايا التخصص تفاديًا لسلبيات الوكالة وإكراهاتها، فمن المزايا أن الوظيفة العسكرية يؤديها خبراء، وتمنح المدنيين الوقت والطاقة للقيام بمهام أخرى. أما المثالب فتكمن في مسؤولية الممثل المدني في الدفاع عن منتخبيه، أو أنه يستغل منصبه لأهداف شخصية، وتبدأ الإشكالية حال عزْم المدنيين مراقبة الجيش، والتكاليف المرافقة لذلك من وقت ومجهود، والتي يمكن استثمارهما في مجالات مدنية، بدل الضياع في متاهات لا جدوى من ورائها، وتكاليف سياسية غير مربحة.

حاول فيفر (Feaver, Armed Servants: Agency, Oversight and Civil-Military Relations, 2011. p.54) حصر لعبة العلاقات المدنية- العسكرية في ثنائية الممثلين (المدير والوكيل) (Principal and Agent)، مع توضيح كيف يمكن للمبادئ (القادة المدنيون المنتخبون) القيام بتطبيق أوامر العميل (العسكري)، باستخدام درجة المراقبة كمتغير. ويرى أن المشكلة الرئيسة هي تنصّل العسكري من مهامه؛ فالجيش يقرر إمكانية الخضوع للقادة المدنيين والاستجابة لتوجيهاتهم اعتمادًا على توقعاتهم لاحتمالية اكتشاف المدنيين لهذا التهرب أو لا، ضمن منطق التوفيق بين جيش قوي بما يكفي لفعل أي شيء يطلبه المدنيون منهم، مع مرؤوسين عسكريين يقومون فقط بما يأذن لهم المدنيون القيام به. (Feaver P., 1996. P.149)، ولمنع الجيش من التهرب يقدم فيفر شرطين أساسيين: آليات للمراقبة، وأخرى للعقوبة.

إن أكبر مساهمة لنظريته هي منحه الكلمة الأخيرة للمدنيين وحقهم في الخطأ، فالجيش يحدد المخاطر العسكرية ويضع التدابير المناسبة، أما المدنيون فيقررون ما إذا كانت هذه المخاطر مقبولة لدى المجتمع وأن الدولة بالفعل في خطر، وما هي سبل تفادي هذه الأخطار ... الجيش يقترح مستوى التسلح، أما الزعماء المدنيون فيقررون مدى الثمن الذي ترغب الدولة في دفعه مقابل هذا الدفاع.

إن ما يريده المدنيون من العسكريين هو الحماية من الأعداء، مع الاحتفاظ بالسيطرة السياسية على الشؤون العامة. (Feaver P. D., An Agency Theory Explanation of American Civil-Military Relations during the Cold War, 1997. P.05)، وأن الرأي الأخير في اتخاذ وصناعة القرار يعود للمدنيين دون غيرهم.

ثالثًا: الجيش والسلطة في النظم الديمقراطية، من الاحترافية إلى الاستملاك والاستعمال الوظيفي في الدول العربية

١- المؤسسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية، وخصائص الجيوش العربية

أ- الجيوش في الأنظمة الديمقراطية، ومقاربة الحياد

تعدّ المؤسسة العسكرية مؤسسةً سيادية على غرار المؤسسات الأخرى المنصوص عليها دستوريًا كالبرلمان والقضاء أو رئاسة الدولة، وتتمتع بالاستقلال والحياد تجاه النظام السياسي القائم، ما يجعل الساحة السياسية في هذه الدول لا تعرف الانقلابات العسكرية، أو تدخل الجيش في الأنظمة السياسية والسيطرة عليها.

إن البناء الديمقراطي في الدول الغربية يقتضي الفصل بين المؤسسة العسكرية وبين مجال التنافس السياسي، بل يفرض خضوع القيادة العسكرية للقيادة السياسية والرقابة البرلمانية والربط بين المجالين المدني والعسكري من خلال وزارة الدفاع، قال صامويل هنتنجتون: (هنتنجتون، ١٩٩٣. ص.٢٨١) "من المفروض أن القوات المسلحة موجودة خارج نطاق السلطة المباشرة للزعماء السياسيين المدنيين... وإلا فإن الجيش يستبدل الاستقلالية الوظيفية بالتأثير السياسي".

لذلك فظاهرة الانقلابات العسكرية تكاد تكون منعدمةً في الأنظمة الديمقراطية الناضجة في الممارسة السياسية، عكس الدول حديثة العهد بالتوجه الديمقراطي، لأن الجيش في الديمقراطيات العريقة يبقى بعيدًا عن التجاذبات السياسية.

ولكنّ هذا لا يعني قطعًا الانفصال الصلب والحياد التام لاستقلالية المؤسسة العسكرية عن المؤسسة السياسية في الدول الغربية، (مهري، ٢٠٠٨. ص.٢٣-٢٤) وإنما يبرز كعامل تنافس اجتماعي وسياسي عبر ممثليها وحلفائها بطريقة مباشرة، ولعلَّ المجمع العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية ودوره في إعلان الحرب على العراق أبرز مثال على ذلك.

ب-الجيوش العربية، تماهي الحدود وتسييس الأدوار

يمكننا حصر خصائصها في العناصر التالية: (غاوب، ٢٠١٧. ص.١٠٢-١٠٥)

١- الغموض في أدوار الجيوش

إن غموض الحدود والطبيعة الفضفاضة للأدوار التي تقوم بها المؤسسات الأمنية وتأثيراتها السلبية لا تنحصر في القوات المسلحة، لكنها تنال من جميع الفاعلين في قطاع الأمن، ما يستدعي تصحيح الغموض ورسم معالم كمداخل لإصلاح الاختلالات ... كما أن غياب وثيقة رسمية

واضحة المعالم للأمن والدفاع تطبع أدوار الجيوش بالغموض، ويجعل القيادة العسكرية تفتقر التصور الدقيق، وتفتقد الفاعلية في الإنفاق العسكري، وتدريب القوات المسلحة، وانفصال العقائد عن الأهداف الاستراتيجية، وغياب تحديد الأولويات، ثم العجز عن ترشيد الموارد المادية والبشرية المتاحة؛ فمعظم الدول العربية لا تملك استراتيجية وطنية للدفاع الوطني، كما أنها تختلط بين الاستراتيجية والعقيدة، ما يفرض حتمية إصدار الكتاب الأبيض للأمن والدفاع، الكفيل برسم الخطوط العريضة التي تنبني عليها استراتيجية الأمن القومي للدولة.

٢- التسييس المفرط للجيوش

باضطلاع هذه الجيوش بأدوار سياسية، واستيلاء ضباط على السلطة بالانقلابات، وصناعة الرؤساء، والسهر على تأمين الانتخابات، وبالتالي تحييده عن وظيفته الرئيسية وهي الدفاع، ما يعوق التماسك وأداء القيادة، ويفسح المجال أمام الفساد، لذلك استوجب التأسيس لمعايير المهنية والكفاءة في التوظيف والترقية، وخضوع العسكري للرقابة المدنية، ورسم الحدود الفاصلة بين الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية، والاتفاق على استراتيجية للأمن الوطني.

٣- غياب الرقابة المدنية

وهي المتمثلة في الرقابة البرلمانية، والشفافية في الاعتمادات المالية، والأطر المؤسسية والقانونية، وهي آليات تغيب في الواقع العربي، ولا تقوم لها قائمة، لضعف مؤسسات الدولة، وتغلغل ثقافة المحسوبية في الأجهزة الأمنية والعسكرية، ما يجعلها ساحة للصراعات السياسية والصدامات، وبؤرًا لتفريخ الفساد وتعزيزه.

وحسب التقديرات الأخيرة للبنك الدولي (Majeed. P.04) فإنه يتمّ في كل عام دفع أكثر من واحد تريليون دولار أمريكي على شكل رشاوى، وتشير التقديرات نفسها إلى أن البلدان التي تتحكم في الفساد بتدابير مكافحة الفساد، كالحكم الراشد وسيادة القانون، يمكنها أن ترفع من دخل الفرد بنسبة ٤٠٠٪، وفقًا لتقديرات منظمة الشفافية الدولية، وإن العديد من الاختلاسات للأموال العامة تمّت من قادة سياسيين لهم خلفيات عسكرية؛ فقد اختلس الزعيم الإندونيسي السابق سوهارتو ما بين ١٥-٣٥ مليار دولار من بلاده، أما أباشا في نيجيريا وموبوتو في زائير فسرقا أصولاً عامة وصلت إلى ما يقارب ٥ مليارات دولار، ما يعني أن من نتائج التدخل العسكري في السياسة هو الفساد والرشوة، وتخصيص أكبر قدر من الميزانية العامة للجيش على حساب القطاعات الحيوية الأخرى.

لقد تراوحت ميزانية المؤسسة العسكرية في الجزائر مثلاً بين ١٠-١٣ مليار دولار منذ تسعينيات القرن الماضي.

يظهر تحليل (Majeed.39) أن وجود الجيش في السياسة يزيد بشكل كبير من الفساد في المجتمع، حيث تكشف النتائج أن وجود الجيش في السياسة يؤدي إلى زيادة ٠,٢٢ وحدة في مؤشر الفساد، بسبب احتفاظ العسكريين بالمناصب البيروقراطية والإدارية في الجهاز الحكومي، وتوظيفهم للموارد العامة في السيطرة على الانتخابات، بهدف تجسيد مكاسب خاصة، ما يساعد على الرفع من مؤشرات الفساد، وخلصت الدراسة في النهاية إلى أن القوة التفسيرية للجيش في السياسة لا تقل أهمية عن أسباب الفساد المقبولة تقليديًا، وعلى مر العصور.

٢- من زوايا الاستملاك إلى الاستعمال الوظيفي في الدول العربية

تتمثل علاقة الجيش بالسلطة في الدول العربية في ثلاثة أشكال، يمكن التفصيل فيها على النحو التالي: (دادة، ٢٠٠٢. ص.٢٠-٢٤)

أ- جيش السلطة

فهو جيش للسلطة وليس جيشًا للدولة، ويعايَن ذلك من خلال ما يلي:

١. الزاوية الوظيفية

فيكون مجرد أداة في يد النخبة والنظام السياسي، يستعمل لحماية الدولة، ولضمان بقاء النظام الحاكم، ودخل الجيش في بعض المحطات ساحة المواجهة مع المواطنين، فكانت كُلْفة الاصطدام مرتفعة، وانهارت صورة الجيش أُفقيًا وعموديًا.

ففي الجزائر لعب الجيش الجزائري دورًا رئيسيًا في سياسة البلاد منذ وقت مبكر جدًا فجر الاستقلال، وأثبت أنه المجموعة الوحيدة القادرة على سدّ الفجوة المؤسسية التي خلَّفها الاستعمار الفرنسي، فسيطر على المناصب الرئيسية والمصالح السرّية، وتَطَّلَعَ إلى لعب دور في "بناء الأمة"، والهيمنة على كل مفاصل الحياة، من خلال التصنيع والتنمية الاقتصادية والتحديث والتعبئة السياسية، وكان الجيش منذ البداية قائد هذه العملية، بل ورسم خطوطاً حمراء لا يسمح لغيره بتجاوزها، (Addi, 2009. P.46) كالتعيينات في بعض المناصب الحسَّاسة، وترقية الأقران، وتحديد ميزانية وزارة الدفاع.

ومنذ وصول الرئيس الأول أحمد بن بلة إلى السلطة بدعمٍ من القوات المسلحة. (Davis, 2019) بدأ بتهميش القادة المدنيين الآخرين، مثل الرئيس المؤقت آنذاك للجمعية التأسيسية فرحات

عباس، والذي وضعه قيد الإقامة الجبرية عام ١٩٦٤، كما استبعدت أساليبه العديد من كبار موظفي جبهة التحرير الوطني. وفي عام ١٩٦٥ أطاح به وزير دفاعه هواري بومدين بانقلاب اعتلى به كرسي الرئاسة، وكان الرئيسان الثالث والرابع للجزائر، الشاذلي بن جديد واليامين زروال، من الشخصيات العسكرية، وهذه التطورات دفعت فرحات عباس إلى وصف فترة ما بعد ١٩٦٢ في كتاب له "بالاستقلال المُصادَر".

أما الرئيس بومدين فقد عمل بعد توليه الرئاسة على إقحام الجيش في مشاريع مهمة على غرار "الحزام الأخضر" لمكافحة التصحر، وبناء العديد من السدود المائية، وبالتالي إدماجه كمحرك للمسار التنموي في البلاد، وأصبحت القيادة العليا هي التي تقرر المحاور الاستراتيجية للمستقبل السياسي والاقتصادي للبلاد.

كان للجيش دورٌ في إخماد أحداث تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٨؛ حيث واجه شبابًا ثائرًا على أوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة، داعيًا إلى ضرورة الانتقال نحو غدٍ أفضل، إلا أن الرصاص أردى أكثر من ٥٠٠ منهم، وهذه المطالب دفعت بالنظام الحاكم إلى تبنّي التعددية الحزبية كمخرج للإشكالات المختلفة، ونُظِّمَتْ انتخابات عام ١٩٩١، وفازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أمام انهيار تاريخي للنتائج المتحصل عليها من قبل جبهة التحرير الوطني. إلا أن الجيش لم يقبل هذا المشهد الجديد (Nemar, 2010. P.19) واعتبرها ديمقراطية شكلية، وأرغم الرئيس الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته، وألغيت نتائج الانتخابات، فكان الانقلاب، وتدخّل الجيش في الحياة السياسية وهيمن عليها من خلال إعلانه حالة الطوارئ، وإنشاء مؤسسات استثنائية سيطر عليها، وقدَّم نفسه حارساً للمؤسسات، فكان سببًا في مشكلة سياسية، وأراد أن يكون حلا لها، بل واستُعمِل الجيش لوظائف غير دستورية.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد استفاد النظام السعودي من الثروة النفطية؛ (الجيش والسياسة في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥) وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في بناء قوات مسلحة، وفي عام ١٩٣٠ شُكّلت أول هيئة عسكرية لإدارة شؤون الجيش، وفي عام ١٩٣٦ تم تصفية كل التشكيلات العسكرية غير النظامية، وبعد اقتراح من البريطانيين؛ (Mapping the Saudi State, Chapter 6: The Saudi Armed Force, p.02) أنشأت الحكومة السعودية وكالة للدفاع في عام ١٩٤٦ وتحولت إلى وزارة للدفاع والطيران، مع أن القوات المسلحة للمملكة كانت غير مسلّحة بشكل كافٍ مع ضعف في التدريب، وافتقار للخبرة القتالية، واعتبر

الجيش السعودي النظامي امتداداً لجيش الحجاز في الثلاثينات، بتأطيرٍ من ضباط غير سعوديين، كالباكستانيين والعراقيين.

أما مصر، فلا تغدو استثناء في حيثيات الاستملاك للجيش بعد الإطاحة بالنظام الملكي عام ١٩٥٢، ووصول الضُبَّاط الأحرار للحكم (Alvarado, 2015. P.01) وتولّي جمال عبد الناصر السلطة، فظل الجيش يحتل الصدارة في المشهد المصري لعقود طويلة، وكانت العلاقة بين العسكر والنظام تقوم على فكرة الترابط المتأصل بجذوره العميقة المرتكزة على العوامل التاريخية التي تربط هذه العلاقة؛ فالنظام المصري وليد المؤسسة العسكرية، وهو مدين لها (Meijer, 2014. P.33) لأن الانقلاب تزعمه عسكريون.

كان القادة المصريون الجدد يحافظون على الجيش باعتباره المؤسسة الوحيدة الجديرة بالثقة، وقد نال عبد الناصر شعبية كبيرة قوَّاها تيار القومية المتصاعد، ورأى مع المجموعة المرافقة له أنهم مجموعة مُتماسكة قادرة على إنقاذ الأمة، ووضعها على الطريق الصحيح، ومن هنا وظَّف نظامه العديد من أساليب القمع للقضاء على أي محاولة للمعارضة وتوطيد حكمه، وأزال أي فرصة للتغيير السياسي المدني، واستطاعت المؤسسة العسكرية الحفاظ على استقلالها المؤسسي والاقتصادي، وأنشأت إمبراطورية اقتصادية لا تخضع لرقابة الدولة.

أما السادات فقد أدخل بعد وصوله إلى السلطة (Al-Hamdi, 2014.p.199) تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي، فقد جعله عداؤه لرفقاء الرئيس السابق يعمل على إقصائهم حتى يتمكن من تنفيذ مشروعه المغاير، ففي شهر أيار/ مايو ١٩٧١ غيَّر العديد من المسؤولين السّامين في الجيش، وكل من يرتبطون بهم، بل إنه وضع الجيش وقادته تحت مراقبة النظام الجديد، وتمحورت استراتيجيته في استبدال القادة العسكريين بجنرالات غير سياسيين، كما لجأ إلى حماية المصالح المهنية للجنود المحترفين، وتوفير المتطلبات المادية للجيش.

وواصلت القيادة العسكرية تأثيراتها في صياغة سياسات الدفاع والأمن القومي، وكان للجيش دور في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، حيث دُعي من قبل السادات (El-Din, 2006. P.06) لإخماد احتجاجات عام ١٩٧٧ أو ما سمّي "شغب الخبز"، والتي شلَّت قدرة النظام على السيطرة.

ووُظِّف الجيش مرة أخرى إبّان الاحتجاجات التي اندلعت في صفوف قوات الأمن المركزي، والتي "قامت بها إحدى منظمات أمن الدولة" بالقرب من الأهرامات في القاهرة

ومدن أخرى في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٦، فاستعمل الجيش لقمع الاحتجاجات وللإشراف على حظر التجوال، ولإبقاء الطرق الرئيسية في العاصمة خالية من النهب والمزيد من الاضطرابات. أما الإنفاق العسكري فقد ارتفع خلال الثمانينيات بصورة لافتة للانتباه رغم عقد مصر لاتفاقية سلام مع إسرائيل.

بعد موت السادات، ركَّز حسني مبارك على استقرار النظام (Al-Hamdi, 2014. p199) عبر رفع مستوى الاحتراف العسكري واستخدامه للسيطرة على السلطة، وبدأ الجيش في الحصول على مزيد من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وقد مكّنت سيطرة مبارك القوية على الجيش من تقييد نفوذ الضباط على صنع القرار السياسي (El-Din, 2006. P.06) وفتح لهم المجال الاقتصادي بمقاربة جديدة؛ حيث توصّل النظام إلى ما يمكن وصفه بالحل الوسط ضمن حدود هذا الاتفاق غير المكتوب، فسمحت الدولة للجيش بتوسيع أنشطته الاقتصادية بعد العجز المسجل في مداخيله من العملة نتيجة الإشكالات الاقتصادية، وعسر الإجابة على متطلباتها، فتم السماح للشركات المملوكة من المؤسسة العسكرية بالاستثمار أمام القطاعات المدنية، وهذا النهج الجديد مكّن الجيش من الحصول على مصادر دخل حلَّت محل رعاية الدولة المالية، أي أن الجيش كان أداةً تستعْمل وتوظّف للحفاظ على مصالح النظام.

٢. الزاوية الاستملاكية للجيش

أخذ الجيش شكلَ مؤسسة خاصة تملكها النخبة الحاكمة، وليس ملكية عامة للدولة والأمة، فالنخبة الحاكمة تنفق على الجيش من تجهيزات وتحفيزات، وتستثمر في قوته لتثبيت سلطانها، فتكون العائدات ضعيفة وهزيلة، لأنه استثمار في غير محلّه، مقابل أموال طائلة، وتجاوزات غير قانونية.

في الجزائر(Nemar, 2010. P.19)، وبعد الأزمة السياسية في التسعينيات وإلغاء المسار الانتخابي، تمَّ استقدام السياسي المعارض لبن بلة وبومدين، السيد محمد بوضياف من منفاه بالمغرب، لقصر المرادية، لكنه اغتيل في شهر كانون أول/ يناير ١٩٩٢ من قبل عسكري في ظروف غامضة، كونه حاول التحكم في بعض الأجهزة الأمنية، فأغاض فصائل في الدولة العميقة، ما أدخل البلاد في دوامة من العنف عُرِفَتْ بالعشرية السوداء، وحصدت أكثر من ١٥٠ ألف ضحية.

انتهت الحرب الأهلية، وخرج الجيش منتصرًا، لكنه لم يسلم من الانتقادات اللاذعة

لسياساته الأمنية، فبدأت القيادة العليا بالانسحاب تدريجيًا من المشهد السياسي، لكن هذا التراجع نحو الثكنات رافقه بحث عن تجديد للأدوار والشرعية.

وفي محطّة جديدة لتموقع الجيش عقب الأحداث التي عرفتها الجزائر بعد ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩، انتهت بتخلي الجيش عن الرئيس بوتفليقة الذي تنازل عن عرش السلطة، بعد سحْب ترشحه لعهدة خامسة تحت ضغوطات الشارع، وأعلن حليفه المخلص رئيس أركان الجيش الشعبي الوطني ونائب وزير الدفاع الفريق أحمد قايد صالح نهاية اللعبة، وسقوط آخر ورقة لعائلة بوتفليقة في الحكم (Chih, 2019) من خلال إعلانه من مدينة ورقلة بالجنوب الجزائري ضرورة تطبيق المادة ١٠٢ من الدستور، والتي تمنع الرئيس من ممارسة نشاطه في حالة مانع صحي، وأيّدته في ذلك مختلف القوى السياسية، وعلى رأسها حزب التجمع الديمقراطي على لسان رئيسها السيد أحمد أويحي الذي ظلَّ إلى وقت قريب، ومعه الفريق المقرَّب من السلطة، يؤكدون على أن الرئيس في صحَّة جيدة، ويضطلع بواجباته على أساس صحيح ومنتظم (Rabahi, 2017) لكن سرًا.

في خضمّ الجفاف السياسي في الجزائر، والناتج عن ضعف المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الإشكالات التي قيَّدت الحياة السياسية طيلة فترة بوتفليقة، برز الجيش باعتباره المنظمة الوحيدة القادرة على فرض الانضباط، خوفًا من الانفلات الأمني بعد الخروج الأسبوعي للملايين من الجزائريين المطالبين برحيل كل رموز النظام، وتحرير البلاد من قبضة الفاسدين.

كانت شرعية الجيش تكمن في أنه يضم كل شرائح المجتمع، كما أنه اللاعب السياسي الوحيد الذي يمكنه صنع الرؤساء أو تدميرهم، فهو يراقب كل شيء في الكواليس منذ عام ١٩٦٢، عبر مختلف الوكالات والفروع ونشاط المؤسسات الحكومية والعاملين فيها.

ومن المتعارف عليه تاريخيا أن جميع الحكومات في الجزائر كانت مسؤولة أمام الجيش بصفته مركزًا للقوة؛ فبعد اندلاع حركات الاحتجاج يوم ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩ الرافضة للعهدة الخامسة لبوتفليقة (Algeria popular movement remains 'strong'– but fears 'business as usual, 2019)، وعقب رفض بوتفليقة المبدئي المغادرة، لجأ الجيش أولاً إلى تحكيم النزاع، ثم تدخل للضغط على الرئيس المريض للتنحي، واستند قرار الجيش في تغيير الولاء اعتمادًا على حساب عقلاني للمخاطر والفرص، فالرئيس ضعيف جسديًا ومنهارٌ سياسيًا، ومن الانتحار المراهنة عليه، فانتقلت السلطة إلى الجيش مباشرة

الذي بدأ يحكم علانية، ووظّف وفق منطق الملكية الخاصة حسب أهواء القادة الذين صنعتهم المؤسسة العسكرية.

أما في السعودية (Cronin, 2013. P.21) فالملاحظ أنه منذ ١٩٧٠ لم تبذل الحكومة جهدًا لتطوير قدرات الجيش خوفًا من الانقلاب على الأسرة المالكة، وتفاديًا لأي انقلاب عسكري جنَّدت الحكومة في الحرس الوطني أبناء القبائل الموالية قرب الرياض وجدَّة والظهران، وأصرَّت السلطات على تجنيد بدو النجد ضمن الحرس الوطني لاعتبارا ذات علاقة بالتعليم ومعرفة الطرق الحديثة في المجتمع السعودي، بينما وُضِعَ الجيش وسلاح الطيران بعيدًا عن التجمعات السكنية، مع حيازة للقليل من الذخيرة ووسائط النقل، ما جعل إمكانية تدخله في السياسة أمرًا مستبعدًا.

لكن هذه الاستراتيجية (الجيش والسياسة في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥) تغيَّرت بعد الاعتماد على الخدمات العسكرية الأمريكية، وتوفيرها لبرنامج ضخم من التدريب والتحديث (٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٠)، مع وجود ضُبَّاط ومدربين، إضافةً إلى الأمريكيين الذين يعملون في المشاريع الدفاعية.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن مقاربة العائلة الحاكمة في المراهنة على الحرس الوطني كدرع حامٍ من الانقلاب والتمرد بدأ في الانهيار مع حادثة الهجوم على المسجد الحرام في مكة عام ١٩٧٩ من قبل جهيمان العتيبي من قبيلة العتيبة المحسوبة على العائلة الملكية، وكان عريفًا في الحرس الوطني (Cronin, 2013. P.22)، فلم تعد هذه الجهات محصَّنة ضد تسرب رياح المعارضة.

كما أن الحظر النفطي في السبعينيات أدى إلى ارتفاع المداخيل، واللجوء إلى تحديث اقتصادي، فاستفاد البدو من الريع المصاحب له، ما دفع إلى تجاوز الولاءات التقليدية، وعزّز الروابط المادية بين آل سعود والقبائل المختلفة، وغدا الجيش السعودي مدللاً بالرواتب العالية والامتيازات الاستثنائية، كما بذلت جهود لدمج الحجازيين، ما خلق هدنة آنية بين الجيش والنظام السعودي.

ورغم الأجهزة المتطورة التي تزوّد بها الجيش (Cronin, 2013 p.3-5) والعدد الكبير من الخبراء، وبعثات التكوين في الخارج، وما رافق ذلك من نفقات، إلاَّ أن القوات المسلحة السعودية لم تصل إلى تحديث بنيوي، رغم تنظيمه نظريًا على شاكلة الدول الحديثة، وفي الواقع تمت صناعة الحرس الوطني في مقابل الجيش، مع الحفاظ على الطابع القبلي ومصالح الأسرة المالكة، في ظلّ المطالبات بالتغيير وبروز حركات تمرد، فتم اللجوء إلى تجنيد باكستانيين في خضم

أزمات متكررة في المنطقة مثل الحرب الإيرانية- العراقية، ثم غزو العراق للكويت، وملامح العجز على مواجهة التحدِّيات.

ومع مرور هذا الوقت على تأسيس المملكة، وحصول الجيش على أحدث الأسلحة، إلا أنه مازال خاضعًا للولاء الضيِّق المتمثل في المحافظة على مصالح القبيلة والعائلة الملكية، ويبرز ذلك أثناء مسارات الاختيار في مسابقات التوظيف والدخول إلى المؤسسة العسكرية. ولفد تعزَّزت النزعة القبلية في السعودية مع مرور السنين، أكثر من أي دولة في منطقة الشرق الأوسط؛ ففي المقابل عمدت كل من إيران والعراق إلى بناء قوة عسكرية، والارتقاء بالولاء من الحيِّز الضيِّق للقبيلة إلى مجال الوطن الفسيح.

أما وضع المؤسسة العسكرية في مصر، فهو مختلف عن السعودية في المسار، ففي عهد محمد عبد الحليم أبو غزالة (القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي نائب رئيس مجلس الوزراء، ١٩٨١-١٩٨٩)، ارتفعت مشاركة الجيش في القطاعات الصناعية والعسكرية والزراعية (Satlof, 2000. P.24) وتقاسم مبارك نفس الرؤية مع وزير دفاعه على الدور المحوري الذي يمكن للجيش أن يلعبه كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية، وأطلق مجموعة من المبادرات التي عزّزت كل أنواع خطط التطوير، من المخابز ومزارع الدجاج، إلى جهود إنشاء صناعة تجميع السيارات مع جنرال موتورز.

وفي الستينيات، كان العسكريون يشغلون وظائف مدنية في وزارات مدنية، بينما أصبحوا مع أبو غزالة يشغلون الوظائف المدنية وهم في المناصب العسكرية، كما أدى الشلل في الوزارات المدنية إلى إتاحة فرصٍ لإقامة مؤسسة عسكرية ترغب في المكانة والتوسع والاستثمار.

وهذا الوضع تطوّر عام ٢٠٠٨؛ حيث غدت رواتب العسكريين أقل بكثير مما هو متاح في القطاع الخاص، ولم تعد الحياة العسكرية خيارًا جذّابًا للشباب الذين يطمحون الانضمام إلى نخبة رجال الأعمال الجديدة، أي أن المؤسسة العسكرية في مصر سعت لتكون فاعلاً حيويًا في الحياة الاقتصادية، وتعاظمت منافعها وتقوَّى مركزها، وغدت مؤسسة خاصة، وليس ملكية عامة للدولة والأمة.

٣. الزاوية التحويرية لنصاب الجيش في المجتمع

يتأسس ذلك على شكل فريق سياسي في مواجهة فرق سياسية أخرى، فانتقاله من جيش للدولة إلى جيش للسلطة، يُدخِله في صدام مع المجتمع المدني الذي يراه في غير موقعه المحدد له دستوريًا،

فيتحول من جيش للشعب إلى جيش النخبة الحاكمة، ومن جيش نخبة إلى جيش جماعة أو شخص معين، ويتدحرج الولاء من الدولة إلى السلطة إلى الجماعة ثم إلى الفرد.

وهنا تستولي السلطة على الجيش وتحوّله إلى أداة تحت إمرتها، وبالتالي فهي تفيض عن حدود جغرافيتها السياسية الطبيعية وتتماهى مع الدولة، أو تؤول إلى دولة، وهذا النمط، هو الغالب على المشهد السياسي العربي.

ب-سلطة الجيش

وفيها يشق الجيش عصا الطاعة على السلطة، ويعلو كعبه عليها من خلال التسلط كثمرة للانقلاب العسكري، ومنه يتحول الجيش إلى الحالة التالية:

١. إلى نخبة سياسية ثم حاكمة

فيتحول العسكريون إلى سياسيين ثم إلى مدنيين، وتدير النخبة العسكرية السلطة على طريقتين: إمّا بطريقة مباشرة، وفرض الأحكام على الحياة العامة، أو من وراء ستار بتعيين واجهة، والإمساك بمفاتيح القرار من قبل الجنرالات.

في الجزائر، وبعد انقلاب ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ من قِبَلِ هواري بومدين على الرئيس أحمد بن بلّة، تحوّل زعماء المؤسسة العسكرية إلى نخبة سياسية حاكمة، وغدا بومدين يضرب بيديه على الطاولة قائلاً "قرَّرْنا"، وهو في الحقيقة قرَّر وحده حتى اية وفاته ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد عام ١٩٧٩، والذي كان لا يحيد قيد أنملة عما ترسمه المؤسسة العسكرية من مجالات للتحرك.

وبعد انتخابات ١٩٩١، والانقلاب على الشرعية، غدا العسكريون أيضًا نخبةً سياسية حاكمة حتى ١٩٩٩، تاريخ تنصيب عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا. ومع وصول بوتفليقة إلى الحكم بتزكية من المؤسسة العسكرية، حاول إعادة التوازن للعلاقات المدنية- العسكرية، وإعادة تموضع جديد للرئاسة أمام الجيش، خاصة في صنع السياسة الخارجية... وعلى الرغم من دفاعه عن المؤسسة العسكرية، إلا أنه صرَّح بأنه لا يقبل أن يكون دمية في يد الجيش(Nemar, 2010. P.19)، أو أن يُتْرَك له جزء يسير فقط من صلاحيات الرئيس، فبدأ بتعيين أشخاص موالين له في المراكز الحسَّاسة في المؤسسة.

أما في المشهد المصري (Military in Politics Egypt, 2014)، فقد سيطر الجيش على السياسة لعقود حتى الإطاحة بمبارك عام ٢٠١١، حيث رفض الجيش تنفيذ أوامر الرئيس بالاعتداء على المتظاهرين عقب ١٨ يومًا من الاحتجاج، وانحاز إلى جانب الشعب، رغم انتماء

مبارك للمؤسسة العسكرية، وغدا يُنظَر للجيش على أنه المؤسسة الأكثر أهلية لضمان الاستقرار في عالم السياسة المصري المضطرب.

ووفقًا لاستطلاع أجرته مؤسسة زوغبي "Zogby" نُشر في حزيران/ يونيو ٢٠١٣، حاز الجيش كمؤسسة على ثقة بلغت ٩٤٪، وأيَّد حوالي ٦٠٪ من غير الإسلاميين العودة المؤقتة لحكم الجيش، بينما عارضها جميع الإسلاميين.

مع تنحّي مبارك وتسليمه إدارة البلاد للمؤسسة العسكرية، غدا المجلس العسكري يتمتع باستقلالية تامة في وضع السياسات العامة؛ إذ جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفق الإعلان الدستوري في آذار/ مارس٢٠١١، وأصبح المسيطر الفعلي على جميع التعيينات في المستويات العليا، وفي دفاعه عن رجالات الشرطة، أما في الإدارة المحلية، فشهد شهر آب/ أغسطس ٢٠١١ تغيير عشرة محافظين، عُيِّنَ بينهم ٥ ضُبَّاط متقاعدين.

مع وصول الرئيس محمد مرسي إلى السلطة (ربه، ٢٠١٣. ص.١٥٧)، حاول تَغْيِّير الموازين، وإخراج العسكر من السياسة باعتباره رئيسًا منتخبًا، فعيَن مجلس وزراء جديد، مستثنيًا أعضاء المجلس العسكري والجيش عمومًا، وأقال في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٢ رئيس الحرس الجمهوري ومدير المخابرات العامة ورئيس الشرطة العسكرية، وعيّن ١٠ محافظين جدد، ٣ منهم فقط من الجيش، ما أثار غضب المؤسسة العسكرية، ورأت أنه تهديد مباشر لمصالحها.

وفي نهاية المطاف، وبعد مظاهرات شريحة من المصريين، تزعمتها كل من حركة تمرد وجبهة الإنقاذ الوطنية يوم ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، مطالبة الجيش بالتدخل وإنهاء إدارة مرسي، والبدء بانتخابات رئاسية مبكرة، وقولهم أن فوز مرسي الذي انتخب يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ بنسبة ٥١,٧٣٪، ونسبة مشاركة ٥٢٪ لا تمنحه الشرعية الكافية، لأنها لا تتجاوز ربع المصريين، بعد هذه المظاهرات أنذر الجيش المصري على لسان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي يوم ١ تموز/ يوليو ٢٠١٣ الرئيس محمد مرسي وزعماء المعارضة لتسوية الخلافات والاتفاق على خريطة طريق خلال ٤٨ (Rezaei, 2015p.218-220) ساعة، وإلا سيكون للجيش مقاربة أخرى.

وفي ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، قام تحالف بقيادة وزير الدفاع الجنرال السيسي بإقالة الرئيس مرسي، وتعليق العمل بالدستور، وصرَّح قائد الجيش أن البلاد ستديرها حكومة تكنوقراط، وأن

لقاضي المحكمة الدستورية حق إصدار المراسيم الرئاسية حتى انتخاب رئيس جديد ... كما وعد بإجراء انتخابات شفَّافة دون تحديد موعدٍ لها.

٢. أنَّ السلطة تتحول إلى أداة في يد الجيش

حيث تعمل على بقاء الحكم العسكري، ويقتضي ذلك وضع بعض المساحيق التجميلية، كإقرار دستور، وإجراء انتخابات برلمانية، والسماح لأحزاب المعارضة المساندة، ومنع قوى المعارضة المدنية من ممارسة نشاطها بدعوى تهديد أمن الدولة.

إن مخرجات الحراك على الساحة السياسية في الجزائر بعد ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩ جعلت المؤسسة العسكرية في الجزائر تتصدَّر المشهد السياسي بامتياز، وتحولت السلطة إلى أداة في يد الجيش؛ فقد ندَّد رئيس الأركان السيد القايد صالح (Algeria popular movement remains 'strong'–but fears 'business as usual, 2019) يوم ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٩ بالدعوة إلى الحكم المدني واعتبره "شعارًا مزيفًا" نتج عن أشخاص يُبغِّضون السير السَلِس للعملية الدستورية، كما دَعَم الرئيس بالنيابة عبد القادر بن صالح في اليوم نفسه بتمديد ولايته، رغم انتهائها يوم ٩ تموز/ يوليو ٢٠١٩، وهو ما ينافي مطالب الحراك.

وقد اضطلع وزير الدفاع بدور أبوي في تسيير شؤون البلاد، مشيرًا إلى التدخل الخارجي، وتلاعب الأجانب ببيادق داخلية، سواء عن وعي، أو دون وعي، ما جعل العديد من المتتبعين للشأن السياسي في الجزائري يعتبرون سلوكيات المؤسسة العسكرية انقلابًا ناعمًا على الإرادة الشعبية، خاصة مع الإشكال الكبير الذي يُطرَح في الشارع الجزائري (Atamnia, 2019) وهو أنه هل هناك مؤسسة عسكرية تتفاعل كل أجهزتها وتُوازِن بين "المدخلات والمخرجات" وفق منظور دافيد ايستن، أم مجرد شخص يتخذ القرارات بشكل ديكتاتوري سلطوي، وكما يريد؟

في خطاب للسيد قايد صالح يوم ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٩ في الأكاديمية العسكرية بشرشال، صرَّح أن ليس لشخصه ولا للمؤسسة العسكرية أي طموح سياسي (Amarni, 2019)، بل إنها تمدُّ يدها إلى الشعب، وترافقه نحو الانتقال السَّلِس للسلطة، إلى جانب تصميمها القوي على تجاوز الأزمة، وفقاً لخريطة الطريق الخاصة بها، وأنها لن تنحرف أبدًا عن مسار عملها الوطني، وعن المهام التي خوَّلها لها الدستور، حتى انتخاب رئيس الجمهورية في المواعيد الدستورية، أما أوراق الرهان، فأُخفِيت تحت طاولات التفاوض.

أما في الحالة المصرية (Al-Hamdi, 2014. P.162)، فهناك من يرى أن النظام منذ عبد الناصر لم يكن عسكريًا، ولكنّ الرؤساء الأربعة جاؤوا من الجيش، وكل واحد منهم بنى إمبراطوريته بشبكة من الموالين من العسكريين والمدنيين، ولم يأمن كل منهم المؤسسة العسكرية، وعمل بمنهجية على إخضاع العسكريين، والبحث عن مصادر للشرعية خارج الجيش، على غرار كسب القضاة، وأساتذة الجامعات والمثقفين والعاملين في الدولة.

لقد تحولت الأنظمة في الدول العربية بعد الانقلابات إلى أنظمة فردية بعد إزاحة الخصوم بدعم من الجيش، وليس أنظمة عسكرية مثل أمريكا اللاتينية، مع انتهاج لنظام الحزب الواحد، كما أن الأجهزة الأمنية التي خرجت من رحم المؤسسة العسكرية، واستُخدِمت للحفاظ على النظام والنخبة الحاكمة وقمع المعارضين، واحتواء الجميع.

٣. سلطة عسكرتارية

وهي إفراز لعلاقة قوية بين الجيش والسلطة، تدوس الحريات وحقوق الإنسان، وتعطِّل العمل بالقانون، وتعلن حالة الطوارئ، وتُدخل الحياة السياسية في حلقة من الاحتقان والتدحرج نحو توظيف العنف، ويستولي الجيش على السلطة بالانقلاب العسكري.

ت-الجيش الأهلي

هو وليد صراعات قبلية وإثنية، حيث تكون الدولة ضعيفة (دادة، ٢٠٠٢. ص.٢٤)، فلا يغدو الجيش للدولة، وإنما لعصبيات وطوائف أثنية معينة، فتنتقل من مشهد احتكار الدولة للعنف، إلى خصخصة هذا العنف، فلكل عصبية جيشها تذود به عن كينونتها، وتناضل على مكانة لها في السلطة ... وتغدو رابطة الولاء للأهل والعشيرة، أكثر منها للدولة والأمة، وينقسم الجيش إلى عصبيات، ويتماهى معها ويتحول إلى مجرد ميليشيا أو امتداد لها، كالمشهد الليبي مثلاً، وهو بذلك لا يتخلى عن وظيفة الدفاع عن الوطن، بل يسهم في تمزيقه من خلال الإقحام في الحروب الأهلية، والاستماتة في الدفاع عن الأهل والعُصْبة بدل الوطن والأمة، ويحمل الجيش التابع لحزب الله في لبنان بذور هذا التوصيف.

إن قدرة الدولة في المجتمعات العربية سجَّلت تراجعًا (sayigh, 2016)، ما منح أجهزة الشرطة والأمن القوة بقصد المساعدة في الحفاظ على النظام الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي.

إن حجَّة محاربة الارهاب كثّفت أنماطًا من السلوك العنيف، والإفلات من العقاب في قطاع

الأمن منذ أمد بعيد، وقد أدّى تراجع موارد الدولة، والاقتصاد غير الرسمي، إلى تسهيل الطريق لتورطٍ في الفساد، وتشنجٍ في القطاعات الأمنية المقاومة للإصلاح.

٣- مجالات التقاطع بين العسكري والمدني، وحدود الصراع على السلطة في الدول العربية

يمكننا حصرها في عوامل داخلية تتعلق بالمؤسسة (الآغا، ٢٠٠٨. ص.٤٩-٥١) وأخرى خارجية ترتبط بالمحيط الذي تتواجد فيه:

أ- العوامل الداخلية

تظهر سماتها من خلال البناء التنظيمي للقوات المسلحة، ودرجة الوعي السياسي ... يرى إبرانسون (Ibranson) وفاينر (Finer) أنه كلّما كان الوعي السياسي منخفضًا قلّت احتمالات التدخل العسكري المباشر. أمّا هنتنجتون (هنتنجتون، ١٩٩٣. ص.١٩٢-١٩٣) فيرى أن مُسبِّبات التدخل العسكري في السياسة ليست عسكرية بقدر ما هي سياسية، ولا تعكس الخصائص الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية، بقدر ما تعكس البنية السياسية والمؤسساتية للمجتمع.

ففي الجزائر، انقسم الرأي العام حول دور الجيش في مرافقة الحراك وإنجاح مسار التحول الديمقراطي (Algeria popular movement remains 'strong'–but fears business as usual, 2019)، ففريق رأى أن الجيش سيكون مرةً أخرى عائقًا أمام هذا التحول، ويتكرر سيناريو التسعينيات، اعتمادًا على الدور السياسي الذي يلعبه قائد الجيش، وهي إشارة قوية على أن كبار القادة يرغبون الاستمرار في لعبة صناعة الملوك، أما الفريق الثاني فاستبشر خيرًا ورأى أن الجيش غدا أكثر احترافية بابتعاده عن السياسة، واحتوائه لإطارات ذات مستوى عال تجيد اختيار البدائل العقلانية.

لقد دعمت الرتب الدنيا في صفوف الجيش الاحتجاجات وأهدافها (Grewal, 2019. P.02)، أما كبار الضباط فكانوا أكثر حذرًا، وعبّروا عن شكوكهم تجاه المسار الثوري والانتقال الديمقراطي، ومن المحتمل أن يكون هذا الانقسام الرأسي داخل الجيش هو الذي حال دون قدرة قائد الجيش أحمد قايد صالح على قمع الحركة الاحتجاجية، إلى جانب عدم وضوح طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية، ما يعتبر عقبة أمام تجسيد الديمقراطية، فهناك مجالات للتقاطع ومحطات للاحتكاك وللتباين في الرؤى بين المتظاهرين والعسكريين من جميع الرتب.

ب-العوامل الخارجية

- غياب ميكانزمات واضحة، وأسس شرعية تحكم عملية انتقال السلطة، (المخادمي، ٢٠٠٧.ص.١٣٣) على عكس الدول الغربية التي تحتكم دائمًا إلى نظام الانتخابات كأسلوب دستوري، يتيح للجميع حرية اختيار حكامهم.
- الصراعات السياسية بين النخبة الحاكمة، وما تحدثه من انشقاقات في هرم السلطة، وانعكاسات ذلك على استقرار الدولة ومؤسساتها، ما يدفع بالعسكريين إلى التدخل بحجة إعادة الاستقرار، ومنه الاستيلاء والسيطرة على مقاليد الحكم.
- ضعف الممارسة السياسية، وغياب هيئات المجتمع المدني، وصعوبة تعبئة الجماهير وهيكلتها سياسيًا، ما يؤدي إلى ظاهرة الاستتباع السياسي (بلقزيز، ٢٠٠٢. ص.٣٩) للنخبة الحاكمة أو لأطرافٍ خارجية، ويؤدي وَهَنُ الممارسة السياسية وفسادها إلى طرح التدخل العسكري بديلاً لفشل النخب المدنية وعجزها.
- التركيبة الاجتماعية الضعيفة، والصراعات العرقية والقبلية والدينية، والتي جعلت المؤسسة العسكرية تتدخل بحجة إعادة التماسك للنسيج الاجتماعي الممزَّق داخل الدولة.
- ديناميكية العلاقة بين مؤسسات الدولة المختلفة، ودرجة المرونة في التنافس السياسي.

لقد صاحب الانقلابات العسكرية في الدول العربية تغيّر في التوافقات، بل إن العلاقات في البلد الواحد تغيَّرت بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية والسلطة الانقلابية؛ فبسيطرة الجيش على الحكم برزت ظاهرة عسكرة الحياة السياسية (الرميحي، ٢٠١٠. ص.٦٤)، حيث قُـلِّص المجال السياسي وبات مطابقًا للمجال الخاص من خلال نزع السياسة من المجتمع أولاً، ثم عسكرة مجال الدولة ذاته ثانيًا.

وبمجرد الوصول إلى السلطة يُحلّ البرلمان، ويُعطَّل العمل بالدستور والقوانين، وتُفرَض حالة الطوارئ، ويُضيّق على الصحافة، ويُحضر نشاط الأحزاب إلا الموالية للسلطة، وتُلغى المعارضة، وتُربط المؤسسات التي تؤطِّر المجتمع المدني بالسلطة، وتُلغى وظيفتها الأصلية (المهنية والتضامنية) إلى وظيفة مصطنعة، تروم الولاء للسلطة.

هذا التعدد لمشهد العلاقات المدنية- العسكرية في الدول العربية يتنافى والخصائص الثمانية التي حدَّدها مركز جنيف (The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF). للسيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة التي تميز النظام

الفعال للرقابة الديمقراطية، والمتمثلة في ما يلي: (Maigre, 2013. P.02)

- رقابة السلطات المدنية لميزانية الجيش، ومهامه واعتماد القيادات المدنية للسياسات العسكرية.
- إشراف البرلمان والمؤسسات القضائية والمجتمع المدني والإعلام المستقل على أداء الجيش.
- تمتع المدنيين بخبرة عسكرية للوفاء بالمسؤولية في صناعة السياسة الأمنية، مع احترام احترافية للجيش.
- ابتعاد الجيش كمؤسسة أو قادة عسكريين على التأثير في السياسة الداخلية.
- الحياد العقدي والأيديولوجي للمؤسسة العسكرية.
- ضآلة دور الجيش في الاقتصاد الوطني.

رابعًا: محطَّات الاحتكاك، وانسحاب الجيش من السياسة

١- محطَّات الاحتكاك، بين إشكالات المخرجات، ومجالات التقاطع

أ- محطَّات الاحتكاك

لا تخلو ساحة التقاطع بين المدنيين والعسكريين من التجاذبات والصراعات على العديد من الملفَّات على غرار:

١- التحقيق في الانتهاكات

هناك العديد من الاتهامات الموجهة إلى الجيش في الجزائر مثلاً للتجاوزات خلال العشرية السوداء، والمطالبة بمحاسبة المسؤولين على المجازر المرتكبة (Grewal, 2019. P.24) وتواجدهم في السياسة؛ فقد نظَّم أهالي "المختفون" أنفسهم في جمعيات قد تضغط على الحكومة لإجراء تحقيقات في إطار حقوق الإنسان، كما أن منظمة العفو الدولية أكَّدت أن قوات الأمن الجزائرية في هذه المرحلة "كانت مسؤولة عن الآلاف من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء، وأساليب التعذيب الوحشية"

وقد وافق ٥٨٪ من المتظاهرين الذين شملهم الاستطلاع على ضرورة التحقيق مع الجيش، بينما وافق ٣٣٪ فقط من كبار الضباط العسكريين على ذلك، والموقف نفسه تتبناه منظمات المجتمع المدني في مصر حيال الانتهاكات المتكررة للجيش في التاريخ المصري.

٢- ميزانية وزارة الدفاع

يفترض بعض الباحثين أن تدخل العسكريين في السياسة يرجع إلى الأدوار التي لعبوها في الحروب التي خاضتها العديد من الدول العربية، إلى جانب الاهتمام والدعم الذي أولته الدولة والمجتمع للجيش مقارنة مع المؤسسات الأخرى، حيث تحوز المؤسسة العسكرية على أكثر من ٥٠% من الميزانية العامة للدولة في أغلب الدول العربية.

ففي الجزائر، وافق ٣٠٪ فقط من المدنيين على الحفاظ على حجم ميزانية وزارة الدفاع، معتبرين أن هناك قطاعات أكثر أهمية (Grewal, 2019. P.24) مثل الصحة والشغل، بينما رغب ٥٠٪ من كبار الضُبَّاط العسكريين في ميزانية أكبر، رغم تضاعفها ٣ مرات خلال العقدين الأخيرين، حيث إنها تراوحت ما بين ٩-١٣ مليار دولار سنويًا ما بين ١٩٩٩ إلى ٢٠١٨.

أما في السعودية فقد هيمنت ميزانية المؤسسة العسكرية على أرقام كبيرة (Cronin, 2013. P.22) حيث شكَّلت النفقات على الجيش عام ١٩٨٢ نسبة ١٠,١٣٪ من الناتج الوطني الإجمالي، وهي نسبة لا تضاهيها أي دولة في حلف الأطلسي، بما فيها الولايات المتحدة، أما ما بين ١٩٩٠-١٩٩٥ فقد بلغ حجم الإنفاق العسكري على الجندي السعودي ٢٠٠٠ دولار، مقابل ٥٢٠ دولاراً للأمريكي و٢٤٣ دولاراً في سوريا و٣٢ دولاراً للجندي الجزائري.

وفي عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ أنفقت المملكة ما مجموعه ٩٩ مليار دولار على جيشها، (Mapping the Saudi State, Chapter 6: The Saudi Armed Force, p.05)، بما في ذلك اتفاقية أسلحة بقيمة ٣٣ مليار دولار مع الولايات المتحدة عام ٢٠١٤، وزاد الإنفاق العسكري السعودي السنوي بنسبة ١٧٪ فوصل إلى ٨٠,٨ مليار دولار.

ووفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، كانت هذه أكبر زيادة سنوية لم تشهدها أي دولة في ذلك العام، لتغدو المملكة خامس أكبر منفق عسكري في العالم مع حلول عام ٢٠٢٠، وقد بلغت استثمارات الدولة في الدفاع عام ٢٠١٣ حوالي ٦٧ مليار دولار، منها ٦ مليارات دولار في الأمن السيبراني (Fernández, 2014. P.02) وفقا لدراسة أجرتها وزارة الدفاع الأمريكية.

وتحتل وزارة الدفاع في مصر هي الأخرى الصدارة في المخصصات المالية.

٣- التحدِّيات السياسية

دعا الرئيس بالنيابة في الجزائر السيد عبد القادر بن صالح في الثالث من تموز/ يوليو ٢٠١٩

إلى حوار وطني لا تشارك فيه المؤسسة العسكرية، وتبقى الدولة على الحياد لتراقب المرحلة الانتقالية (Algeria popular movement remains 'strong'–but fears 'business as usual, 2019)، مع العلم أن الحراك طالب بدولة مدنية وليس عسكرية، فالجيش وقف إلى جانب الشارع في القبض على العصابة وإنهاء حكم المافيا الذي دام عقدين من الزمن، فماذا يجب على المؤسسة العسكرية أن تعمل بعد ذلك؟ عليها أن تأخذ بالاعتبار ثلاثة عوامل أساسية: تماسكها الداخلي، وسمعتها المؤسسية، ومصالح الشركات والأفراد، وأن تستغل الموقف الإيجابي للرأي العام من الجيش.

وفقًا للمقياس العربي لعام ٢٠١٧، فقد رأى ٧٥٪ من بين ١٢٠٠ من الجزائريين المستطلعة آراؤهم، أن الجيش هو المؤسسة الأكثر جدارة بالثقة في البلاد، ولم يتلق يومًا عتابًا من المواطنين على سوء الأوضاع الاجتماعية، بل حُمِّلَت كلها على عاتق القادة السياسيين، وأن تخلي الجيش عن مقاليد السلطة لا يتم إلا من خلال انتخابات رئاسية حرَّة، كما أن الصراع بين المدني والعسكري أزلي منذ عَبَّان رمضان[١] بن مهيدي وبوضياف، وكذلك مبادئ مؤتمر الصومام ١٩٥٦[٢]، الداعية لدولة مدنية وليس عسكرية، ولكن رغم الصراع التاريخي بين المؤسسة العسكرية والمدنيين، إلا أنه ما زال ينظر إلى الجيش على أنه امتداد للشعب.

أما في السعودية، فإن وزارة الداخلية مثلاً توظّف أكثر من ٥٠٠ ألف (Soler, 2012. P.164)، وهي من أهم أذرع قوى الأمن الداخلي، وتتمتع مديرية المخابرات العامة بأهمية استراتيجية فيها، (Soler, 2012. P.164) وتتعامل بشكل أساسي مع العمليات الاستخباراتية اللازمة للقضاء على التهديدات الداخلية للنظام، ويقودها دوماً أفراد مهمون من العائلة المالكة.

أما جميع فروع القوات المُسَلَّحَة والأمنية فهي خاضعة لسيطرة وتوجيه أعضاء من النخبة المركزية السعودية تسهر على ضمان الولاء المطلق للعائلة المالكة، وتزيل أي إمكانية لاستجواب داخلي للجهاز العسكري.

أما في مصر فقد قام الجيش بتغيير تحالفاته باتخاذه موقفًا ضد مبارك والتجاوب مع مطالب الشعب المصري، لكنه انقلب ضد اختياراته الديمقراطية، ما أظهر أن المؤسسة العسكرية هي

---

[١] ناشط سياسي وقائد ثوري جزائري له دور رئيسي في تنظيم الكفاح المسلح في الثورة الجزائرية من أجل استقلال الجزائر.

[٢] مؤتمر عقد في ٢٠ آب/ أغسطس، في بجاية بقرية إيفري المتواجدة في أوزلاقن- الجزائر.

الفاعل الرئيس في تقرير المصير السياسي لمصر منذ ١٩٥٢، إلى جانب الرئيس والحلقة المحيطة به من الأنصار، والمنتفعين، وشبكات المصالح.

لقد امتلكت المؤسسة العسكرية المصرية خلال أكثر من ستة عقود قدرة على انتهاز الفرص والتأقلم وتبديل التحالفات (Al-Hamdi, 2014. P.158)، ليس بغرض الإبقاء على المنافع الاقتصادية بل لتكريس الهيمنة على المجتمع والدولة والسياسة، وإن النظام الذي يرأسه دومًا جنرال قد أقام اشتراكية بلا اشتراكيين، ثم استخدمهم للترويج للرأسمالية، كما استطاع قادة الجيش احتواء ثورة شعبية واسترداد منصب الرئاسة بعد ثورة كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وتم ذلك من خلال عسكرة المجتمع عبر تعيين ضبّاط متقاعدين في وظائف مدنية في الوزارات المختلفة، وسَنِّ قوانين ومراسيم رئاسية، ومنح الحصانة لهؤلاء العسكريين أثناء عملهم المدني وبعد حصولهم على التقاعد، مع توظيف الإعلام والخطاب الرسمي لتقديم الهيمنة العسكرية كعامل من عوامل تنمية المجتمع، وإبراز قدرات العسكريين دون غيرهم.

وإن سياسات مبارك "للضباط النيوليبراليين"، وفتح المجال الاقتصادي أمام الجيش، هو استراتيجية الأنظمة المتعاقبة للحيلولة دون الانقلابات.

٤- **ضبابية الحدود الفاصلة بين المدني والعسكري،** وعقود الملكية لكل منهما في الحقل السياسي؛ وعدم الاتفاق على معالم بارزة، والتنازلات الظرفية التي يمكن للمدني تقديمها للعسكري كحساب استراتيجي لإنجاح المرحلة الانتقالية.

رغم التغيير الذي شهدته مصر، إلا أن الجيش هو الذي يراقب المدنيين ويسيطر عليهم وليس العكس، فتعيين وزير الدفاع؛ (Military Retain 8-Year Veto over Defense Minister in Egypt's Constitution, 20/8/2019., 2013) يتطلب موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حسب المادة ١٧٤ التي أضيفت للدستور، والذي يجب أن يكون ضابطًا بحكم القانون، مع إمكانية إخضاع المدنيين للمحاكمة العسكرية.

ب-مجالات التقاطع

١. وزير دفاع ذو خلفية عسكرية

اتفق الحراك في الجزائر على قبول وزير دفاع ذي خلفية عسكرية، كما منح الجيش حق النقض (الفيتو) على قرارات الأمن القومي، وقد أيَّد ما يقارب ٧٠٪ من العسكريين الذين شملهم

الاستطلاع، صغار الضبَّاط أو كبارهم حق النقض، مع موافقة للمدنيين بمعدلات أقلّ.

وأشارت دراسة استقصائية (Grewal, 2019. P.22) إلى أن ما بين ٤٥-٥٠% من أفراد المؤسسة العسكرية وافقوا بشدّة على الدور السياسي الذي لعبه الجيش حِيَال الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد في تسعينيات القرن الماضي، مقابل رفض ٢٥-٣٥٪ فقط، ولم تختلف النتائج بين كبار الضباط والمبتدئين منهم، ما ينمّ عن أن الجيل القادم من الضباط لديه نزعة تفضل هذا الدور السياسي للجيش، بينما هناك رفض قاطع من قبل شرائح واسعة لأي دور سياسي للجيش، وقد عبَّرت عنه الشعارات المتكررة أسبوعيًا "دولة مدنية لا عسكرية".

وفي مصر يسير الاتجاه العام في المنحى نفسه؛ حيث لا توجد معارضة لأن يكون وزير الدفاع ذا خلفية عسكرية.

٢. ابتعاد المدنيين عن السياسات الأمنية

برز ذلك في الشعارات التي رفعها المتظاهرون في الشوارع الجزائرية، والصورة النمطية للجيش في مخيلة المواطن الجزائري، وبالتالي التخفيف من الاحتكاك مع العسكريين الذين قد يفضِّلون الانقلاب كحل (Grewal, 2019. P.23) تفاديًا للسيناريو المصري، وعملية الانتقال الديمقراطي الفاشلة عام ٢٠١٢-٢٠١٣، حيث اتخذ الرئيس المنتخب محمد مرسي سلسلة من القرارات التي رآها الجيش تمس الأمن القومي، وكان له فيها مقاربة أخرى، مثل التفاوض مع المسلحين في سيناء، والملفين السوري والإثيوبي، ما دفع بالجيش إلى الانقلاب عليه والاستيلاء على السلطة.

٣. المَحطَّة الاقتصادية

إن المزايا الاقتصادية مجال للنزاع والاحتكاك الحادّ في العلاقات المدنية- العسكرية؛ حيث تتمتع وزارة الدفاع الجزائرية بميزانية تفوق كل القطاعات، يستفيد منها الضباط وتسهّل ثراءهم غير المشروع في حالات كثيرة، ونيلهم وظائف للاضطلاع بأدوار أمنية، بعد تقاعدهم في الشركات الخاصة والعمومية، مقابل ارتفاع في نسب البطالة بين الشباب الطامح إلى مستقبل أفضل.

وتوصل استطلاع إلى أن ٤٠% من العسكريين يدعون إلى امتلاك المؤسسة العسكرية حق الفيتو (Grewal, 2019. P.23) في المجال الاقتصادي، وأن ٣٣% فقط من كبار الضّباط يرون أن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية قد يصرف الانتباه عن مهمة الأمن القومي للجيش، وهو ما يرفضه المتظاهرون ودعواهم بعودة الجيش إلى الثكنات.

أما في السعودية (Soler, 2012. P.164) فإن حرب الخليج الثانية أزاحت الغطاء، وأبرزت التحديات أمام القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها دون تعاون خارجي، وأظهر مدى قدرتها على ضمان الأمن الداخلي، فتعرضت الحكومة لانتقادات من المجتمع المدني عن جدوى الأموال الضخمة المخصَّصة للجيش مع ضعفه وعدم القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية، خاصة وأن تطور الإنفاق العسكري منذ التسعينيات تجاوز كل دول المنطقة، بما في ذلك العراق في عهد صدام حسين والنظام الإيراني.

وعلى الرغم من العجز المالي الكبير (Arabie Saoudite, De nombreux défis à relever mais des capacités largement sous-estimées, p.2-3) حاولت الحكومة السعودية، وتجاوبًا مع توصيات أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي الموسوم "المملكة العربية السعودية: مواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو" حاولت وضع برنامج للتحول، فاستدعت الخبراء لوضع ميزانية تهدف إلى "الإصلاح الضريبي، ومكافحة الفساد، والتنويع الاقتصادي، ومكافحة التفاوتات الاجتماعية"، بهدف التخفيض من عجز الموازنة من ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٥، إلى أقل من ٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٦، لتمس التعديلات العديد من القطاعات، مع استثناء القطاع الأمني الذي يحتل أولوية في الميزانية؛ حيث ارتفع الإنفاق العسكري بشكل مطرد، ويستمر هذا النمو بمقدار ٦٠ مليار دولار سنويًا حتى عام ٢٠٢٠.

وفي مصر، تحتل وزارة الدفاع فيها الصدارة في التخصيصات المالية، بل إنها غدت شريكاً اقتصادياً اقتحم العديد من المجالات، وقد ساهمت الإطاحة بمرسي (Marshall, 2015. P.14)في توطيد النظام العسكري الجديد، وتسهيل قدرة القوات المسلحة على توجيه أموال الدولة إلى المشاريع التي لها فيها مصلحة؛ فقد قدَّم البنك الوطني المصري في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ لشركة تابعة لشركة الثروة البترولية التي يمتلك الجيش حصة مباشرة فيها، قدّم قرضًا بقيمة ٢٠ مليون دولار، رغم أنها لم تقم بأي عمل يذكر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، وحصلت على امتيازين رئيسين في فترة وجيزة بعد الانقلاب على حكم مرسي، كما تم تحويل أسهم مربحة من شركة "فودافون" مصر للاتصالات إلى ملكية عسكرية، ومَنْحِ فرص للضبّاط المتقاعدين الدخول في شراكة معها في مشاريع جديدة، وتقديم الدعم للمؤسسات العسكرية من خلال البنوك المملوكة من الدولة.

وثمة مشاريع ذات ثقل اقتصادي (Marshall, 2015. P.14) كمشروع تطوير مَمرّ قناة السويس الذي كان في يد هيئة قناة السويس التي يهيمن عليها الجيش، وغدت أكثر جاذبية في عهد

السيسي، ويتضمن المشروع توسعة ٦ موانئ مصرية، وبناء عدد من الأنفاق والمناطق الصناعية، وتجريف قناة موازية للسماح بمرور اتجاهين، كما تم منح عقد الخطة الشاملة للمشروع لشركة "دار الهندسة للاستشارات والمقاولات في الخليج"، والتي يعتقد أن الجيش المصري شريك فيها.

وعندما أعلنت الحكومة عن عرض شهادات الاستثمار في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ لجمع الأموال للمراحل الأولية للمشروع، بيعت الشهادات في غضون ٨ أيام فقط، وجمعت ما يقارب ٩ مليارات دولار، كما شُرِع في العديد من المشاريع التكميلية في قطاع النقل البحري، وإنشاء مستودعات جديدة وعقود لتوفير معدات كبيرة الحجم مثل زوارق القطر.

جعلت سيطرة الجيش على شركات عدة (ربه، ٢٠١٣. ص.١٥٦) تدرّ عليه دخلاً مستقلاً عن ميزانية الدولة، وقد ترأّس هذه الشركات ضبَاط في الجيش برتبة لواء.

وهذا الحجم الهائل للنشاط الاقتصادي للجيش غير الخاضع للرقابة يصعِّب من عملية فرض السيطرة المدنية إذا حاولت المساس بهذه المصالح، أو فرض الرقابة عليها أو إبعاد سيطرة الجيش عليها، ما زاد من تماسك المؤسسة العسكرية للحفاظ على الإمبراطورية الاقتصادية والاستفادة من ثمارها، ومعارضة القادة الكبار أي محاولة للرقابة المدنية عليها، وأظهر الجيش تماسكه عبر المسالك التاريخية سواء قبل الثورة أو بعد الانقلاب على مرسي.

٢- إشكالات انسحاب الجيش من السياسة، وتجديد الأدوار

إن قرار الجيش الانسحاب من السياسة ليس عملية بسيطة كما هو متوقع، بسبب تفاعلات العديد من المتغيرات التي تنطوي عليها العملية، والتي تخلق نماذج مختلفة قد يتبعها النظام العسكري للتخلي عن السلطة أو مشاركتها مع المدنيين، ويمكن لهذا المسار أن تتحكم فيه المتغيرات التالية: (Al-Hamdi, 2014. P.195,196)

أ- المتغيرات الداخلية

- **مستوى الاحترافية للقوات المسلحة**

يربطها هنتنجتون بالخبرة والمسؤولية والهيمنة "Corporateness"، ويرى أن المهنة العسكرية هي نفسها مع مرور الزمن، ولا تتأثر بتحول المجتمع، وأن الجيش المحترف يركز على زيادة قدراته القتالية لأداء واجبه الرئيسي في الدفاع عن الدولة، وأنه على استعداد دائم لتنفيذ

رغبات أي مجموعة مدنية تؤمِّن السلطة الشرعية للدولة، فكلما كان الجيش أكثر احترافاً قبِلَ الانصياع للمدنيين.

على عكس (Janowitz 1960) الذي رأى أن الاحتراف يغرس الرغبة والقدرة على التدخل في السياسة لحماية المصالح والبنية المؤسسية؛ فالاحتراف يشجع الجيش على البقاء في السلطة بمجرد دخوله إليها، وهو عملية ديناميكية تتغير خصائصها مع التغيرات الاجتماعية.

- **كاريزما القائد العسكري**

نظرًا للخلاف حول متغير الاحتراف اعتبر "Welch 1976" أن وجود قائد عسكري ذي شخصية جذابة يؤثر على قرار الانسحاب من السياسة، وأن الانسحاب ينتج عن كاريزما القائد، أو القادة الذين يريدون تغيير دور الجيش من التدخل إلى المشاركة، ويتم تحقيق ذلك عبر بناء وعي داخل منظومة الجيش لتعزيز المؤسسات المدنية، ما يرفع من مشاعر المواطنة داخل المجتمع.

يدرك العسكريون حسب "Messas" أن مصالحهم مضمونة أكثر خارج حدود السياسة، حيث يتم تصحيح الاختلالات المرتبطة بالتدخل في السياسة، وسمعة البنية الهرمية للمؤسسة وتماسكها، وينتزع الجيش الضمانات من الحكومة المدنية لحماية المصالح والمصير.

كما يرى بعض الباحثين أن الجيش كمؤسسة، يمكنها الضغط بشكل أفضل حينما تتواجد خارج الدائرة الحكومية، ويختلف ذلك حسب طبيعة النظام.

- **مستوى التجانس والتماسك**

يعتبر المتغير الأخير في السمة التنظيمية للجيش وتحديد الانسحاب، وهو درجة التجانس والتماسك بين مختلف الفصائل والضباط العسكريين، وتعدّ اللغة المشتركة والعرق والدين أسساً لعلاقة قوية وتجانس بين الجيش والدولة وتسهِّل خضوع العسكري للمدني، كما أنّ وجود فصائل متباينة يخلق ولاءات ضيِّقة للعشيرة وليس للدولة، ويُعقّد الحفاظ على الفاعلية التنظيمية.

ب- المتغيرات الخارجية

أي خارج مؤسسة الجيش، حيث لا يمكن لهذا الانسحاب أن يكون من فراغ، بل إن هناك قوى سياسية نشيطة داخل المجتمع، فيتدخل الجيش لوقف الاضطرابات الاجتماعية في حالة عجز السلطات المدنية على المواجهة وتقديم الحلول، لكن تنظيم المجتمع المدني لنفسه، وصناعته قوة المواجهة بالمظاهرات والاحتجاجات، يجعل الأمر مكلفًا للبقاء في السلطة، فيجْبَر على العودة إلى الثكنات.

إن فشل النظام العسكري في بعض التدابير السياسية، خاصة في السياسة الخارجية، ونتائجها الوخيمة على المدخلات الإقليمية والدولية، تدفع الجيش إلى الانسحاب من السياسة والقبول بالتدبير المدني للشأن السياسي، وتعتبر حالات باكستان في أوائل عام ١٩٧٠، واليونان في عام ١٩٧٤، والأرجنتين في عام ١٩٨٢، أمثلة على هذا النوع من الانسحاب.

- **السياسات الاقتصادية للأنظمة العسكرية**

تدفع الإشكالات الاقتصادية والتذمر الاجتماعي بالمجتمع المدني إلى إجبار الجيش على الخروج من السياسة، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن هناك صلة بين الظروف الاقتصادية والانسحاب العسكري من السياسة في مناطق عديدة من العالم، ولم تجد الدراسات التي تربط الأنظمة العسكرية بالنمو الاقتصادي دعماً قوياً للجيش كسبب للتنمية.

- **موجات التحول الديمقراطي**

مثل انهيار الاتحاد السوفييتي ومخرجات الحرب الباردة، وحقوق الإنسان، وتغير ميزان القوى، وتآكل العديد من الأنظمة العسكرية في مناطق مختلفة من العالم.

- **خفض الدعم المالي والعسكري والاقتصادي** للأنظمة العسكرية بغية الضغط عليها وإجبارها على الانسحاب من السياسة، أو توظيف الوجه الآخر للعملة المتمثل في الحوافز المادية كوسيلة لتشجيع انسحاب العسكر من السياسة.

إن نزع العسكرة يتم من خلال ما يلي:

- **تجريد الجيش من إمبراطوريته العسكرية، ووقف الدعم الإقليمي والدولي لها** (Al-Hamdi, 2014. P.166) وبإخراج العسكريين من السلطة، ومعالجة العلاقات المدنية-العسكرية وتقوية دولة القانون والمؤسسات المدنية والمؤسسات العسكرية وضمان مهنيتها، وتهيئة الظروف لميلاد قوة التَغْيِّير الشامل.
- **تطوير حركة اجتماعية وسياسية معارضة لها جذور شعبية عابرة للانتماءات السياسية الضَيِّقَة،** تشجع التواصل بين الأحزاب السياسية بهدف تشكيل بديل سياسي مدني، ينتقد الطبيعة الاقصائية والانفرادية لأي نظام حاكم، مع البحث عن شركاء من داخل المؤسسة العسكرية. ودون هذا السيناريو يصعب تصور تنازل العسكريين عن الحكم من تلقاء أنفسهم.
- **ضرورة إيجاد مرجعية فكرية عليا تحدد القيم الأساسية والمبادئ العليا،** وتلتزم بها جميع

الأطراف داخل مساحة للحوار البنَّاء بينها، بقصد بناء التوافقات على أسس تلك المرجعية ومضامينها المختلفة.

- **قيام المعارضة والنخب بقيادة هذا التوجه الشعبي والمجتمعي، نحو هدف مركزي**، هو تغيير نمط ممارسة السلطة، ووضع برامج للضغط المستمر على الحكومات الفردية والعسكرية، بالطرق الممكنة والمساحات المتاحة، سياسيًا وإعلاميًا وحقوقيًا.
- **أهمية العامل الداخلي المناصر لوقف الدَّعم الإقليمي والدولي للأنظمة العسكرية.**

إن انسحاب العسكري من الحياة السياسية ليس بالأمر الهيِّن، بل يتطلب إرادة وتظافر جهود كبيرة، فقد أشارت نتائج دراسة للبنك الدولي (Report, 2011. P.11) أن أسرع عشرين بلدًا في هذا المجال كلَّفها ١٧ سنة من التحول البطيء.

الخـاتمــة

يمكننا من وراء هذه الدراسة، الخروج باستنتاجات نحصرها في النقاط التالية:

أولاً: أنّ مؤسسات الدولة تنقسم إلى مؤسسات رسمية سياسية وأخرى غير سياسية. وإنَّ موقع المؤسسة العسكرية كمؤسسة رسمية غير سياسية، تضطلع بأدوار دفاعية ضدَّ الأخطار التي تتهدَّد استقرار الدولة. وهي في الأنظمة الديمقراطية، مؤسسة سيادية على غرار المؤسسات الأخرى. وأن عدم تدخلها في الحياة السياسية، هو أحد مؤشرات قياس الديمقراطية في الدولة، وتدخلها دون الاستيلاء على السلطة، تقنية من تقنيات إدارة الأزمة.

ثانيًا: أنّ الجيش في الدول العربية يركن لزوايا استعمالاتية استملاكية تجعل منه مُتغيِّرا مستقلا، وفي مواقع أخرى مُتغيِّرا تابعا يُوظَّف من قِبَلِ السلطة، وقد يكون هو السلطة نفسها. فينتقل من جيش للدولة إلى جيش للسلطة، فيغدو ممارسًا منحازًا، ويسقط سجينًا في فخِّ السياسة، التي تجعل منه آلية لتكريس طبائع الاستبداد والشمولية. وليس وسيلة للدفاع عن التهديدات، والحرص على ترسيخ الممارسات الديمقراطية وتفعيلها.

إن أغلب الباحثين في حقل العلاقات المدنية- العسكرية اتفقوا على ما يلي:

- الخلاف بين المدني والعسكري يضر بالأمن القومي، بينما العلاقات التعاونية بين العسكريين والسياسيين تمنح القدرة على توظيف القوة، وتطور عقيدة عسكرية داعمة للأهداف السياسية، وتزرع المرونة داخل المؤسسة العسكرية.
- بناء علاقات مدنية- عسكرية تكاملية يزيد من قدرة البلاد في بناء قوة عسكرية، ويعزز

الفاعلية في ساحة المعركة، ويحقق مصالح البلاد العليا وأمنها القومي، قبل المصالح الضيِّقة لأي جهة مهما كانت الانتماءات.

- ثمة تفاوت بين النظريات والمقاربات حول العلاقات المدنية- العسكرية، إلا أن المشترك بينها أن انسحاب العسكر من السياسة أمرٌ صحي، وأن العلاقة الجيدة بينهما تعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية: التأسيس لهياكل سياسية ديمقراطية، وسلطة تشريعية قوية، والتزام جاد من المجتمع المدني تجاه قضايا الأمن والدفاع.

وختاماً، كلَّما زادت شرعية النظام وتعزَّزت الدولة المدنية ضَاقَ مجال تحرك المؤسسة العسكرية سياسيًا ووسائل عملها، كالضغوطات والمساومات. ويبقى مُؤشِّر الديمقراطية هو الذي يحدِّدُ العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية المدنية، كما أنّ طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية هي إحدى مُؤشِّرات قياس الديمقراطية عبر دواليب السلطة داخل الدولة.

المراجع

١. أحمد عبد ربه. (خريف، ٢٠١٣). العلاقات المدنية-العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية. مجلة عمران (٢١٦)، صفحة ١٥٧.

٢. أحمد ولد دادة وآخرون. (٢٠٠٢). الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣. المخادمي، عبد القادر. (٢٠٠٧). الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة، ط.١. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

٤. صامويل هنتنجتون. (١٩٩٣). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عباد، ط.١. بيروت: دار الساقي.

٥. عبد الاله بلقزيز. (٢٠٠٢). السياسة في ميزان العلاقات بين الجيش والسلطة في الوطن العربي (مجموعة من الكتاب). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٦. فلورنس غاوب، الجيوش العربية وسؤال الإصلاح بعد الربيع العربي، تر .أحمد المرابطي، يوليو ٢٠١٧. سياسات عربية (٢٧)، ص.ص.١٠٢-١٠٥.

٧. ماضي، عبد الفتاح. صيف ٢٠١٩. عسكرة الأمة :الجيش والأعمال التجارية والثورة في مصر .مجلة عمران، العدد (٨/ ٢٩).

٨. محمد الرميحي. (٢٠١٠). أولويات العرب، قراءة في المعكوس (الإصدار ٠١). بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر.

٩. مهري، عبد الحميد. جوان ٢٠٠٨. الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي .دراسات استراتيجية. ص.ص ٢٣.٢٤.

10. A Theory of Democratic Civil-Military relations in Post-Communist States. (2019, July 15). P.07-09:
https://www.press.umich.edu/pdf/0472109693-01.pdf

11. Addi, L. (2009, Juin 25). L'armée, la nation et l'État en Algérie. Confluences Méditerranée, p. 46.

12. Algeria popular movement remains 'strong'–but fears 'business as usual. (2019, July 13). Paris, France.
https://uk.news.yahoo.com/algeria-popular-movement-remains-strong-134435091.html?guccounter

13. Al-Hamdi, M. T. (2014, June). Military in-and-out of Politics: A Theoretical Approach to Military Disengagement. International Journal of Humanities and Social Science, 4 (8(1)), p. 199.

14. Alvarado, D. (2015, abril 05). La centralidad del ejército en la política egipcia. EL UNIVERSAL, p. 01.
http://www.eluniversal.com/opinion/150405/la-centralidad-delejercito-en-la-politica-egipcia

15. Amarni, K. (2019, Juin 27). Gaïd Salah l'a réitéré, hier, mercredi, à partir de Cherchell, Un nouveau niet de l'armée à la transition. le 27.06. Le soir d'Algerie.
https://lesoirdalgerie.com/actualites/un-nouveau-niet-de-larmee-a-la-transition-26127
16. Anderson, J. M. (1998). Civil-military relations and concordance theory: a case study of Argentina. Monterey, California: Thesis, Master of arts in National Security Affairs, Naval Postgraduate School.
https://archive.org/details/civilmilitaryrel1094539317
17. Atamnia, M. (2019, May 12). In Algeria, No Flames and no Tears only Harmony between the People and its Army "National Duty".
18. Chih, A. (2019, mars 27). A Alger, la sortie de l'armée partage la classe politique. Le Temps.
https://www.letemps.ch/monde/alger-sortie-larmee-partage-classe-politique
19. Cronin, S. (2013, January 28). Tribes, Coups and Princes: Building a Modern Army in Saudi Arabia. Middle Eastern Studies, 49(1,2), pp. 3-5.
20. Davis, M. H. (2019, April 17). Algeria The army, the people, and the three Bs, 17 Apr 2019.
https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/algeria-army-people-bs-190416162721661.html
21. Derpanopoulos, G. (January-March 2016). Are Coup Good for Democracy? (R. a. Sage Pub, Éd.) 2-4.
22. El-Din, A. N. (2006). The Incompatible Partners: Army vis-à-vis Democracy. Economist(278), p. 06.
https://www.academia.edu/3567253/The_Incompatible_Partners_Army_vis-à-vis_Democracy
23. Everipedia. (2019, June 03). Rebecca L. Schiff .
https://everipedia.org/wiki/lang_en/Rebecca_L._Schiff/
24. Feaver, P. (1996, Winter). The Civil-Military Problematic: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control. " Armed Forces and Society 23(02), p. 149.
25. Feaver, P. D. (1997). An Agency Theory Explanation of American Civil-Military Relations during the Cold War. Durham USA: Department of Political Science, Duke University.
26. Feaver, P. D. (2011). Armed Servants: Agency, Oversight and Civil-Military Relations, (éd. 2nd Edition). Cambridge: Harvard University Press.
27. Fernández, J. R. (2014, Novenber 12). Arabia saudí, El país del petróleo…Y la ciberseguridad!
https://www.researchgate.net/publication/268188970_Arabia_Saudi_el_pais_del_petroleo_y_la_Ciberseguridad
28. Gaub, F. (2016). Civil-Military Relations in the Mena: Between fragility and resilience. Paris: European Union Institute for Security Studies.
29. Grewal, S. (2019, JULY). Algeria's Uprising: a Survey of Protesters and the Military. Foreign Policy at Brookings, p. 02.

30. Karabelias, G. (June 1998). Civil-Military Relations: a comparative Analysis of the Role of the Military in the Political transformation of Post-War Turkey and Greece 1980-1995. NATO. Final Report submitted to North Atlantic Treaty Organization.
31. Kechichian, J. A. (2001). Succession in Saudi Arabia 2001. New York USA: Palgrave MacMillan.
32. Majeed, M. T. (s.d.). Corruption and the Military in Politics: Theory and Evidence from around the World. University of Glasgow, United Kingdom: Department of Economics.
33. (s.d.). Mapping the Saudi State, Chapter 6: The Saudi Armed Force,. Bahrain: Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain (ADHRB).
34. Marshall, S. (2015). the Egyptian Armed Forces and the Remaking of an Economic Empire, April 2015. P.14. Washington: Carnegie Endowment for International Peace.
35. Meijer, R. (2014). the Role of the Military in Political Transitions. Egypt: a Case Study. Master Thesis, Political Science: Conflict and Cooperation.
https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/31895/MilitaryEgypt.pdf?sequence=1
36. Military Retain 8-Year Veto over Defense Minister in Egypt's Constitution, 20/8/2019. (2013, November 20). Al-Ahram Online. Viewed August 20, 2019.
http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/87088/Egypt/Politics-/Military-retain-year-veto-over-defenceminister-in.aspx
37. Nemar, R. (2010, April). Au-Delà des casernes. Le rôle de l'armée en Algérie. Les Cahiers de l'Orient(100), p. 19.
38. Nielsen, S. C. (2005). Civil-Military relations Theory and Military Effectiveness . Public Administration and Management, 10(02), p. 64. Viewed July 17, 2019, sur:
http://iskran.ru/cd_data/disk2/rr/051.pdf
39. Rabahi, T. (2017, Septiembre 21). El ejército de Argelia y la sequía política, Septiembre 21, 2017.
https://www.monitordeoriente.com/20170921-el-ejercito-de-argelia-y-la-sequia-politica/
40. Report, W. D. (2011). Conflict, Security, and Development. Washington: Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development.
41. Rezaei, M. (2015, June). Egypt and Democracy Dilemma. African Journal of Political Sciences and International Relations, 9(6) , pp. 218-220.
42. Rocha, E. G. (s.d.). Las relaciones entre civiles y militares en la contemporaneidad, un análisis doctrinal sobre el tema. Viewed June 25, 2019, sur P.41:
https://esdeguelibros.edu.co/index.php/editorial/catalog/download/10/7/265-1?inline=1
43. sayigh, Y. (2016, March 30). Dilemmas of Reform: Policing in Arab Transitions.
http://carnegie-mec.org/2016/03/30/dilemmas-of-reform-policing-in-arab-

transitions/iw6o

44. Shahin, E. E.-D. (2015, MARCH). Egypt and the Politics of Token Reforms. Pomeas Policy Brief(07), p. 05.
45. Sharan, G. (2019, JULY). Algeria's Uprising: a Survey of Protesters and the Military. Foreign Policy at Brookings, p. 02.
46. Soler, E. (2012, May 05). Saudi Arabia: family, religion, army and oil. (U. F. Academia.edu., Éd.)
47. Taylor, E. R. (1998). An Introduction to Civil-Military Relations Naval Post graduate School, Monterey, California, USA. P.02. Monterey, California, USA: Naval Post graduate School.
48. Townsend, C. (2015). Civil Military Relations in Tunisia and Libya through the Arab Spring . Journal of Defense Resources Management, 06(Issue 2 (11)), 64-65.

Zaccara, E. S. (2009, July 27). Arabia Saudí: familia, religión, ejército y petróleo. Poder y régimen. Mundo Árabe((2C)7), p. 222.

مقابلة العدد

أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟

حوارات فكرية وسياسية خاصة

الحلقة الأولى: مع السيد خالد مشعل

أزمة القضية الفلسطينية إلى أين؟
حوارات فكرية وسياسية خاصة

الفكرة والتطبيق

في تفكير جديد قررت إدارة تحرير المجلة الشروع بفتح حوارات فكرية حول واقع القضية الفلسطينية وأزمتها المعاصرة خلال العقد الأخير ٢٠١٠-٢٠٢٠، وهي بذلك تحاول تلمّس التوصل إلى مقاربات فكرية سياسية لخدمة السياسات والاستراتيجية الفلسطينية بهدف الانتقال من حالة ردّ الفعل إلى حالات الفعل، وبالتالي الخروج بالقضية من حالة الأزمة إلى حالة التحرك نحو تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالتحرير والعودة والاستقلال كامل السيادة على أرض فلسطين.

ويواجه هذا البرنامج صعوبات عديدة تتعلق بموافقة بعض حملة الفكر الفلسطيني والخبراء من جهة، وفي تركيز الحوارات على أزمة القضية دون اعتبار الأزمة الداخلية الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٧ إطاراً لأزمة القضية العامة، بل السعي لاعتبارها واحداً مهمّاً من مظاهر الأزمة، وكانت الصعوبات الأخرى في اختيار ألوان الطيف الفكرية والسياسية الفلسطينية ليشكلوا حلقة متكاملة الرؤية والفكر والتأصيل والواقعية في الوقت نفسه.

ويتوقع أن يتم نشر جميع هذه الحوارات تباعاً مع نهاية العام ٢٠٢٠، فيما قد يتم نشر ملخصات أساسية لهذه الحوارات في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة، وخاصة من الأفكار والمسائل الرئيسية والمتميزة.

وقد وضعت إدراة التحرير قائمة من الشخصيات الفلسطينية المعتبرة في الساحة الفلسطينية ممن ليسوا في مواقع المسئولية الأولى، ونجحت في الحوار مع اثنين منهم فقط حتى تاريخ صدور هذا العدد، حيث استكمل الحوار الأول بعد محاولات كثيرة مع السيد خالد مشعل الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس، فيما العمل جارٍ على إنجاز الحوار الثاني مع السيد طاهر المصري الرئيس الأسبق لمجلس الوزراء الأردني.

وعلى الصعيد نفسه يجري الترتيب وإعادة المحاولة مع عدد واسع من الشخصيات الفلسطينية في الداخل والخارج لاستكمال هذه الحوارات.

وفي هذا العدد ينشر الحوار الأول مع السيد خالد مشعل، ويتوقع أن ينشر الحوار الثاني مع السيد طاهر المصري في العدد القادم في أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، ويقوم بإجراء هذه الحوارات رئيس التحرير.

الحلقة الأولى: مع السيد خالد مشعل

يسعدني أن ألتقي بالأستاذ خالد مشعل في مكتبه بالدوحة للبحث في موضوع القضية الفلسطينية، والأستاذ مشعل الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس لمدة ١٦ عاماً، وهو اليوم عضو في مجلس شورى الحركة، وليس في موقع قيادي تنفيذي.

وقد اخترنا هذا الموضوع في مجلة دراسات شرق أوسطية، وهو يتعلق بأزمة القضية الفلسطينية في هذه المرحلة، واتجاهات التحول المتوقعة فيها.

ولا تُعنى هذه المقابلة بالموقف السياسي لحركة حماس من القضية، بقدر ما تعنى بالتركيز على الموقف الفكري والوطني التي تملكه الحركة، لنصل في النهاية إلى إمكانية بلورة رؤية فلسطينية مشتركة من أجل عبور هذه الأزمة بسلام.

س: السؤال الأبرز في هذا المجال، هل تمر القضية الفلسطينية بأزمة فعلاً؟ وما هي مظاهر هذه الأزمة ومخاطرها؟ وهل من الممكن وصفها بالأزمة؟

مرحباً بكم، وأنا سعيد بهذا اللقاء، وبالدور الذي يقوم به مركز دراسات الشرق الأوسط في مجال الفكر السياسي وخدمة قضايا الأمة والمنطقة، وعلى رأسها قضية فلسطين، وعلى المنهجية العلمية التي تتبعونها، والمنتج السياسي والبحث العلمي الذي يصدر عنكم، وحسناً اخترتم هذا الموضوع، لأننا فعلاً في أزمة حقيقية.

وبالطبع مر معظم تاريخنا بأزمات ومفاصل وتحولات مهمة، ولكن الأمور في هذه المرة اشتدت أكثر ... نعم هناك أزمة في القضية الفلسطينية، ويمكن الحديث هنا من باب التركيز على أهم مظاهر هذه الأزمة وعناصرها ومفاصلها.

ولعلّ غياب المشروع الوطني الجامع المتفق عليه بين مجمل الشخصيات والقوى الفلسطينية هو أبرز مظاهر الأزمة؛ إذ كان الماضي الفلسطيني يشهد مشروعاً وطنياً يتفق الناس على معالمه وأهدافه، ويحددون الحقوق الفلسطينية، والأهداف الاستراتيجية، والتكتيكات بشكل عام.

نحن ندرك اليوم أنّ هناك استقرارًا للثوابت الفلسطينية في الضمير الفلسطيني، وإن

كان ثمة جدل وحوار حول المقاربات المختلفة فيما يتعلق بالمقاومة الشعبية والمسلحة، وحول حق العودة للاجئين، وحول طبيعة الحل المرحلي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفي توصيف المشروع الوطني الفلسطيني، وماذا يعني ذلك في البعد الاستراتيجي.

س: ألا ترى أن هذا قد مرّ بالقضية الفلسطينية مرات عدة؟ ومن باب التذكير، حدث في عام ١٩٧٤ انقسام حقيقي وانشقاق في منظمة التحرير الفلسطينية حول الرؤية السياسية، والمشروع الوطني الفلسطيني، وعلى التعامل مع التسوية السياسية.

الفارق في حال اليوم متعلق بالبيئة الإقليمية والدولية، العامل الأول: أن الخلاف والجدال لم يكن رأسياً بمثل هذا التماثل في الكتل، هناك كتلة فتح آنذاك، وكتلة اليسار الفلسطيني ممثل بالشعبية والديمقراطية ومن هم في إطارهم، وهي كتلة وازنة، لكنها ليست مماثلة للكتلة الأولى، بينما اليوم، يشكّل وجود حركة حماس ومناظرتها حركة فتح محورَين يكادان يكونان متماثلَين.

العامل الثاني، أنه كانت هناك مؤسسات يحتكم إليها الجميع، ففي ذلك الوقت كان هناك مرجعية للقرار الفلسطيني، حتى حين جُمّدت عضوية جزء من الحركة الفلسطينية؛ فنذكر المنظمة ومجلسها المركزي والمجلس الوطني، كمؤسسات لصناعة القرار الفلسطيني، ولكن المرجعية اليوم مغيّبة، فهناك بقايا منظمة لكنها مجمدة ومحنّطة، ومن الممنوع إعادة بنائها .... وهذه أزمة غير مسبوقة.

ومن مظاهر الأزمة أيضًا تجرّؤ القوى الإقليمية والدولية بدرجة أكبر من أي وقت سابق على التدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي، صحيح إنّ هذا كان موجوداً في الماضي أيضًا، لكنّ درجة الحصانة للقوى الفلسطينية كانت أكبر.

س: كان القرار الفلسطيني مرهوناً بدوائر عدة: دائرة عربية، وأخرى دولية، وكثيراً ما أعلن الرئيس الراحل ياسر عرفات أن ضغوطًا خارجية تقع على المنظمة، فالسوفييتية كانت موجودة، والتدخلات الدولية حاضرة، وتمويل الدول العربية قائماً.

لا أتكلم عن شيء لم يكن موجوداً وأصبح موجوداً، فمسارات التدخل العربي

والإقليمي والدولي موجودة، ولكن أتكلم عن درجة التدخل في الشأن الفلسطيني ومستواه، فلسنا في دولة مستقلة، نحن تحت الاحتلال، لدينا قوى مناضلة ومؤسسات سياسية، وحاجتنا لمحيطنا الدولي والإقليمي أكبر، فنحن ما زلنا حركة تحرر وطني وحجم المؤثرات كبير، وخاصة مع وجود الشتات الفلسطيني المتموضع في دول المنطقة.

س: في ظل الوضع الحالي من حيث تراجع الموقف العربي والدولي تجاه القضية الفلسطينية، نرى أن الموقف الفلسطيني قد انكشف، وانكشفت معه الفصائل الفلسطينية نظرياً وسياسياً، فالدول متشاكسة، وكل دولة تطبق القرار كيفما تشاء، هل هذا أخطر مما كان سابقاً أم يشابهه؟

أصبحت درجة الخذلان في الواقع العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية أكبر، وحجم وعمق الاختراق الإسرائيلي والأمريكي للحاضنة العربية والإسلامية أكبر، والعالم العربي والشعوب العربية اليوم مشغولون عنا بأزماتهم، وحجم الاختراقات والضغوط كبير لدرجة انصرافهم عنا.

لقد كانت حالة التضامن العام مع القضية الفلسطينية في الماضي كبيرة جداً، أما اليوم فهناك انكشاف حقيقي، وهناك جرأة في التعبير عن التخلي عن القضية الفلسطينية، وهناك أزمات عربية تصرف أمتنا عنا، وهناك اليوم ما ينافس القضية إعلامياً نتيجة حدة الأزمات الداخلية.

أصبحت الجرأة بالتدخل في القرار الفلسطيني أكبر، وهذا يشكل خطراً حقيقياً، مستغلين الانقسام الفلسطيني من ناحية، وأنهم لا يتعاملون مع ثورة لها مرونة حركة، وإنما سلطة لها استحقاقات مالية تصبح أسيرة لحاجاتها وضروراتها المالية، فأي نقص في الدعم عن حركة تحرر تبقى القدرة في التكيف معه أكبر من سلطة عليها التزامات اقتصادية وإدارة شؤون مدنية لحوالي ٥ ملايين فلسطيني، ويضغط عليها لتدفع ثمناً سياسياً وأمنياً مقابلها.

ومن جانب آخر، أريد أن أركز على مظهر من مظاهر الأزمة الفلسطينية، وهي

المقاومة الفلسطينية .. المقاومة موجودة على امتداد التاريخ الفلسطيني منذ ١٠٠ عام، وهي حالة موجية بين مدّ وجزر، ولكن الجديد في المقاومة أمران: **أولاً**، انحسر الفعل منذ سنوات في غزة، وأصبح الوضع في الضفة محدوداً للغاية، رغم الروح النضالية العظيمة والمبادرات الفردية المدهشة، ولكن الفعل النضالي انحسر نتيجة سياسات رسمية من ملاحقات وغيرها.

فالمقاومة التي تشكل أداة استنزاف للمحتل لتجبره على الانسحاب والتراجع، والتي تعدّ من المظاهر الاستراتيجية للمشروع الوطني، أصبحت مختلة، حيث هناك جهد كبير للمقاومة في غزة، مقابل انحسار في الضفة.

ثانياً، هذا الانقسام بين القوى السياسية وبين مكونات القرار الفلسطيني، وليس بين الشعب الفلسطيني، يجعل المقاومة فيها مشكلة لدى طرف فلسطيني كبير من الفصائل، والنتيجة أن يصبح الشعب تحت الاحتلال جزءاً من مكونات السياسة الرسمية التي تنمع المقاومة المسلحة فعلاً وسلاحاً وأشخاصاً ومالاً، بل أصبحت المقاومة الشعبية مرفوضة في نظرهم كذلك.

س: ما فهمته من كثير من الوثائق السابقة أنه ليس هناك تجريم للمقاومة، حتى لو كان هناك ملاحقة سلاح وملاحقة فصائل بوصفها تعمل خارج القرار.

النتيجة العملية، بغض النظر عن التعبيرات، هو منع للمقاومة، واعتقال وتنسيق أمني لتطويق المقاومة، هذا ما يحصل.

س: ذكرت أن هذه المقاومة يجب أن تكون ضمن نسق واحد وقرار واحد وإرادة واحدة، فماذا عن الحوار الذي حدث بين الطرفين الأساسيين؟

هذا أمر تم التوافق عليه، والنقص في التطبيق، ففي وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني عام ٢٠٠٦، نُصّ على حقنا في المقاومة تحت إطار قرار وطني ينسق تكتيكات المقاومة وأدائها الميداني.

وبالمناسبة، في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠١٤، التقينا في الدوحة

مع الرئيس محمود عباس، وفاجأني الرئيس أمام أمير قطر بسؤاله: هل من حقكم أن تنفردوا بقرار الحرب؟ فقلت: ليس من حقنا أن ننفرد بقرار الحرب، وليس من حقك أن تنفرد بقرار السياسة.

نحن مدعوون بأن ندير قرار الحرب أو المقاومة والدفاع عن الشعب الفلسطيني والقرار الفلسطيني إدارة وطنية جماعية مؤسسية وليس بانفراد من أحد؛ فلدى حماس الاستعداد أن تتفق على برنامج وطني مشترك، وأن تدير القرار السياسي والقرار الإداري المقاوم إدارة وطنية، وما فعلته حماس لاحقاً بإنشاء غرفة العمليات المشتركة في قطاع غزة دليل على صدقية هذه القناعة.

س: هذا مظهر واحد من مظاهر أزمة القضية الفلسطينية، ولكن أين تموضع الأزمة اليوم؟ نتكلم عن جغرافيا بين غزة والضفة، ونتكلم عن انقسام مؤسسي في السلطة وليس فصائلياً فقط، سلطة هنا وسلطة هناك، تشريعي هنا وتشريعي هناك، صحيح أن حماس وصلت إلى السلطة، لكنها لم تستلمها عملياً، حماس عملياً كانت موجودة وغير موجودة، موجودة موقعياً وغير موجودة رسمياً، لذلك أعتقد أن الانقسام هو في السلطة، وليس في منظمة التحرير على ما هي عليه، فأين الأزمة في المؤسسية الفلسطينية؟

من مظاهر الأزمة نوع ملحوظ وخطير من التجاهل والإهمال لدور الشتات الفلسطيني الذي هو نصف الشعب الفلسطيني، وأن تعمل السلطة الفلسطينية، والتي هي بطبيعة الحال سلطة قطاع غزة والضفة وفي نفس الوقت منظمة التحرير معطّلة، أن تعمل في غزة والضفة فقط، مع تجاهل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وتجاهل الشتات الفلسطيني، لا شك أن هذا من مظاهر الأزمة، وبالتالي نتحرك، أقصد جميعنا، بجزء من طاقتنا، ونمارس جزءاً من مسؤوليتنا تجاه المسؤولية الوطنية العامة التي كانت في الماضي حاضرة مع التفاوت.

س: ما وُقّع عليه في اتفاق أوسلو حوّل مهمة السلطة بأنها تتعلق بالنطاق الفلسطيني الداخلي، وبالتالي من الطبيعي أن تكون سلطة تمثل الفلسطينيين من الداخل بناء

على اتفاق أوسلو، وليس للخارج الفلسطيني مكان تمثيلي بحكم الاتفاق الذي وقّع، وبحكم بناء السلطة نفسها، ولا زال في منظمة التحرير تمثيل للشتات الفلسطيني بشكل أو بآخر، رغم التعطيل الحاصل، لكن التمثيل موجود، فهل تقصد التمثيل في السلطة أم في منظمة التحرير؟

واحدة من مصائب أوسلو أنها اختزلت القضية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك كان تركيز القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية على ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها حتى تتحمل مسؤولياتها في الداخل والخارج بوصفها المرجع الوطني الجامع.

س: فهمت من كلامك أن الأزمة مركّبة؛ فالمقاومة في أزمة في مشروعها وعملها، ومسار التسوية وأوسلو وتفاصيله لديه أزمة أيضاً، والمقاومة والتسوية معاً لديهما أزمة من حيث الكفاءة الميدانية والفعل، ولدى الفلسطينيين أزمة مع العلاقات العربية والحاضنة العربية، والسلطة تتعرض لضغوط هائلة في رام الله من إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول العربية، وكذلك تواجه المقاومة في الضفة وغزة تحديات كبيرة، وبالتالي فالأزمة الفلسطينية مشتركة، بل إن ثمة تحليلات تتكلم عن أزمة في مشروع التسوية، والبعض في انسداد أفق المقاومة وأنها لا تعلم ماذا تفعل ... ما رأيكم بهذا؟ هل الأزمة الفلسطينية شاملة.

نعم، لدينا أزمة في المقاومة، وأزمة في الانقسام، ومن مظاهر الأزمة انعطافة أوسلو كما يعلم الجميع، وهي مسألة خلافية مع أصحابها وصنّاعها، وفق تحليل لديهم بأن اتفاق أوسلو مقاربة سياسية قد تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، فما الذي حصل؟

لقد استمرت المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو حتى يومنا هذا (١٩٩٣-٢٠١٩)، ولم ندخل في أي من المرحلة الدائمة ... ندرك أنه قد حصلت تطورات، مثل انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، ثم اغتيال الشهيد ياسر عرفات، وهناك انقلاب من الطرف الفلسطيني على من صنع أوسلو ... فها نحن نعيش امتداد مرحلة، لا نحن كفلسطينيين

تخلّينا عن هذا النهج الذي وصل إلى طريق مسدود لنبحث في استراتيجيات جديدة، ولا نحن نجحنا في تقديم مقاربة جديدة بسبب خلافاتنا، وبسبب إصرار فريق على إعادة تكرار التجربة نفسها والتسويق لها رغم فشلها، كما أن الواقع العربي لم يساعدنا، لأنه لم يكن مستعداً للدخول في البحث عن مقاربة جديدة، بل على العكس، أتت بالمبادرة العربية للسلام (عام ٢٠٠٢) لتعزز فكرة أن الخيار العربي الوحيد هو الخيار السياسي، ومن ثمّ، لم نخرج من عباءة أوسلو، حتى بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، للبحث عن استراتيجية جديدة، ولا تعاملنا مع الواقع السياسي في الداخل (الضفة والقطاع) تعاملاً يقلل المخاطر ويعيد توصيف وتعريف السلطة الفلسطينية.

لقد حاولت حركة حماس بعد الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ أن تعيد تعريف هذه السلطة، وأن تعيد توصيف دورها، ومحاولة الانعتاق من التزاماتها السياسية والاقتصادية والأمنية، ولكن مع الانقسام الذي حصل بين القوى الحاكمة للسلطة فتح وحماس ومحاولات التفاهم على إدارة السلطة بينهما عندما كانت حماس تقود الحكومة، ومع محاولات إفشالها، ومع تموضع السلطة، فقد حال ذلك المحور عربياً ودوليًا لاحقًا وبعد خروج حماس من الحكومة دون الجدية في البحث عن رؤية جديدة نخرج بها من هذه الأزمة، وأعتقد أننا لا زلنا نراوح في المكان نفسه، فلا مسار التسوية ماضٍ، وليس هناك خطوة عند أصحاب المشروع الوطني الفلسطيني للبحث عن مقاربة مختلفة، وهذا ما عمّق الأزمة الفلسطينية.

س: هل تعتقدون أن الفصائل والتنظيمات يمكن أن تقيّم تجاربها بشكل شامل: مسار التسوية، ومسار المقاومة، هل يمكن لفريق أن يقيّم نفسه دون الآخر؟

كان لدى حركة حماس ولا زال استعداد كبير في ذلك، لكن للأسف لم تتوفر البيئة الفلسطينية، فلا بدّ من ترتيب بيتنا الفلسطيني ضمن الاحتكام لصناديق الاقتراع مع تحقيق الشراكة الوطنية الفلسطينية، ثم نبني مؤسسات ومرجعيات القرار، ثم نتفق على استراتيجية وطنية واحدة مشتركة نتقارب فيها وفق قواسم مشتركة.

ثم متى نختلف، نختلف في السياسة، وفي المقاومة، نختلف في تقييمنا لاتفاق أوسلو وتجربته ... ما الرؤية المشتركة التي تكون واقعية؟ نتفق على أن لا نتخلى فيها عن ثوابتنا ولا عن حقوق شعبنا الفلسطيني، ولكن أيضاً نستوعب وندرك المتغيرات، وندرك الواقع الفلسطيني والإقليمي والدولي، ثم نبحث عن رؤية نتوافق عليها، ولو كان هناك جدية فإننا نستطيع أن نصل، ولقد وصلنا في الماضي إلى وثائق، كانت المشكلة في عدم تطبيقها.

وفي موضوع المقاومة على سبيل المثال، فقد مارسنا المقاومة بكل أشكالها، وثبت أن المقاومة الشعبية واحدة من الخيارات التي قد يُتَّفق عليها في مرحلة من الزمن، وهذا ما عرضته الحركة على الرئيس محمود عباس عدة مرات واتفقنا عليها، بل هناك قيادات فتحاوية قدمت مشاريع في المقاومة الشعبية ونحن وافقنا عليها، وقلنا لو أن هناك قراراً فلسطينياً رسمياً يؤيدها فإنها ستكون فاعلة ... وها نحن نرى أن قطاع غزة الذي كان متهمًا بأنه لا يملك إلا سلاح الصواريخ والمقاومة الخشنة، أبدع عندما قدّم نموذج المقاومة الشعبية الجديد بمسيرات العودة والمنتظمة أسبوعيًا لاكثر من عام، والضفة الغربية اليوم تستطيع فعل الكثير لو كان هناك نوع من التوافق الفلسطيني، علمًا أن هناك جهدًا ومحاولات تصطدم دومًا بالتنسيق الأمني والتزامات اتفاق أوسلو ورؤية قيادة السلطة في رام الله ... ونوجهها صريحة: الحركة كانت على استعداد لممارسة المقاومة الشعبية في غزة والضفة كمرحلة، ونضغط على المحتل الإسرائيلي ونكسب تأييد العالم، ولكن للأسف ثمة شعارات تُرفع عند البعض ولا يطبقونها.

تقديري أن ثمة استعداداً معقولاً لدى مجمل القوى الفلسطينية أن تتوافق سياسياً وأن تتوافق نضالياً، لكن العلة بصراحة أن مؤسسات القرار الفلسطيني الرسمي لا تسمح بذلك، فهي تريد أن تفرض رؤيتها الأحادية المرتبطة باتفاقات أوسلو المشئومة.

ونقول بكل بساطة: لا تستطيع حماس وحدها أن تفرض رؤيتها، وفتح وحدها لا تستطيع أن تفرض رؤيتها في هذه المرحلة، نحن أبناء وطن واحد وقضية واحدة، فعلينا أن نتوافق معاً فيما يتعلق بكل تفاصيل حياتنا.

س: هل تعتقد أن هذه الأزمة طارئة حالية ومداها قصير جداً؟ أم هي أزمة متوسطة المدى من ٢-٣سنوات؟ أم هي أزمة بعيدة المدى، وأزمة مستعصية؟ نتكلم عن القضية بشكل عام، والانقسام أحد مظاهر الأزمة.

أرى أنّ الأزمة معقّدة، وقد يكون الوصول إلى حلول قريبة غير متاح في الوقت الحاضر، مع أنه لو توفرت الإرادة فقد نستطيع ... ولا شك أن حجم التدخلات الإسرائيلية والإقليمية والدولية كبير، وقد كان هذا يوماً ما هو العامل الأهم في منع المصالحة وفي الإصرار على الانقسام، وإذا كان ثمّة استعصاء في الأزمة الفلسطينية، فأهمّه في حالة الانقسام، وليس في المقاربة المتعلقة بالنضال الفلسطيني، لأنه يمكن التوصل فيها إلى توافقات لو اجتمع الجميع لرسمها والوصول إليها، كما حصل سابقًا.

س: أين يكمن الاستعصاء؟ هل ناقشتم الأزمة الفلسطينية داخل حركة حماس؟ ولا أقصد أزمة الانقسام والمصالحة، هل دار حديث وحوار مع الفصائل الأخرى في الأزمة، أم ما زلتم ترون الأزمة في الانقسام والمصالحة؟

للأمانة، حتى في إطار البحث في موضوع الانقسام الفلسطيني، كان الحوار ينتهي إلى أزمة القضية الفلسطينية، ينتهي إلى أزمة القضية ومستقبلها والرؤية نحو الحلول لهذه القضية؛ فالانقسام اليوم عمّق أزمة القضية الفلسطينية من حيث الوصول إلى رؤية لحلها، لا شك أنها صعبة، ولست مع استخدام مصطلح الاستعصاء- بمعنى أن الحقيقة أن كل طرف لديه مقاربة مختلفة.

تريد إسرائيل تفصيل حلول القضية الفلسطينية على مقاسها وشروطها، وأمريكا لا تريد لهذا البركان الفلسطيني أن ينفجر، وأن يكون هناك نوع من الاحتواء والتهدئة، وإيجاد حل أقرب إلى إرضاء الموقف الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين، وليس لدى الموقف الدولي العام في المحصلة استقلالية عن الموقف الأمريكي، ولا يشكل عاملاً مؤثراً، والموقف العربي والإسلامي الذي كان في الماضي حاضنة للقضية الفلسطينية وداعماً لها، أصبح اليوم منشغلاً من ناحية، وبعضه وصل إلى مرحلة يريد التخلص فيها من هذا العبء الفلسطيني بأي طريقة.

ولا شك أن في الوضع العربي مواقف لا تزال تتمسك بالثوابت الفلسطينية، أو على الأقل لا تتجاوز الموقف الفلسطيني الرسمي ولا تزايد عليه، ولكن هناك مواقف في المنطقة تريد أن تسوّي أوضاعها الداخلية وأجنداتها على حساب القضية الفلسطينية، ولهذا طرحوا منذ سنوات إعادة تعريف المبادرة العربية. وبالتالي لا تريد جميع هذه الأطراف اليوم التوصل إلى حل حقيقي للقضية الفلسطينية، حتى على المبادئ المعلنة عربياً وإسلامياً وهي دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين ... فحتى هذا الموقف الرسمي المعلن عملياً لا أحد يتحرك على أساسه، ويريد الجميع أن يتحرك على أسس أخرى، وهي ضد مصلحة الشعب الفلسطيني بالكلّية، وبالتالي هذه معضلة، بل إن الموقف الفلسطيني نفسه، ونتيجةً للانقسام وتراجع زخم المقاومة والرهان عند البعض على التسوية السياسية، جعل الرؤية الفلسطينية نحو الحل مضطربة ولا تملك أدوات الفعل المؤثر، ولهذا لا شك أننا اليوم لسنا في أفضل حالاتنا إذا نظرنا إلى القضية الفلسطينية من حيث قدرتها على التحرك إلى الأمام وتحقيق إنجازات ومكتسبات، وتشكيل ضغط حقيقي على إسرائيل للتراجع، علمًا بأن الفرصة متاحة بين حماس وفتح لاختراق الحالة وتغيير المعادلة لو اتفقنا على المسار.

س: ما هي النتائج التي توصلتم لها في نقاش الأزمة داخلياً؟ هل وصلتم إلى رؤية لنقل القضية الفلسطينية من حالة الأزمة إلى حالة اللاأزمة؟

حواراتنا الداخلية وحواراتنا مع القوى والفصائل قادت لكثير من الأفكار والرؤى، لكنها لم تصل إلى شيء ممكن أن يشترك فيه الجميع ويوضع بناء عليه برنامج، لأنه ما زالت المسافة كبيرة، ولقاء حماس مع قوى مقاربة لها في الفكر المقاوم والسياسي لا يحل المشكلة وحده، ولقاء فتح كذلك مع القوى الحليفة لها لن يحل المشكلة وحده.

س: ما زلت أؤكد أن الأزمة ليست فلسطينية- فلسطينية، بل هي اليوم أزمة القضية الفلسطينية جميعها، كيف ترون ذلك؟

في تقديري أن هناك حداً أدنى من الرؤية للخروج من المأزق، وهو أن أي مواقف

إقليمية أو دولية تقودها الولايات المتحدة وتقف خلفها إسرائيل، لن تستطيع فرض رؤيتها لتصفية القضية، أو فرض حلول فيها إجحاف في حق القضية الفلسطينية وتصفيتها، طالما يرفضها الشعب الفلسطيني، وهذه نقطة أساسية ... وهناك دول تملك حق الفيتو، صحيح أن لدى الشعب الفلسطيني قدرة "الفيتو"، لكن لديه أيضًا قدرة على إفشال أي خطة لا يرتضيها الفلسطينيون لحل قضيتهم، وهذه نقطة مهمة أيضاً. ولكن، هل هذا وحده يكفي كي تتشكل رؤية ذات زخم وإنجاز وتقدم في المسار الفلسطيني وبإرادة فلسطينية وحدها؟ هذا لا يكفي، أنت تستطيع أن تمنع الخطأ، لكنك لا تستطيع وحدك أن تقدم المقاومة الإيجابية إلى الأمام، لذلك فإنّ المفتاح الأساسي هو وحدة الشعب الفلسطيني، واتفاقه على رؤية واحدة، وتفعيل أدواته النضالية بكل أشكالها، وعلى رأسها المقاومة المسلحة والشعبية والحراك الدبلوماسي والجماهيري، كل هذا يستطيع أن يشكل فارقاً، مع قدرة الطرف الفلسطيني الموحد الفاعل الذي يستعيد أوراق القوة في يده، وبعد ذلك يحدث اختراقات مهمة في الواقع الإقليمي والدولي. وأعتقد أن المحيط الإقليمي والدولي حين يرى الشعب الفلسطيني موحداً، ويملك رؤية واحدة، ولديه أدوات نضالية مؤثرة سوف يتدخل، بدليل ما حدث في قطاع غزة، حين شكّلت وحدة نضالية في السنوات الأخيرة، ما اضطر كثيراً من الأطراف أن تتدخل، ليس حباً في قطاع غزة، ولكن من أجل تهدئة الوضع وحماية أمن إسرائيل على الأقل.

نحن الفلسطينيين نستطيع أن نستدعي زخماً إقليمياً ودولياً، فضلاً عن حاضتنا العربية والإسلامية، لمصلحة برنامجنا، ومن هنا، وبصراحة، أعتبر الوحدة الفلسطينية مؤثرةً كبيرةً.

س: ولكنّ كثيراً من مظاهر الأزمة الفلسطينية كانت قبل الانقسام الذي يراه كثيرون قد بدأ عام ٢٠٠٧، وكثير من المواقف العربية والدولية كانت قبل الانقسام، فمثلاً مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧، والذي كان بعد أزمة الانقسام بأشهر قليلة، كان يقوم على تراكم أزمة القضية الفلسطينية ويحاول تقديم حلٍّ، ولم ينجح، كيف تفسرون رؤية الفصائل الفلسطينية، وخاصة حماس وفتح، للأزمة من حيث أنهم يحصرون

الموضوع بكل من (الانقسام) و (أوسلو)، هل الأزمة الفلسطينية هكذا فقط؟

معظم المحاولات السياسية لحل القضية الفلسطينية بصور مختلفة مجحفة وغير منصفة، وهذا ليس بجديد، فمشاريع روجرز والمشاريع اللاحقة في السبعينيات والثمانينيات، والتي حاولت القيادة الفلسطينية أن ترفضها وتتعاطى معها بصور مختلفة ودفعت أثمانًا كبيرة لذلك، وقبيل انتفاضة عام ١٩٨٧ كما تعلم، كان هنالك نوع من التراجع في موقع القضية الفلسطينية، والانشغال بالحرب العراقية- الإيرانية، فجاءت الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ لتعيد القضية الفلسطينية إلى رأس الأجندة الإقليمية والدولية، ولكن اتفاق أوسلو جاء كمقاربة فلسطينية لمحاولة البحث عن رؤية سياسية، وعندما وصلت إلى طريق مسدود طوال هذه الفترة ظلت هناك محاولات للتدخل في القضية الفلسطينية بما فيها مفاوضات كامب ديفيد التي جمع فيها كلينتون الطرف الفلسطيني بالطرف الصهيوني، وكان هناك استهداف لتصفية حق العودة والقدس، ويحسب لياسر عرفات رحمه الله أنه رفض ذلك، فاندلعت الانتفاضة عام ٢٠٠٠، ردّاً على تدنيس شارون للمسجد الأقصى، وفي ظلها قدّم العرب ما عرف بـ "المبادرة العربية للسلام" عام ٢٠٠٢، وكانت هناك بعض المحاولات للبحث عن مخرج سياسي، وحين وجدوا أن هناك موقفاً فلسطينياً في الانتفاضة، وكان لعرفات ضلع ما خصوصاً على يدي كتائب الأقصى التابعة لحركة فتح، قتلوا عرفات رحمه الله.

ولذلك فإن محاولات تصميم حل ليصفي القضية الفلسطينية لا تلتقي مع ما يريده الشعب الفلسطيني عبر التاريخ، وخلال السنوات العشر الأخيرة شهدت جرأة أكبر من هذه الأطراف على ابتزاز الموقف الفلسطيني وأصبحت المناعة الفلسطينية أضعف.

س: هل حاوركم أحد بأزمة القضية الفلسطينية من القوى العربية والإسلامية الشعبية مثل التيار القومي العربي، أو تيار اليسار العربي أو التيار الإسلامي العربي حتى يكون شريكاً في الرؤية والعمل، أم هي محصورة بالفلسطينيين فقط؟

الحوارات مع القوى العربية موجودة، سواءً كانت قوى وطنية أو قومية أو يسارية أو إسلامية، وللأمانة تركّز هذه القوى قبل الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧ على كيفية

توفير الدعم والحاضنة، وكانوا يطرحون رؤى وأفكاراً فيها إبداع وتجديد في الأداء الفلسطيني، وهذا يحسب لهم، أما الآن فقد أصبح الانقسام جل تركيز هذه القوى، يتحاورون معنا في كيفية إنهاء الانقسام، وبعضهم قام بمبادرات مشكورة موازية للمبادرات الرسمية في محاولة للتوصل إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني.

س: لو رجعنا للأزمة ككتلة متحركة في التاريخ الحديث، ما هي الديناميكيات المحركة التي تزود هذه الأزمة بالطاقة والحركة الدائمة، والتي تجعلها أزمة مستمرة ومتصلة، وتبيّنت لكم من خلال الدراسات والحوارات، ما هي أبرزها؟

ما يُبقي هذه الأزمة هو أن أصحاب القضية (الفلسطينيون) غير قابلين للانكسار، بمعنى لو استطاعت إسرائيل والقوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فرض حل ما كما فرضوه في ساحات أخرى لانتهت القضية.

لا شك أن ثمّة قناعة دولية وإقليمية وعند العدو الصهيوني المحتل، أن الشعب الفلسطيني غير قابل للانكسار، رغم أنه شعب لا يستطيع أن يفرض حله في ظروفه الحالية، ولكنّ هذا قد سبّب استمرار الأزمة لأصحاب القضية، وحاضنتها العربية والإسلامية الحريصة عليه.

نعم، ليس لدى الفلسطينيين القدرة في ظل موازين القوى القائمة أن يفرضوا رؤيتهم، ولكنّ أعداءهم ومن يقف خلف أعدائهم غير قادرين كذلك على فرض الحلول التصفوية على شعبنا، وهذا يجعل الأزمة مفتوحة.

أما ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة، فإن الانقسام الفلسطيني كما أكدت هو أحد العوامل، ولا شك أن قدرة إسرائيل كعدو محتل كبيرة على التدخل في الشأن الفلسطيني بحكم التاريخ وبحكم الواقع على الأرض بشكل كبير، فلديها اختراقات سياسية واقتصادية وأمنية للواقع الفلسطيني.

والأمر الثالث هو تفجر أزمات المنطقة، حيث جعل هذا الأمر القضية الفلسطينية مستعصية على الحل، ما أثّر في زيادة مستوى تهميشها، وعمل ذلك على مفاقمتها، وهو

ما جعل إسرائيل تنفرد بالقضية الفلسطينية وتأخذ من حصتنا ومن حاضتنا العربية والإسلامية عبر اختراقاتها العميقة والتطبيع.

ومما يفاقم الأزمة أيضاً أن قدرة الدعم الشعبي العربي والإسلامي الفعلية وليس النظرية- العاطفية والفكرية، وهو دعم أصيل لم يهتز يوماً ما، ورغم أنه دعم عميق، لكن قدرته الفعلية على دعم صمود الشعب الفلسطيني تراجعت لأنه يمر في أزمات أيضاً، ويلاحَق بقوانين مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال والتدخل الأمريكي المباشر في البنوك المركزية العربية.

س: هل تعتقد أن النظام العربي بالذات يشعر بأنه غير قادر على بلورة رؤية واحدة في التعامل مع إسرائيل وغير قادر على مواجهة الضغط الأمريكي، وغير قادر على تحمّل أعباء القضية، ما يجعله يضغط على الفلسطينيين بشكل غير مباشر وليس إسرائيل، بمعنى أن يتنازل الفلسطينيون ويقبلوا بالأمر الواقع، والمفاوضات مثال على ذلك؟

حتى ننصف ونتكلم بشكل موضوعي، فقد مرّ الموقف العربي في مقاربته مع القضية الفلسطينية في مراحل، دعني أركز على السنوات الأخيرة، عندما جرى الضغط على أبو عمار في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، وضُغِط عليه ليعطي موافقة على مشروع إدارة كلينتون، وشعر بوجود مطب كبير يتعلق بالقدس، ما دفعه ذلك للاستقواء بالحاضنة العربية، فاتصل بعدد من زعماء المنطقة الرئيسيين، خاصة في مصر والسعودية والمغرب والأردن، وكانت النتيجة أن زعماء هذه الدول، وبصور مختلفة، وقفوا معه، وخاصة عندما كان الأمر متعلقاً بالقدس، ولذلك اتكأ ياسر عرفات في هذه المسألة على الحاضنة العربية، وخرج من كامب ديفيد دون أن يتنازل، بمعنى أنه في لحظة ما، وللإنصاف، فإن الواقع العربي لم يكن لديه قابلية أن ينزل إلى مستوى معين.

ثم جاءت محطة المبادرة العربية في ظل اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وكأنها رغبة فلسطينية، إما انتفاضة أو دعونا نذهب إلى المسار السياسي ونؤطر رؤية معينة،

والفلسطينيون قبلوا بها دون أن يتحقق شيء على الأرض، ومع الأيام رفضت إسرائيل المبادرة العربية، ولم يفعل الأمريكيون شيئاً، رحّبوا بها كمبدأ وأساس دون أن يمارسوا ضغطاً على الطرف الإسرائيلي المتعنت لقبولها.

وبعد سنوات، ربما عام ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨ قرر وزراء الخارجية العرب أن يعيدوا طرح المبادرة العربية، وكلّفوا وقتها وزيري خارجية، أظن أنهما وزير الخارجية السعودية ووزير الخارجية الأردنية، وكان السيد عمرو موسى وقتها الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكنت وقتها في اجتماع معه في القاهرة، وقلت له: مضى عليكم ٥-٦ سنوات على إطلاق المبادرة عام ٢٠٠٠ لتحدث حراكاً، وإسرائيل رفضتها والأمريكيون لم يمارسوا ضغوطاً حقيقية، إلى متى ستظلون تراوحون في مربع المبادرة وتسويقها وأنتم لا تملكون المخالب وأدوات الضغط الحقيقية! رغم أنكم وصلتم إلى طريق مسدود، هل عندكم الاستعداد أن تعيدوا النظر في هذا المسار وأن تقدموا رؤية استراتيجية جديدة كعرب بالتفاعل مع الموقف الفلسطيني؟ فتبسم ولم يجب.

طالما أن الموقف الرسمي العربي مُصرّ على خيار وحيد وهو "خيار السلام" كما يسمّونه، وبدون أوراق قوة فلن يتحقق شيء على الأرض ولن يحترمنا أحد، لا يوجد عندهم استعداد للبحث عن مقاربات مختلفة.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، وهو المراوحة في مربع التسوية دون أن يكون مشفوعاً بأوراق قوة وضغط، انتقل الأمر في السنوات الأخيرة إلى الضفة الغربية، والضغط على الطرف الفلسطيني للقبول بهذه المبادرة العربية، وقالوا: نبدأ بالتطبيع مع إسرائيل، ومؤتمر دولي يتم فيه تشريع العلاقة مع إسرائيل على أمل أن تعطي إسرائيل شيئاً، فلا شك أن الموقف العربي الرسمي يشكّل حالة عجز وليس لديه الاستعداد ليدفع ضريبة أي موقف قوي داعم للقضية الفلسطينية، قد يستطيع أن يدفع مالاً للسلطة وبعض الموازنات لدعم الشعب الفلسطيني، أو بتقديم مال يوظَّف للضغط من أجل انتزاع تنازلات سياسية، لكن الموقف العربي اليوم مُصرّ على مقاربة واحدة وليس عنده استعداد أن يبحث في مقاربات أخرى.

وكانت المقاربة الأخرى التي كنا نتوقعها أن يعلنوا للعالم على الأقل أننا حاولنا بناء

السلام وإسرائيل قتلته، وأمريكا والقوى الكبرى لم تساعدنا، وعليه، فمن حقنا أن نبحث عن مقاربة جديدة، والمقاربة الجديدة هي الوقوف خلف الشعب الفلسطيني ودعم صموده ومقاومته ... ولكن، وللأسف، العرب لا يفعلون هذا، بل على العكس، أصبحوا اليوم يريدون المزيد من التنازلات الفلسطينية، ثم انشغلوا بأزمات داخلية إلى أن وصلنا للأسف بعد أن كان بعض العرب يضحّي من أجل قضية فلسطين، بعض العرب اليوم يضحي بقضية فلسطين لأجنداته المختلفة، ولمصالح موهومة لفك أزماتهم الداخلية المؤقتة، ثم يخادعون أنفسهم والآخرين بالحديث عن رؤية ومقاربة حتى عن مصالح موهومة.

س: كيف تنظرون لمواجهة "صفقة القرن" وسط مشروع تصفوي للقضية الفلسطينية لا يتعلق بفصيل ولا يتعلق بكيان فلسطيني واحد، وليس مقصوراً على الضفة وغزة، بل يتعلق بالشعب الفلسطيني كله، ويشمله في كل مكان، هل هذه القراءة صحيحة بالنسبة لكم؟ كيف تنظرون للتعامل معها فلسطينياً؟ بعيداً عن النظريات، كيف التعامل مع الرؤية الأمريكية للقضية في ظل الانقسام الموجود؟ هل يمكن لهذه المشكلة المستجدة والاتفاق الجديد أن يكون هو المحرك الجديد لموقف فلسطيني واحد صلب؟

صفقة القرن هي محاولة لانتهاز اللحظة من قبل الرئيس الأمريكي ترامب وفريقه في البيت الأبيض، وهو فريق متماهٍ مع الأهداف الإسرائيلية، وفي ظل الأزمات المتفجرة في المنطقة وانشغال العرب بأنفسهم، واستعداد بعضهم للتماهي مع مشروع "صفقة القرن".

نعتقد أن صفقة القرن رؤية أمريكية، ولكن تطبخ في تفاهم وحوارات عميقة مع الإسرائيليين، وقد طالب نتنياهو بعد أن أعلن عن انتخابات مبكرة بتأجيل طرحها بعد الانتخابات حتى لا تكون هناك أي مفاجأة ولو بهوامش يظن أنها تحرجه في الانتخابات، لكن الصفقة حسب معلوماتي لم تُكتب بعد، وكُتب الشق الاقتصادي منها (وهو الجزرة)، والتي يريدون من خلالها إرضاء بعض الفلسطينيين وبعض الأطراف في المنطقة، بينما الشق السياسي والأمني لم يكتب بعد، استرضاءً لنتنياهو لما بعد الانتخابات، وهي في

مجمل الأحوال أقرب إلى الأهداف الإسرائيلية التي قد تختلف معها بشكل بسيط ولكنها أقرب إليها، ومن ثمّ، هذه الرؤية الأمريكية هي فعلاً استغلال للحظة استثنائية يظنون فيها المقدرة على فرض أمر واقع، وهذا نتيجة جهلهم بالشعب الفلسطيني وجهلهم في التاريخ، ما يعمّق هذا الصراع، مع ظنّهم أن القضايا جميعها مثل العقارات، وهم يظنون أن هذه لحظة تاريخية مواتية لفرض تسوية وتصفية للقضية الفلسطينية بتسريبات سمعنا كثيراً عن تفاصيلها ومضمونها في غزة والضفة وحول القدس وحق العودة وغيرها.

نعرف أنه وبعد محاولات فرض "صفقة القرن" سيُدعى إلى مؤتمر دولي لشرعنة التطبيع بين إسرائيل وعدد كبير من الدول العربية في المنطقة، وبالفعل حاولت الإدارة الأمريكية تطبيق أجزاء من الصفقة خطوة خطوة، كنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ومحاولات تصفية الأونروا، وحق العودة، ثم بالدخول على التطبيع من أبوابه الواسعة، ولم يكن مؤتمر وارسو المنعقد في شباط/ فبراير ٢٠١٩ إلا محاولة لخلق عدو جديد، وشرعنة للتطبيع مع إسرائيل، بمعنى محاولة تطبيق الصفقة بالتجزئة بما يتيح لهم تحقيق مكاسب إسرائيل، وخاصة التطبيع والاختراق، ولكن يبدو أن الصفقة تتعثر ما أخّر صياغتها ثم إعلانها لمسوّغات كثيرة.

واليوم، ما هي رؤيتنا لإفشال "صفقة القرن"، ومنع تحققها على الأرض؟ في تقديري أن الشعب الفلسطيني، رغم انقسامه واختلافاته الداخلية، يستطيع أن يُفشل الصفقة ولا يسمح بتطبيقها ... قد يختلف الفلسطينيون على وجود إجماع فلسطيني على مستوى القوى السياسية والرسمية أو عدم وجوده، ولكنهم جميعاً ضدّ أي صفقة لا تحقق اهدافهم وأهداف قضيتنا العادلة.

مجمل الموقف الفلسطيني وفي مختلف قواه هو ضد "صفقة القرن"، وإن كانت بعض السلوكيات عند البعض قد تخدم هذا، لأن ما يطرح في الصفقة، بما في ذلك تعديل المبادرة العربية، لا يقترب من أي سقف سياسي لأي طرف فلسطيني في الساحة الفلسطينية، وأعتقد أن هذا هو خط الدفاع الأول، ولذلك لست قلقاً من اختراقات عميقة في الساحة الفلسطينية لصالح "صفقة القرن"، حتى مع الضغوط الأمريكية والابتزاز المالي، وحتى

مع بعض الاختراقات في الساحة العربية، ومحاولة البعض العربي أن يضغط على الفلسطينيين للقبول بهذه الصفقة.

الأمر الثاني، ثمة محظور مهم، وهو أن يتم استغلال الأزمات الفلسطينية الداخلية لصالح جذب الفلسطينيين لمربع الصفقة من حيث لا يدرون، مثل أزمة السلطة في رام الله وضعف القيادة الفلسطينية، والابتزاز المالي والضغط في موضوع الرواتب وموازنات السلطة، بالإضافة إلى التنسيق الأمني، وأحياناً يمارَس تجاهلٌ للقيادة الفلسطينية، ولكنّ جميع هذه العوامل التي قد تكون مداخل لمحاولة إحداث اختراق معروفة، ولكننا في المقابل نستطيع، وبعيداً عن التشكيكات المتبادلة، نستطيع تقوية بعضنا كي لا يقع أحدنا في المحظور.

وثمة محظور مشابه تجاه قطاع غزة، فحصارها ومعاناة شعبها المستمرّ منذ ١٣ عاماً، منذ أن فازت حماس في الانتخابات وشكّلت الحكومة بدأ الحصار الاقتصادي، وتطوّر بعد الانقسام عام ٢٠٠٧، وهذا الزمن الممتد من الحصار قد أثّر كثيراً على حياة الناس، وبالتالي تطمع بعض الدوائر الغربية وخاصة الأمريكية، والإسرائيلية أن تستغل معاناة قطاع غزة، وتسعى في محاولة للسماح بتقديم بعض التسهيلات والحلول على أمل جرّ غزة لأن تخدم أو تصب في النتيجة، ولكن ثقتنا أن قطاع غزة والمقاومة فيها والحاضنة الشعبية لحركة حماس والقوى الوطنية والإسلامية محصّنة من هذا تماماً، نعم هناك محاولات وجهود لحل مشكلة غزة وتخفيف معاناة الناس، ولكن غزّة عصية على البيع، وشعبنا في الضفة الغربية والقوى الفلسطينية ستكون عصية كذلك.

تبقى مسألة ثالثة، أرى أن هناك مسارين إضافيين نستطيع أن نفعلهما كفلسطينيين لإفشال "صفقة القرن" من البداية: **المسار الأول** الإصرار على المصالحة وتوحيد الصف الفلسطيني رغم كل التحديات والعوائق المعضلة، والتي أصبحت مزمنة بعد هذه السنوات الطويلة، فلا بد من الإصرار على فكرة المصالحة وإنهاء الانقسام، رغم كل ذلك أعتقد أن هذا مسار ضروري ولا غنى عنه ولن نتخلى عنه، ولكن بما يحقق المصلحة الفلسطينية ويحقق مصلحتنا جميعاً، **والمسار الثاني** تفعيل الفعل النضالي بالأمر الواقع، فطالما غزة مشتعلة بمعنى منتفضة على الاحتلال، سواء بقدرتها بالدفاع عن نفسها كما

ظهر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ حين أظهرت ندّية نفتخر بها في الرد على العدوان الإسرائيلي عسكرياً، أو بهذه المقاومة الشعبية الممثلة في مسيرات العودة الكبرى وفي البالونات الحارقة، وكذلك في الضفة الغربية، رغم كل الخلاف على المقاومة والتنسيق الأمني والسلطة، لكن الروح النضالية في الضفة الغربية لا بد أن تبقى مشتعلة، خاصة أن محركها الأكبر هو قضية القدس، ومعركة باب الرحمة كانت نموذجاً، كما كانت البوابات الإلكترونية قبل عامين، لقد كانت محركاً ونموذجاً للشعب الفلسطيني في أصعب ظروفه على تحقيق الانتصار والتوحد بمسلميه ومسيحييه، وبكل الطيف السياسي الفلسطيني خلف معركة البوابات الإلكترونية ... ولا شك أن معركةً مثل معركة باب الرحمة تحتاج إلى الاستناد إلى موقف عربي فيها، وعلى رأس هذا الموقف يقف الأردن العزيز والشقيق، من خلال دوره في موضوع القدس ورعاية المقدسات، وبالتالي نحن اليوم معنيّون ونستطيع استعادة الفعل النضالي في غزة والضفة.

وإذا أضفنا لهذين المسارين مساراً ثالثاً، فلا بد من التركيز فيه بالتحرك في عمقنا العربي والإسلامي، ورغم أحوالنا الفلسطينية وخلافاتنا نستطيع التحرك في هذا العمق بالتقليل من الاختراقات الإسرائيلية للتخذيل عنا واستدعاء بعض المواقف، وثمّة مواقف تستطيع أن تسند الموقف الفلسطيني ولا تبقى أمام هذا الضغط الذي يمارسه البعض ليقبل بمقاربات مثل صفقة القرن.

أنا مطمئن أننا قادرون على إفشال الصفقة، ولكننا نحتاج إلى الخروج من أحوالنا الحالية ومن ظلال الانقسام التي أضعفت خياراتنا.

س: يحتاج الفلسطينيون وقتاً كافياً لمعالجة أزمة الانقسام، ولكنّ "صفقة القرن" قد تداهم الوضع السياسي العربي كله، فهل يستطيع الفلسطينيون أن يواجهوا معاً الضغوط الإسرائيلية أو الأمريكية أو الدولية، أو حتى من بعض الأنظمة العربية دون تطبيق مصالحة كاملة؟ ألا يستطيعون البدء بعمل متفق عليه بخصوصها على الأقل، لا سيما أن القوى السياسية الفلسطينية تقوم بتجميع الجمهور الفلسطيني دون مؤسسية في العمل؟

الإصرار على المصالحة مسار، والمقترح الأول للعمل الفلسطيني الجمعي هو الفعل النضالي، عندما توحدت غزة في مسيرات العودة وتشكلت غرفة عمليات، وأصبحت هناك قيادة وطنية فلسطينية في غزة حول مسيرات العودة، لا شك أن هذا قدّم شكلاً من أشكال الوحدة في الميدان ... والتحديات في الضفة الغربية ومعركة القدس والأقصى وباب الرحمة، ومعركة الاستيطان، على سبيل المثال، هذه كلها عناوين تستطيع أن تجمعنا بالفعل الميداني، وهو رافعة للقضية وللمصالحة.

وبخصوص أداء القوى الفلسطينية الرسمية والمؤسسية، فإنه لو ظل غائباً فإن الفعل الميداني يخلق بيئة لا تسمح لأحد أن يتراجع إلى الوراء.

ولو فقدنا القدرة على آلية العمل المشتركة نتيجة انقسامنا، فإنّ مجرد صناعة بيئة نضالية تُحجِمه أن يقدّم طروحات وتوجهات ضد القضية، وهذا مهم، وقد قلت: حتى في لحظة ما، وعندما يكون علينا هجوم خارجي مثل "صفقة القرن"، وحتى لو أعلنت في أي وقت، فإنّ الخروج من حالة التشكيك المتبادلة والتراشق المتبادل ضروري، وأعتقد أن لدينا اليوم، وأمام أي خطر خارجي، القناعة بأن نخرج من حالتنا الداخلية، وأن نتوحد ونثق ببعضنا أننا متفقون على رفض ومواجهة "صفقة القرن".

س: كيف نصل إلى ذلك في ظل واقع يفتقد إلى آليات مشتركة وعوامل مشتركة، ماذا ينتظر الفلسطينيون وهم أمام أزمة تحتاج إلى حل؟

للأسف ما جرى في الأيام الماضية باعد بين المواقف، ولكن في لحظة ما نستطيع على الأقل التوحد على الموقف، وأن نتقدم إلى الأمام بعيداً عن المراوحة في مربع الانقسام ولو نفسياً على الأقل، والخروج من حالة الاتهامات المتبادلة، ثم نخلق أي صيغة للعمل المشترك في غزة والضفة وفي الخارج، ونتحرك تجاه المواقف العربية الرسمية لنحصّنها ونقلل الاختراقات الإسرائيلية والأمريكية ... أعتقد أننا نستطيع فعل هذا، ولست قلقاً على الموقف الفلسطيني في تعاطيه وتعامله ومواجهته لـ "صفقة القرن".

س: مقولة إسرائيل أن إيران هي العدو المشترك للدول العربية وإسرائيل، كيف تنظرون

إلى هذا؟

هذا جزء من تغير الأولويات وإعادة تشكيل حدود الصراعات في المنطقة على أسس جديدة مختلفة ومضللة، وهي ليست صحيحة، وبالتالي فإنّ هذا إضعاف للقضية الفلسطينية وسعي لاعتبارها مسألة ثانوية، وكأن إسرائيل هي الأقرب إلى العرب من إيران، وللأسف، البعض لا يضع إيران فقط، بل يضع تركيا عدوّاً قبل إسرائيل أيضاً، وذلك في ظل المنافسة بين بعض الأطراف في المنطقة، في محاولة لرسم حدود الصراعات في المنطقة، وهذه مسألة خطيرة ... إيران دولة كبيرة ومؤثرة في المنطقة، نعم هناك خلافات عربية مع إيران في عدد من الملفات في المنطقة، وهذه خلافات حقيقية وموضوعية، ولا أحد يطلب أن نقفز عنها، لكنها لا تعالج بأن نجعل إيران هي العدو البديل عن إسرائيل ... إيران جار إقليمي نختلف معه في ملفات معينة يمكن أن نعالجها بأمرين: أن نكون عرباً أقوياء حتى نستطيع أن نفاوض الآخرين من موقع احترام وقوة وثقة بالنفس، ثم أن ندير مفاوضات، وخاصة مع وجود قدرات عربية وإقليمية تسمح بهذا التوازن.

العرب معنيون بالتوافق على استراتيجية معينة فيما بينهم، والانقسام العربي يضعفنا في التعامل مع قوى إقليمية بحجم إيران، ولو كانت هناك استراتيجية عربية في المنطقة حول العراق وسوريا وتركيا والخليج وشمال أفريقيا لكان باستطاعتنا التركيز على عدونا الحقيقي وهو إسرائيل.

أعتقد أن الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية بقيادة وزير خارجيتها جورج بومبيو في جولاته في المنطقة فشلت حتى الآن في تحشيد موقف عربي ضد إيران، فالأمر أكثر تعقيداً مما يظنون.

س: تتجه دول أفريقية ودول من منظمة عدم الانحياز ودول على المستوى الإقليمي، إلى تمتين علاقاتها مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وحتى الآن، ولذا لم يعد موضوع إسرائيل مشكلة لدى جزء منهم إلى حد كبير، ألا تستشعرون هذه المشكلة وهذا الخطر؟ والذي يعني أن تحيط إسرائيل بالعالم العربي؟

نشعر بخطر وبانزعاج شديد، وتفسيره أمران: أن العرب أنفسهم قاموا بالتطبيع مع إسرائيل، ثانياً، الغياب العربي عن المشهد الأفريقي ... وكما في الفيزياء أن الحياة لا تقبل الفراغ، ففي السياسة أيضاً لا يُقبل الفراغ، فعندما يغيب العرب يحل غيرهم مكانهم، وإسرائيل تحاول أن تلعب في هذا الظرف، لكن مثل هذه النجاحات التي قد تحصل عليها إسرائيل مؤقتة في تقديري، ونحن في لحظة صحوة واستجماع لأوراق القوى والتحرك الصحيح لاستعادة العافية، ومن ضمن هذه العافية إشعال المعركة مع الاحتلال في فلسطين، فطالما بقيت القضية متأججة فمن الصعب تحقيق مثل هذه الاختراقات واستقرارها.

س: إذن، كيف تفسر تراجع قيمة معاهدات السلام والتسوية بين أطراف عربية وإسرائيل؟

التراجع فلسطيني، وكما تعلمون جاءت وادي عربة بعد أوسلو، وحتى السادات عندما ذهب عام ١٩٧٧ إلى مؤتمر ميناهاوس كان يحتاج غطاءً فلسطينياً ولم يجد، ولذلك غضب من الفلسطينيين الذين رفضوا مشاركته المسار ... الفلسطينيون هم الحاجز الذي يصعّب الاختراق الإسرائيلي في الصف العربي أو يسهّله.

س: ولكن الجميع شارك في مؤتمر مدريد، وكان متوقعاً أن يتفقوا جميعاً، وكان المخرج الطبيعي لمؤتمر مدرير اتفاق إسرائيلي- فلسطيني، واتفاق إسرائيلي- أردني، واتفاق إسرائيلي- سوري، واتفاق إسرائيلي- لبناني، ثم اتفاق عام، هذا التصور الموجود لما جرى في اتفاقية أوسلو والآلية التي كانت في المفاوضات المباشرة والمفاوضات السرية وموضوع سوريا.

مؤتمر مدريد جاء في سياق أزمة الخليج الأولى كما تعلم، وهي الأزمة التي أضعفت الموقف العربي كثيراً، وأضعفت الزخم المتفاعل مع الانتفاضة الأولى، ولذلك نرى أن التراجع الفلسطيني والتراجع العربي أو الضعف العربي أو أي أزمات من انقسامات يشكّل البيئة الفضلى لتتدخل فيها الولايات المتحدة وكذلك إسرائيل.

س: رغم المعارضة العربية لاتفاقية كامب ديفيد، إلا أنها استمرت، وحدث بعدها تطبيع رسمي على أعلى مستوى، بما في ذلك التنسيق الأمني والعسكري، وهذا يعني أن هناك رهاناً على أفريقيا، لماذا؟ وخاصة أن يسعى إلى تأسيس القواعد الأمنية المشتركة، واقتصاد مشترك واستثمارات ضخمة في الدول الأفريقية، فما الذي تغير؟

لا شك أن هناك نجاحات في الاختراقات الإسرائيلية للعالم العربي وعقد معاهدات، وهذه الجهود مستمرة منذ زمن طويل، أما موضوع كامب ديفيد فنحن لا ننسى أن مصر أكبر دولة عربية، وكان إخراجها من معادلة الصراع أمراً صعباً، وقد أضعف ذلك الموقفَ العربي والموقف الفلسطيني ... إنما الاختراقات الإسرائيلية في العالم العربي، وكذلك في المحيط والفضاء الأفريقي والآسيوي، هي اختراقات مرحلية وموجية، ولا تستمر بوتيرة واحدة، وإذا اشتعلت القضية الفلسطينية فسيكون لها انعكاس، والعرب إذا تأزّمت علاقتهم مع إسرائيل سيكون هنالك انعكاس، وإذا تحرك العرب بشكل إيجابي سيكون هنالك انعكاس، وبعض الدول المؤثرة حين تتحرك، كتركيا اليوم مثلاً، تتحرك في أفريقيا سيكون له انعكاس، ومن هنا، إذا سعى العرب على مصالحهم وبقدراتهم الاقتصادية ووظّفوا وزنهم الكبير في المنطقة تجاه المناطق المشار إليها فإننا بكل تأكيد نستطيع محاصرة إسرئيل.

س: بعض التحركات العربية جارية حالياً في أفريقيا، ولكن القضية الفلسطينية ليست واحدة من مكوّنات هذا التحرك، ما رأيكم؟

حين حاولت إسرائيل عقد قمة مع أفريقيا في العام الماضي، اجتمعت الجهود الشعبية من قوى سياسية وشعبية فلسطينية وعربية وأفشلت هذه القمة ما اضطرهم لتأجيلها.

وهنا، لا أهوِّن من الخطر الإسرائيلي، فلدى إسرائيل قدرة كي تدخل إلى هذه الساحات بصفقات سلاح وخبرات أمنية وتفاهمات واقتصاد وتكنولوجيا وزراعة ... لدى إسرائيل مدخلات لذلك، وحين تغيب القضية الفلسطينية أو تفتر، والعرب يضعفون، فإن مناعة هذه الدول تضعف أمام الإغراء الإسرائيلي، ولكن عندما تؤجج قضية فلسطين فستصبح هناك مقاربة أخرى.

س: على المستوى الدولي، ما يجرى في الهند والصين وأمريكا اللاتينية وبعض دول عدم الانحياز مثلاً، يشير إلى انهيار صورة القضية الفلسطينية؛ فالصين التي كانت تدعم الفلسطينيين بالسلاح تقيم اليوم علاقات قوية مع إسرائيل، والسفير الصيني في القدس في مقابلة مع صحيفة إسرائيلية يقول: علاقتنا منذ ألف عام، نحن أبناء قضية واحدة في المنطقة، هذا يعبر عن شدة الحرص على علاقاتها مع إسرائيل.

أنت تعلم أن زمن القوى الدولية التي كانت في فترة الحرب الباردة والقوى التي كانت حاضنة لحركات التحرر، كما في روسيا والصين، زمن قد انتهى، وأصبحت هناك هيمنة أمريكية وغربية في المعادلة من ناحية، ثم أصبح الاقتصاد عاملاً أساسياً أكثر من أي وقت مضى في العلاقة بين الدول العالمية والعلاقة بين الدول الإقليمية، وبالتالي هذا للأسف أفقدنا كثيراً من العمق الإقليمي والدولي لصالح قضيتنا، ولكنني أعتبر أنّ العامل الفلسطيني هو الأساس والحاسم مع أهمية ارتباطنا بعمقنا العربي والإسلامي وانفتاحنا على فضائنا الدولي.

يمكن القول أن هذا الحوار أسس لحالة القدرة والإمكانية الفلسطينية والعربية لاستعادة زمام المبادرة في دعم الشعب الفلسطيني وقضية فلسطين، وتحجيم أو إنهاء المخاطر الاستراتيجية التي يمثلها المشروع الصهيوني ممثلاً بكيانه في فلسطين (إسرائيل) على الأمة العربية والإسلامية والاستقرار في الشرق الأوسط إذا تحققت بعض الشروط التي يبدو معظمها ممكناً بالنسبة لمشعل.

المقالات والتقارير

المشهد الميداني في قطاع غزة

بين مسيرات العودة والتصعيد العسكري*

يجتهد هذا التقرير في تقديم وصف للمشهد في قطاع غزة منذ مسيرات العودة آذار/ مارس ٢٠١٨ وحتى الآن، بين مسيرات يقع فيها شهداء وجرحى، وعمليات إطلاق صواريخ متقطعة، وردود إسرائيلية بقصف واغتيالات، وما المتوقع لهذا المشهد، وهل يعتبر خروجاً على مشهد الهدوء الذي أعقب حرب ٢٠١٤.

شكلت مسيرات العودة التي انطلقت في أواخر مارس ٢٠١٨ على حدود قطاع غزة شكلاً جديداً من المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية المستمرة، وقد أتت المسيرات هذه المرة لهدفين أساسيين: تذكير الفلسطينيين والعالم بحق العودة اللاجئين الذي تزايد الحديث الأمريكي والإسرائيلي بشأن إلغائه، تماهياً مع صفقة القرن، والضغط على الاحتلال الإسرائيلي لرفع حصار غزة الظالم، الذي طال أمده.

وبالفعل انخرطت جميع القوى السياسية الفلسطينية وفصائل المقاومة بما بات يسمى لاحقاً "الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار"، وأصبح لديها برنامج أسبوعي، يتضمن مسيرات سلمية وفعاليات وطنية وحشودات شعبية، تنادي بأهدافها ومطالبها.

تعامل جيش الاحتلال الإسرائيلي مع هذه المسيرات بخشونة زائدة، أسفر عن سقوط مئات الشهداء وإصابة آلاف آخرين، دفع قوى المقاومة للرد على هذا العدوان الإسرائيلي برشقات صاروخية متقطعة بين حين وآخر، حتى أن عدد جولات التصعيد العسكري بين آذار/ مارس ٢٠١٨ وتشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ بلغت ١٣ جولة، تراوحت مدتها الزمنية بين عدة ساعات وأياماً قليلة.

رغم وجود إجماع فلسطيني كبير على أهمية ومشروعية هذه المسيرات، وضرورة استمرارها لتذكير العالم بما يعيشه قطاع غزة ومليوني نسمة من أبنائه، في ظل حصار

---

* **إعداد د. عدنان أبو عامر، عميد كلية الآداب، ورئيس قسم العلوم السياسية والإعلام في جامعة الأمة في قطاع غزة- فلسطين.**

توسعت تبعاته، ولم تدع مجالاً إلا طالته، مما جعل الفلسطينيين في غزة يعيشون وفق الفرضية الإسرائيلية أن "غزة لا تحيا ولا تموت"، أو كما زعم وزير الحرب الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان بقوله أنه "يجب أن نحافظ على بقاء رؤوس الفلسطينيين فوق الماء دون الغرق".

زاد عدد المسيرات الأسبوعية التي تنطلق في كل يوم جمعة باتجاه الحدود الفلسطينية في قطاع غزة مع الاحتلال الإسرائيلي عن ثمانين مسيرة، مما أوجد لدى الاحتلال قناعات متزايدة بأن هذه المسيرات التي تحدث في أوقات حساسة جداً، قابلة للانفجار، فاليأس في القطاع بلغ مداه، وبات يهدد باندلاع حالة من الفوضى على الحدود.

وقد دأبت قوات الاحتلال الإسرائيلي على الاستعداد الأسبوعي المكثف لمسيرات العودة من الناحية العسكرية العملياتية، مثل نشر المزيد من القوات العسكرية، المواقع الأمنية، توزيع المنشورات، الطائرات المسيرة، تعليمات إطلاق النار، لكن الخسارة الإسرائيلية في مواجهة هذه المسيرات كانت في مجال الوعي والصورة والمقابلات الصحفية والبث المباشر للفضائيات التلفزيونية.

لقد كشفت مسيرات العودة، وما تخللها من جولات مواجهة عسكرية متبادلة، بين المقاومة والاحتلال، أن غزة تجد نفسها في هذه المرحلة في النقطة الأكثر حرجاً لها منذ انتهاء الحرب الأخيرة الجرف الصامد ٢٠١٤، مما يجعل إسرائيل معنية أكثر من سواها في البحث عن طرق وأساليب لتقليص المخاطر المتوقعة عن حدوث تصعيد عسكري في القطاع.

وقد تصدرت مسيرات العودة الجدل السياسي والإعلامي في إسرائيل، وفرضت على الجيش حالة من الاستنفار والاستعداد غير المسبوقة منذ سنوات، خاصة فيما يتعلق بتعزيز القوات العسكرية، وبغض النظر عن السيناريوهات المتوقعة لمآلات هذه المسيرات، لكنها خالفت التوقعات الإسرائيلية، وربما بعض الفلسطينية، في أنها استمرت كل هذه المدة، بما يزيد عن عشرين شهراً متواصلاً دون توقف[١].

[١]. نداف هعتسني، الجيش والحكومة الإسرائيليان عاجزان أمام مسيرات غزة، **معاريف**، ٢٥ أبريل ٢٠١٩.

شكّل الوضع الميداني غير المستقر في قطاع غزة بين آذار/ مارس ٢٠١٨ وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ تحدياً حقيقياً وجاداً للقوات العسكرية الإسرائيلية، مع وجود تقدير لدى جيش الاحتلال بأن حماس قد لا يكون لديها رغبة بتدهور الوضع الميداني وصولاً إلى حرب شاملة، لكنهم يعترفون بأن هذه الأوضاع الأمنية قد تتدحرج وتخرج عن السيطرة، مما يجعلهم يتحضرون للسيناريو الأسوأ والأكثر تطرفاً[١].

تسببت هذه الأوضاع غير المستقرة في إدخال الفلسطينيين والإسرائيليين معاً إلى مرحلة من عدم اليقين تجاه الوضع المتفجر في غزة، والخشية من التدحرج لمرحلة من التصعيد التدريجي الآخذ بالاتساع مع مرور الوقت.

لقد أظهرت هذه المسيرات الفلسطينية نجاح حماس في تنظيمها، وأعادتها إلى صدارة الخارطة السياسية، مما دفع إلى خروج انتقادات إسرائيلية واسعة تجاه السياسة الأمنية التي "سمحت" للفلسطينيين بالوصول أسبوعيا على طول الجدار الفاصل مع غزة.

يمكن الحديث عن جملة من دوافع وسياسات الطرفين في هذا النزاع، حماس وإسرائيل، فالأولى تشعر أن الخناق يضيق عليها، وأن الحصار بات يطبق عليها من كل الجوانب، الأمر الذي ينذر بانفجار داخلي في قطاع غزة، قد يجد طريقه عبر احتجاجات شعبية غاضبة، لا أحد يعلم كيف ستنتهي، ومن سوف يستغلها، وهل تحمل مطالب منطقية، وهو ما حصل في حراك "بدنا نعيش" في آذار/ مارس ٢٠١٩.

كما تعتقد حماس أن من الأهداف المدرجة لدى إسرائيل وبعض دول الجوار والمجتمع الدولي، لاستمرار الحصار، والضغط على الفلسطينيين في القطاع، هو دفعهم باتجاه إحداث ثورة شعبية، سوف تتسبب بزعزعة حكم حماس في غزة. فبالرغم من قوة الحركة وتماسكها، إلا أن انفضاض جزء من الجمهور الفلسطيني المرهَق والمستَنزف عنها، سوف يسيء لصورة المشهد بشكل عام.

من جهتها، لا تبدي إسرائيل اطمئنانها إلى حالة التنامي العسكري المتزايد الذي

---

[١]. ميخائيل ميلشتاين، إنجازات حماس من مسيرات العودة، **معهد أبحاث الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب**، ٩ مارس ٢٠١٩.

تقوم به حماس منذ سنوات، حتى تحولت مع مرور الوقت إلى ما يشبه الجيش النظامي، وفقاً لتوصيف قائد الجيش الإسرائيلي الجديد أفيف كوخافي. كما تعتقد إسرائيل أن الذهاب إلى حرب رابعة ضد حماس في غزة، لن يكون نزهة نهاية الأسبوع، الأمر الذي يجعلها تفضل انتهاج سياسة "المعركة بين الحروب"، أو ما يعرف بـ "جز العشب"، وهو توجيه ضربات موضعية لقدرات حماس العسكرية بين جولة تصعيد وأخرى، مما سوف يتسبب بقضم إمكانياتها التسلحية تدريجياً، دون الذهاب إلى الخيار المكلف والأصعب.

وتساءل المنتقدون من كبار الجنرالات السابقين في صفوف الاحتياط: لماذا سمحت إسرائيل لحماس بأن تعمل في المنطقة الحدودية على مدار الساعة؟ كيف تعمل منظمة ملاحقة من قبل إسرائيل في وضح النهار على طول الحدود، وتخطط لتنفيذ هجمات ضد إسرائيل، الأمر الذي تطلب منذ البداية من إسرائيل إبعاد حماس عن هذه المنطقة الحدودية.

مع العلم أن ما تحقق من مسيرات شعبية على حدود قطاع غزة، واندلاع جولات من التصعيد العسكري، منح شعوراً بالانتصار لدى الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، من شأنه أن يصعد من مستوى المواجهة في ساحة غزة، التي باتت تفرض تحدياً أمنياً على إسرائيل.

لقد اتبع الجانبان في غزة، الفلسطيني والإسرائيلي، ما باتت تسمى سياسة "شفا الهاوية"، الذي يجعلهما يقتربان كثيراً من الحرب الشاملة، مما تطلب منهما في أكثر من جولة التجهز الجدي لإمكانية اندلاع مواجهة عسكرية جديدة في غزة من خلال التزود بوسائل قتالية وتفعيلها، وتكثيف جمع المعلومات الأمنية، لمعرفة نوايا الجانبين بالضبط تجاه ما قد يحصل من تطورات مستقبلية، والتأهب لإمكانية وصول هذه التوترات الأمنية في غزة للضفة الغربية[١].

ويعبّر الفلسطينيون عن نجاحهم في هذه المسيرات التي أعادت قضيتهم لصدارة الأحداث، ووجدوا فيها استراتيجية جديدة أكثر جدوى في مواجهة "إسرائيل"، دون الدخول في حرب عسكرية، حتى الآن. كما كشفت المسيرات صورة "إسرائيل"، وهي

[١]. يوسي ميلمان، تحذيرات إسرائيلية من خروج الأمور عن السيطرة بمسيرات غزة، **معاريف**، ٧ يونيو ٢٠١٨.

تستخدم قوة مفرطة تجاه المتظاهرين، واستمرارها في فرض الحصار على القطاع، رغم أجواء الرضا التي تسود المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية لأنها تمكنت من منع المتظاهرين الفلسطينيين من اجتياز خط الهدنة، وحال دون تشكيل خطر جدي على المستوطنات الموجودة ضمن غلاف غزة.

وبعد مرور قرابة عشرين شهراً على اندلاع مسيرات العودة، فإن الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الصحة في قطاع غزة تتحدث عن استشهاد ٣١٠ فلسطينياً، وإصابة ١٧ ألفاً آخرين.

على الصعيد الإسرائيلي، استخدم شبان مسيرات العودة العديد من الفعاليات الشعبية مثل إرسال الطائرات الورقية والبالونات الحارقة، التي تسبب بإحراق قرابة ٣٤ ألف دونماً في المستوطنات المحاذية للقطاع، واندلاع ٢٠٠٠ حريقاً[١].

فيما أطلق قرابة ١٥٠٠ صاروخاً أطلق من القطاع تجاه المستوطنات الإسرائيلية، مما تسبب بتحويل حياة ٦٠ ألف مستوطن إسرائيلي في غلاف غزة إلى خوف وقلق، وسقوط ٧ قتلى وعشرات الإصابات[٢].

وقد دفعت "إسرائيل" ثمناً باهظاً، ومنيت بخسائر قاسية، حيث تلقت انتقادات دولية قاسية وخطيرة لم تسمع بها منذ سنوات طويلة، وعادت القضية الفلسطينية للصدارة الدولية، ولولا الدعم الأمريكي للموقف الإسرائيلي، لكانت لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة في طريقها إليها، لكن العزلة التي تعانيها إسرائيل في أروقة الأمم المتحدة، لم تعد تخطؤها العين.

ساهم استمرار المسيرات الأسبوعية في غزة من جهة، واندلاع الجولات التصعيدية من جهة أخرى، في تركيز الأنظار داخل "إسرائيل" للحديث عن السبب الحقيقي في اندلاع هذه المظاهرات، وهي الأزمة الإنسانية المتفاقمة في القطاع، والضائقة الاقتصادية،

---

[١]. عاموس يادلين، الخسائر الإسرائيلية من مسيرات العودة، **معهد أبحاث الأمن القومي**، جامعة تل أبيب، ١١ أبريل ٢٠١٩.

[٢]. آفي يسسخاروف، تحضيرات إسرائيلية للمسيرات في غزة، **موقع ويللا الإخباري**، ٦ سبتمبر ٢٠١٨.

ما سيجعل من أي حلول مؤقتة غير مجدية، وقد يعجل بانفجار القنبلة المتكتكة المسماة غزة في وجه إسرائيل.

لا يتردد الفلسطينيون والإسرائيليون عن الاعتقاد أن الوضع الأمني الهش في قطاع غزة قد يتدهور إلى حرب رابعة، ضمن سلسلة الحروب الثلاثة التي خاضتها إسرائيل خلال العقد الأخير، بعد الرصاص المصبوب في ٢٠٠٨، وعمود السحاب في ٢٠١٢، والجرف الصامد في ٢٠١٤، وقد جاء العدوان الأخير في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ تحت مسمى "الحزام الأسود"، لكنها لا ترتقي لتصل مرحلة الحرب الرابعة.

ومع ذلك، ففي ظل قراءة الجولات التصعيدية السابقة بين آذار/ مارس ٢٠١٨ وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ فمن المحتمل جداً أن تكون الحرب الرابعة على الطريق، حتى أن بعض التقديرات الفلسطينية والإسرائيلية يرونها مؤكدة لا محالة، ليس لأن الجانبين يريدانها، لكن لأن المستوطنين الإسرائيليين في غلاف غزة سيشجعون أي حكومة قادمة لتنفيذ الحملة العسكرية الواسعة ضد غزة، للتخلص كلياً من التهديد الأمني الذي تمثله حماس، مما يؤكد أن ملف غزة سيكون مطروحاً على طاولة تلك الحكومة، لإيجاد حل جذري.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الوضع الأمني في قطاع غزة شهد حالة من الهدوء النسبي منذ انتهاء الحرب الإسرائيلية الثالثة على القطاع في صيف ٢٠١٤، ولكن مع اندلاع مسيرات العودة السلمية في آذار/ مارس ٢٠١٨، وما تخللها من جولات تصعيدية عسكرية وصولاً إلى تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، جعل الوضع الأمني يذهب إلى مستوى أخطر من هدوء مشوب بالحذر، وأقل من حرب شاملة، يمكن وصفه بالاستنزاف لكلا الجانبين، المقاومة والاحتلال[١].

ولذلك فإن استمرار الجولات التصعيدية المتقطعة بين حين وآخر، قد تذهب إلى مرحلة استنزاف المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي؛ بسبب رغبة كل منهما في

[١]. أمير بوخبوط، لماذا جاءت مسيرات الجمعة أهدأ من سابقاتها؟ **موقع ويللا الإخباري**، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨.

الحصول على ما يعتبرانه صورة انتصار في نهاية هذه المواجهة، وبالتالي فإن إمكانية تدهور هذه المعركة ما زال قائماً.

إن ما يعزز فرضية الاستنزاف العسكري الإسرائيلي أمام غزة وجود قرار فلسطيني بإطلاق كميات كبيرة من القذائف الصاروخية، بهدف إصابة إسرائيل بحالة من الشلل، وتعطيل التعليم، وضرب المنشآت الاقتصادية، في مساحة لا تقل عن نصف إسرائيل.

وبدلاً من إطلاق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل، وتوجيه ضربة قاضية لمرة واحدة على المرافق الإسرائيلية، يأتي التوجه الفلسطيني الجديد متمثلاً بالاستمرار بزعزعة الأمن القومي لإسرائيل، والحصانة الوطنية للدولة، على بعد ثمانين كيلومتراً من قطاع غزة، بما فيها منطقة غوش دان وسط إسرائيل.

كما أن هناك هدفاً آخر من الاستنزاف الذي تعيشه إسرائيل بهذه المواجهات القصيرة، هو إجبارها على إنفاق مزيد من المقدرات المالية لأيام، وربما أسابيع، في محاولتها لإحباط الرشقات الصاروخية على جنوب إسرائيل، وبمستوى أقل على وسطها، رغم أن الفلسطينيين لم يتنازلوا عن الحصول على صورة انتصار في نهاية هذه المواجهة[١].

مع العلم أن استراتيجية الاستنزاف هذه تنبع من حيازة الفصائل الفلسطينية لآلاف القذائف والصواريخ، مع نسبة قليلة من الصواريخ ذات المدى البعيد، ولذلك فهي تدير ما يمكن وصفه باقتصاد التسلح؛ من أجل المحافظة على إطلاق أكبر كمية ممكنة من الصواريخ، مع وفرة في الكميات.

يعبّر الإسرائيليون عن خشيتهم أن يعمد الفلسطينيون في استنزافهم هذا إلى مفاجأة إسرائيل بين حين وآخر بكميات كبيرة من القذائف الصاروخية الموجهة نحو منطقة واحدة، من أجل تحدي القبة الحديدية، ما قد يثير الحديث عن عملية برية ممكنة، في حال عمد المسلحون الفلسطينيون إلى استخدام الأنفاق الهجومية الحدودية لتنفيذ عمليات من خلالها ضد الجيش الإسرائيلي[٢].

---

[١]. رون بن يشاي، فعاليات مسيرات غزة ترهق الجيش الإسرائيلي، **يديعوت أحرونوت**، ١٧ أكتوبر ٢٠١٨.

[٢]. يوسي يهوشاع، لماذا أوقف الجيش الإسرائيلي التغطية الصحفية لمسيرات العودة؟ **يديعوت أحرونوت**، ١٠ يناير ٢٠١٩.

ولذلك يشهد الفلسطينيون في قطاع غزة محاولات دؤوبة من الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام- الشاباك اللذان يسعيان قدر الإمكان للتشويش على الخطط العسكرية الفلسطينية، وتقصير مدة القتال؛ من خلال ملاحقة الخلايا التي تطلق الصواريخ على مدار الساعة، وضرب البنية التحتية العسكرية للفصائل الفلسطينية.

ويشمل هذا الاستهداف الإسرائيلي منصات إطلاق الصواريخ، وأماكن المستودعات، ومخازن القذائف، وغرف التحكم والسيطرة، وإعادة توزيع ونشر منظومات الدفاع الجوي، والجمع المكثف للمعلومات الأمنية والاستخبارية، من أجل تطوير بنك الأهداف الخاص بها.

إن الصورة الإجمالية للوضع الميداني المتأرجح في قطاع غزة، تشير إلى أن جهوداً فلسطينية وإسرائيلية تنصب في الآونة الأخيرة على منع اندلاع تصعيد عسكري كبير، مع بقاء التحدي الأكبر على كاهله المتمثل في الجاهزية اللازمة لاندلاع أي حرب قد تشتعل فجأة في جبهة غزة.

تبقى غزة منطقة قابلة للاشتعال بأي لحظة، فلديها شبكة أنفاق يتم حفرها عشرات الأمتار تحت الأرض نحو حدود إسرائيل، ومحاولات حماس التي لا تتوقف للحصول على وسائل قتالية مهربة، وصولاً لقطاع غزة.

كل ذلك يشكل إضافة نوعية للتهديد الكامن في هذه المنطقة الجغرافية، وقد تنفجر في أي لحظة، لأنه منذ تنفيذ خطة الانسحاب من غزة في ٢٠٠٥ تنامت المخاطر الأمنية، لاسيما السيناريو المتمثل بخروج عشرات المسلحين الفلسطينيين من أحد الأنفاق في مشهد انقضاض على الجنود لاختطافهم. مع العلم أن هناك أصواتاً إسرائيلية متنامية تتهم الإسرائيليين المطالبين بشن حرب على غزة، إنما يقامرون بالجيش وجنوده، رغم أن مستوطني غلاف غزة من حقهم أن يعيشوا بأمان بعيداً عن إطلاق الصواريخ من غزة.

لكن هؤلاء الساسة الهستيريين في إسرائيل لا ينظرون للأثمان التي دفعها الإسرائيليون من الحروب التي خاضوها في مراحل سابقة، رغم أن الحديث يدور عن الجيش الإسرائيلي، وهو أحد أهم وأقوى الجيوش في الشرق الأوسط.

لكن مزاعم مستوطني غلاف غزة بأنهم يريدون العيش بهدوء بعيداً عن الصواريخ الفلسطينية، وإحراق حقولهم الزراعية بالبالونات الحارقة والطائرات المشتعلة، لا يعني بالضرورة التسليم بالكلام المتداول بين الإسرائيليين حول حصرية الحسم العسكري مع غزة، ولا يجب أن يبقى الإسرائيليون أسرى هذه الفرضية، لأن الحل القائم في ساحة المعركة يضمن لهم فقط مستقبلاً دامياً ونتائج تدميرية.

أخيراً.. إن قراءة مستفيضة للواقع الميداني في قطاع غزة يدفع المرء للخروج بخلاصات عديدة من أهمها بقاء الوضع يتراوح بين تصعيد تدريجي بين حين وآخر، وإلى هدوء أمني يستمر فترة من الزمن، بفعل الوساطات الإقليمية والدولية.

لكن هذه المراوحة الميدانية قد لا تعمر طويلاً، في ظل جملة اعتبارات فلسطينية وإسرائيلية مختلفة، فالفلسطينيون ليسوا معنيين بحرب تزيد ظروفهم السيئة سوءاً، والإسرائيليون يعتقدون أن حرباً شاملة مع غزة لا تعني لهم نزهة نهاية الأسبوع، فضلاً عن وجود جملة من التهديدات الأمنية المتلاحقة على مختلف الجبهات المحيطة بإسرائيل.

مع العلم أنه يصعب ترجيح سيناريو على آخر في ظل سيولة الأحداث الأمنية في غزة وإسرائيل معاً، وتحول حدوهما المتوترة إلى ما يشبه الرمال المتحركة، فالطرفان مصالحهما متضاربة، ومخاوفهما متبادلة.

وفي ظل ما تعيشه الساحة السياسية الإسرائيلية من تحضيرات مكثفة لانتخابات ثالثة في ربيع ٢٠٢٠، تبدو مهمة استنتاج بديل على سواه، مسألة محفوفة بالمخاطر، رغم أن الخيار الأكثر ترجيحاً أن تتراوح الأوضاع بين تصعيد تدريجي، أو حرب رابعة، غير مرغوبة، واستبعاد التوصل الى تهدئة متفق عليها، لا تبدو في الأفق.

الاقتصاد الأردني ٢٠١٩: إشكاليات ومحفزات نحو آفاق الأمان*

مقدمة

أخذت النبرة التشاؤمية خلال عام ٢٠١٩ تجتاح الخطابات الحكومية والخاصة، إضافة إلى المنابر الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي في الحديث عن الاقتصاد الأردني ومستقبله، كما تم تقديم تقييمات غير بنّاءة، بل ومجتزأة، وهو ما يعيق فرص التعافي المحتملة في حال استمرار هذا النهج، وفي حال عزوف الحكومة عن دورها في دفع التفاؤل مدعوماً بإجراءات واقعية وحقيقية، فإن ذلك قد يُعطي الجهات المانحة والداعمة للاقتصاد الأردني ورقة ضغط يمكن استغلالها لفرض مزيد من الشروط المجحفة، كما أنه قد يمتدّ إلى التأثير على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

لذلك فإن التوصل إلى تصوّر واقعيّ مستندٍ إلى الحقائق أصبح مهماً جداً في المرحلة الراهنة، ويمكنه أن يُشيع الطمأنينة النسبية في البيئة الاقتصادية الأردنية بشكل عام والاستثمارية بشكل خاص، سعياً لخلق خطاب اقتصادي واقعي وتطميني يُمكِنُه تفهُّم التحديات وتشخيص الواقع بمنهجية واقعية تقود الاقتصاد نحو التعافي مع نهاية عام ٢٠١٩ وتصب في مصلحة الوطن.

وبالنظر إلى المشهد الاقتصادي الأردني يتضح أن حل مشكلة الاقتصاد الأردني يتطلب قدرة سيادية على اتخاذ إجراءات استثنائية لتأمين وضعية مناسبة للقطاع الاقتصادي، وفي حين لا يمكن أن تمثل المخاطر والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني الآن حالة انهيار على الإطلاق في هذه المرحلة، إلا أنّ الحالة العامة الوطنية ليست في حالة صحية، ولا بدّ من التحرك لوضع المجتمع ومؤسساته على خط يشعر فيه

*** تم إعداد مضمون هذا التقرير بمبادرة من مركز دراسات الشرق الأوسط، بمشاركة مجموعة من الخبراء، وتقديمه كرؤية لرئيس الوزراء الأردني دولة الدكتور عمر الرزاز، وتم تسليمه لوزير الصناعة والتجارة معالي الدكتور طارق الحموري بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٦، وذلك من خلال وفد من المركز رأسه المدير التنفيذي الدكتور بيان العمري.**

الجميع بالأمان، ويمثّل هذا أدنى متطلبات الدور المطلوب والمسؤولية المشتركة من كافة الجهات الحكومية والخاصة والأهلية، والسياسيين والبرلمانيين والأحزاب والنقابيين والإعلاميين لخلق بيئة شعبية ونخبوية عامة لرفع نسبة الأمان والثقة في الاقتصاد الأردني.

حالة الاقتصاد الأردني والتحديات الأساسية

أصبح التضخم الوظيفي في القطاع الحكومي إضافة إلى عجز القطاع الخاص عن تحقيق وفورات إنتاجية، ووجود تشريعات غير عادلة وطاردة للاستثمار مع تفشي الفساد، مصدراً لعدد من الإشكالات الاقتصادية. وفي الوضع الاقتصادي والمالي القائم اليوم فإن ثمة ما يطمئن، وثمة إشكاليات؛ ومما يشكّل نوعاً من الأمان صندوق الضمان الاجتماعي الذي تبلغ حجم محفظته أكثر من ٩ مليارات دينار أردني، إضافة إلى استقرار قطاع البنوك.

وذلك لا يُغني بالطبع عن ضرورة فهم إشكالية قطاع البنوك في طريقة إدارته، وإشكالية ارتفاع نسبة ديون الأفراد للبنوك الأردنية إلى ما نسبته ٦٩٪ من دخلهم الشهري.

ومن التحديات التي تواجه القطاع المالي تراجع التحويلات الخارجية، وهي المصدر المهمّ لاحتياطي العملة الصعبة، سواء من العمالة الأردنية الخارجية أو الصادرات أو الاستثمار الأجنبي، وهو تحدٍّ يتطلب سياسات وإجراءات حقيقية لمعالجة آثاره، واسترداد عافيته في الوقت نفسه؛ حيث انخفض احتياطي العملات الأجنبية بنسبة ١١,٤٪ في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧ ليغطي مستوردات الأردن لمدة ستة شهور تقريباً.

كما أنّ تزايد عجز الموازنة بعد المنح لعام ٢٠١٨ والمقدّر بـ ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٢,٦٪ لعام ٢٠١٧، إضافة إلى ارتفاع إجمالي الدَّيْن العام في نهاية تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ بما نسبته ٩,٤٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٧ ليبلغ نحو ٢٨,٦ مليار دينار (٩٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠١٨)، يشكلان تحدّياً آخر، وإن سياسات الحكومات الأردنية المتعاقبة لسدّ العجز وسداد الدّين لا

تتناسب وطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الأردني، بفرض مزيد من الضرائب أو رفع نسب الضرائب الموجودة، وارتفاع أسعار الفوائد وكُلَف التمويل، حيث بلغ سعر الفائدة الرئيسي ٤,٧٥ نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣,٥ بداية ٢٠١٧.

وإنّ تعقيد القيود المفروضة على حركة رأس المال بحجّة متابعة غسيل الأموال، وعدم الاستقرار في التشريعات الناظمة لعمل الاقتصاد وقطاعاته بشكل عام كتعديل قانون الاستثمار رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٤ خلال عام ٢٠١٨ بإخضاع المناطق الحرة ومؤسساتها لضريبة الدخل بعد أن كانت معفاة منها، إضافة إلى زيادة نسبة اشتراكات الضمان الاجتماعي المستحقة على أصحاب العمل في القطاع الخاص لتصبح ٢١,٧٥٪ من أجور العاملين، منها ١٤,٢٥٪ على أصحاب العمل، شكّلت جميعاً عائقاً أمام فتح فرص استثمارية جديدة أو التوسع في القائم منها، ما حدا بمستثمرين محليين وعرب وأجانب إلى البحث خارج البلاد عن حواضن استثمارية أكثر أماناً واستقراراً وربحاً وفق تقديراتهم، حيث بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية ١,٦٦٥ مليون دولار عام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٢,١٧٨ مليون دولار عام ٢٠١٤.

واستناداً إلى علاقة السياسة بالاقتصاد، والتي تفضي إلى تأثر الوضع الاقتصادي لأي دولة بحالتها السياسية ومدى استقرارها، فقد كان لمرور دول في العالم العربي خلال السنوات الماضية بالعديد من الأزمات تأثير واضح على الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها، إضافة لتداعيات جزء كبير منها، سوريا والعراق وفلسطين ولبنان ومصر وليبيا والازمة الخليجية، على الأردن بحكم الجوار الجغرافي وبحكم الترابط الاقتصادي، ما أثر بشكلٍ كبير على النمو الاقتصادي.

ورغم حالة التراجع والتباطؤ التي يشهدها معدل النمو الاقتصادي الأردني، والاتجاه نحو حالة انكماش تفاقمت مظاهرها عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ليصل إلى ٢٪، إلا أنه من المتوقع ظهور تحول إيجابي بطيء نهاية عام ٢٠١٩ وذلك في حال تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الهيكلية، وتعديل عدد من السياسات والإجراءات الأساسية التي تقف أمام الاقتصاد الأردني؛ إذ يُتوقع ارتفاع النمو إلى ٢,٣٪، وارتفاع الإيرادات العامة بزيادة

مقدارها ٧٢٠ مليون دينار أردني، أو ما نسبته ٩,١٪، وذلك نتيجة توقع نمو الإيرادات الضريبية بنحو ٧٢٣ مليون دينار أو ما نسبته ١٥,٩٪ عن عام ٢٠١٨، ونمو الإيرادات غير الضريبية بنحو ٣١٢ مليون دينار أو ما نسبته ١٢,٩٪ حسب تقدير وزارة المالية لعام ٢٠١٩. كما يُتوقع بناء على ذلك أن يبلغ عجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية نحو ٦٤٦ مليون دينار أردني أو ما نسبته ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٩، مقابل ٢,٧٪ عام ٢٠١٨. كما يُتوقع زيادة الدخل السياحي نتيجة رصد الحكومة ١٧ مليون دينار موازنة لهيئة تنشيط السياحة لعام ٢٠١٩ مقابل موازنة بلغت ٨ ملايين دينار لعام ٢٠١٨، إضافة إلى تحسن علاقات الأردن الإقليمية مع كل من سوريا والعراق وتركيا، وانعكاس ذلك على الصناعة والزراعة والسياحة الأردنية.

متطلبات خفض حجم الأزمة الاقتصادية

لمواجهة هذه التحديات التي تقف أمام الاقتصاد الأردني، من عجز الموازنة وارتفاع معدلات الدَّيْن العام وعجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ١٨,٦٪ لعام ٢٠١٨، فلا بد من سياسات وإجراءات مباشرة لتجاوز هذه التحديات، وأهمها:

١. اتّخاذ سياسات وإجراءات جديدة تسعى لتوفير مصادر دخل جديدة للحكومة والتي تحفز النمو الاقتصادي من جهة وتوفر دخولاً إضافية من جهة أخرى، مثل التوسع في تسهيل وتشجيع الاستثمار الذي يدرّ على البلاد المال، ويخفض البطالة ويدعم التصدير ويوفر إيرادات ضريبية، وغيرها من الإجراءات المماثلة. إضافة إلى تخفيض النفقات القائمة لها وفق معادلة مرسومة بين قطاعات الحكومة المختلفة ذاتها وبينها وبين القطاع الخاص.

٢. توحيد المرجعيات التي تنظّم وتشرف على قطاعات الأعمال والفرص الاستثمارية، والعمل على تشجيع قيام تكامل بين الشركات العاملة في الأردن والبحث عن وسائل لتسهيل هذا التكامل واعتباره استراتيجية وطنية جامعة، مع توفير فرص لإيجاد تحالفات بين شركات الأعمال.

٣. دعوة محافظ البنك المركزي لمناقشة السياسة النقدية مع المؤسسات ذات الصلة، والعمل على خفض سعر الفائدة وكلف التمويل التي يتحملها المستثمرون.
٤. تحتاج معالجة الدَّيْن إلى عدة إجراءات، كإعادة الجدولة بما يخفِّف العبء السنوي عن كاهل الاقتصاد، ويقلل نسبته إلى معدل الناتج الإجمالي، وتشجيع الصادرات بإعفاءات مميزة، ودعم الصناعات المحلية وحمايتها، مع رفع الجودة، وخلق الفرص الاستثمارية الحقيقية، وتسهيل العمليات المالية والإجراءات القانونية، وبناء حاضنة تشريعية تتسم بالثبات لمدة لا تقل عن ١٥ سنة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بديلاً لنظريات الجباية السائدة والتغيرات التشريعية المستمرة التي تضرّ بالعمليات الاستثمارية وحركة الاقتصاد الوطني.
٥. لتخفيض عجز الميزان التجاري، والذي بلغ ٨١١٤,٥ مليون دينار أردني عام ٢٠١٨، فلا بد من تفعيل ما يلزم من الاتفاقيات التجارية الدولية الموقّعة، والتطلع لفتح أسواق تصديرية جديدة، وتعميق دور مؤسسة ضمان القروض ليتناسب مع متطلبات هذه المرحلة.
٦. الدعم الحكومي للقطاعات الأساسية في الاقتصاد كالقطاع الصناعيّ والزراعيّ والسياحيّ والخدميّ، والتي تمتلك مقومات وأدوات فاعلة يمكن أن تساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل أفضل، بحيث تدخل الحكومة شريكاً مؤقتاً، وعلى وجه الخصوص في هذه القطاعات واحداً تلو آخر، بهدف تنميتها بشكل منافس بالتركيز عليها، ودعمها لفترة زمنية تتراوح من ٣-٤ سنوات، ثم الانسحاب والانتقال لمرحلة ثانية من التطوير لقطاعات أخرى، لتصبح هذه القطاعات قادرة على المنافسة في أسواق إقليمية وعالمية، إضافة إلى توفير الحوافز لهذه القطاعات من إعفاءات ضريبية وحماية جمركية، وخفض سعر الفائدة على القروض الحكومية وقروض البنوك، وتحجيم المعيقات الإدارية البيروقراطية في الجهاز الحكومي، والتي تفسح المجال للفساد والمحسوبية والتنفُّع.
٧. الحدّ من منافسة الدولة للقطاع الخاص على الاقتراض من البنوك؛ إذ يؤدي

توجه البنوك نحو الحكومة بوصفها المقترض الأكثر أماناً وبنسبة فوائد عالية تصل إلى ٦٪، إلى تراجع فرص التوسع الاستثماري للقطاع الخاص الذي لا يتحمل مثل هذه الفوائد ولا نصفها.

٨. لتقليص عجز الموازنة لا بد من ضبط النفقات الحكومية من خلال عدة إجراءات، منها ما يتعلق بالتضخم الوظيفي- البطالة المقنَّعة؛ حيث يمثّل التضخّم إشكالية أساسية في الموازنة منذ عقود، ولحل هذه الإشكالية يمكن إنشاء شركات مساهمة للقطاع العام ونقل عشرات آلاف الموظفين إليها بعد تأهيلهم وتحويل خدمتهم من مؤسسات القطاع العام إلى تلك الشركات كلياً، وذلك وفق مخطط متكامل لا يتسبب بضرر للعاملين في القطاع العام وحقوقهم المكتسبة.

٩. لمواجهة حال البطالة المرتفعة، وثقل بند الرواتب في الميزانية العامة، ومعالجة تحدّي العمالة الوافدة، يمكن النظر بجديّة لإعادة "خدمة العلم" بالتكييف السابق وتطويره أو بتطبيق مشروع (الخدمة الوطنية)، على أن تؤمِّن آلياتُ تطبيقها التأهيلَ وغيره للمنتسبين، وأن يحلّوا تدريجياً محل العمالة الوافدة تحت مظلة الخدمة الوطنية بعد تلقّي التدريب والخدمة الأولية اللازمة، سواء في القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية أو الوزارات والمؤسسات العامة خلال السنة الأولى، ويتم تحويلهم في السنة الثانية إلى كافة المؤسسات والقطاعات الوطنية التي تعتمد على العمالة الوافدة، ويمكن خلال ١٠ سنوات إحلال نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من القوى العاملة الوطنية محل الوافدة، ما سينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية، ويساهم في رفع نسبة النمو وحركة الاقتصاد والإنتاج الوطني.

العلاقات الأردنية - الإسرائيلية

مرحلة الأزمة*

تعدّ القضية الفلسطينية من أهم العوامل المؤثرة في العلاقة الأردنية- الإسرائيلية، حيث ارتبط الأردن دوماً بالقضية الفلسطينية وسعى إلى مناصرة حقوق الشعب الفلسطيني وعودة اللاجئين وتمكين إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في فلسطين، وبقي الأردن مرتبطاً بالقضية الفلسطينية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في عام ١٩٩٤، وسارت العلاقات الأردنية- الإسرائيلية ضمن توازنات مركبة، حيث شملت اتفاقية وادي عربة تنسيق العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية، بالإضافة إلى العمل لبناء تفاهمات في عدة ملفات من أهمها قضية اللاجئين والمستوطنات الإسرائيلية والوصاية الهاشمية على القدس، والسعي نحو تحقيق السلام.

غير أن مشروع "صفقة القرن" الذي طرحت فكرته الإدارة الأمريكية منذ مجيء الرئيس دونالد ترامب في عام ٢٠١٦، حمل في طياته الانحياز الواضح للجانب الإسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني وعلى حساب المصالح الأردنية، الأمر الذي عارضه الأردن منذ البداية لما له من آثار في تصفية القضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين، بل وعلى مصالح الأردن أيضاً، وتزامن ذلك مع تمادي إسرائيل في سياساتها الاستيطانية في الضفة الغربية وبرامج تهويد القدس، وذلك رغم مطالبة الأردن لإسرائيل في أكثر من مناسبة بالتوقف عن ممارستها الاستيطانية التعسفية، لكن إسرائيل كانت ترد بممارسة سياسة التمنّع والاستعلاء على الأردن في ظل سعيها لفتح علاقات مع دول عربية أخرى خاصة الخليجية منها، ولتحييد دور الأردن من الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس. ناهيك عن الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لمعاهدة السلام، بل وقيام رجال أمن سفارتها في عمان بقتل مواطنين أردنيين على أرض الأردن.

---

* **إعداد أ. مجدي عبد العزيز، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.**

وقد شكلت هذه الانتهاكات حالة من التوتر بين الطرفين بما يصفه المراقبون بمرحلة توتر العلاقة وتنامي الأزمة بين البلدين، كما أكدوا على "أن العلاقات الأردنية- الإسرائيلية لم تكن من حيث المبدأ جيدة في أي وقت من الأوقات منذ توقيع اتفاقية وادي عربة إلا في الأسابيع اللاحقة لتوقيع الاتفاقية، وبعد ذلك انقلبت الأمور مع بدء محاولة إسرائيل تعقيد الأمور، وأن الأردن اتخذ مواقف قوية تجاه القضية الفلسطينية، ووقّع اتفاقية مع الفلسطينيين بشأن القدس، وإسرائيل لم تحترم هذا الاتفاق على الإطلاق، واستمرت في سياسة التهويد والاقتحامات والانتهاكات، وآخرها ما يتعلق بالتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى، ما سبّب الإحراج لعمّان". وأشار المراقبون إلى أن" المملكة تنظر إلى العلاقات مع إسرائيل اليوم على أنها من جانب واحد وبلا مكاسب"، إضافة إلى أن "الأردن بات يشعر بأن العلاقات مع إسرائيل عبء داخلي عليه، ويحاول التحلل من قيودها المعقدة، وهو ينظر بمنظار الشك والريبة للنيات الإسرائيلية، في وقت أصبح فيه الشعب الأردني والبرلمان والقوى السياسية كافة حساسة لأي علاقة مع دولة الاحتلال التي تنتهك اتفاقية السلام بقتل واعتقال أردنيين"[١].

ويرصد هذا التقرير أهم التصريحات من الجانب الأردني والإسرائيلي ويسلط الضوء على مؤشرات الأزمة في العلاقات الأردنية- الإسرائيلية .

الباقورة والغمر

كانت أراضي الباقورة والغمر من المناطق الأردنية المحتلة من قبل إسرائيل، وتم الاتفاق عليها بما عرف بملحق الباقورة والغمر في اتفاقية السلام، والذي نص على أنها تخضع للسيادة الأردنية، وأن الأردن يعطى إسرائيل حق التصرف بأراضي الباقورة والغمر لمدة ٢٥ عاماً ويتجدد تلقائياً إذا لم يبلغ الأردن برغبته عن عدم تجديدها قبل عام من انتهاء المدة.

وقد أعلن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٨ (قبل عام من

[١] أنور زيادات، "العلاقات الأردنية- الإسرائيلية بأسوأ حالاتها... ومستقبل غامض"، العربي الجديد، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٩، شوهد في ٩/ ١٢/ ٢٠١٩ https://bit.ly/2E4NsC4

انتهاء فترة الملحق) عدم النية لتمديد ملحق الباقورة والغمر، حيث قال : "أبلغنا إسرائيل بإنهاء العمل بملحقي الباقورة والغمر من اتفاقية السلام، الباقورة والغمر أراضٍ أردنية ونحن نمارس سيادتنا بالكامل على أراضينا"[١].

كانت أول ردود الفعل الإسرائيلية من قبل وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أرآئيل، حيث هدد بقطع المياه عن الأردن إذا استعاد هذه الأراضي في مقابلة مع القناة الأولى الإسرائيلية، وقال أن الأردن بحاجة إلى إسرائيل أكثر من حاجة إسرائيل للأردن[٢]. وصرح نتنياهو أن الأردن له الحق باستعادة أراضيه لكنه مع ذلك توقع الدخول في مفاوضات حول تمديد تصرف إسرائيل بهذه الأراضي[٣].

يذكر أن الأردن استعاد هذه الأراضي في ١٠/ ١١/ ٢٠١٩، وزار ملك الأردن هذه الأراضي. وبعد استعادة الأردن لهذه الأراضي صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في خطاب أمام الكنيست "أن أساس السلام بين إسرائيل والأردن ومصر هو قوة الردع الإسرائيلية، وأنه لم تكن هناك مصالحة حقيقية بين الأردن وإسرائيل". وأضاف "كلما كنا أقوى كانوا معنا، وكلما كنا أضعف فإن اتفاقات السلام هي الأخرى ستتهاوى"[٤]، في إشارة تحمل عدم رضى عن الموقف الأردني، ومن بعيد تحمل تهديداً غير مباشر.

ضم غور الأردن إلى إسرائيل

كما أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في ١٠/ ٩/ ٢٠١٩ نيته ضم

---

[١] الملك يخرج "الباقورة والغمر من المعاهدة"، صحيفة الرأي الأردنية، ٢١/ ١٠/ ٢٠١٨، شوهد في ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩ http://alrai.com/article/10456091

[٢] "إسرائيل تهدد بقطع المياه عن الأردن"، موقع خبرني،٢٢/ ١٠/ ٢٠١٨، شوهد في ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩، https://bit.ly/2PyB9D7

[3]"Jordan Canceling Annexes of Peace Treaty With Israel, King Abdullah Says " Haaritz newspaper, October, 21,2018. Acceced in 10/12/2019. https://bit.ly/348tErV

[4] RAPHAEL AHREN, Netanyahu: There was never a 'real reconciliation' between Israel and Jordan, times of Israel,Nov.11,2019.Accessed:10/12/2019. https://bit.ly/348GCWO

غور الأردن إذا فاز في الانتخابات التي تجري في إسرائيل[١] (الانتخابات الثانية)، ورد عليه ملك الأردن بقوله "التصريحات الإسرائيلية لضم مناطق غور الأردن في الضفة الغربية لها أثر كارثي على المضي قدماً في حل الدولتين" في لقاء جمعه بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في ألمانيا، وأضاف "إن خطوة كهذه سيكون لها أثر مباشر على العلاقات بين الأردن وإسرائيل، وإسرائيل ومصر"[٢].

كما شدّد الملك خلال المقابلة مع قناة (SNBC) على انتقاد أي مشروع سلام على حساب الفلسطينين مثل مشروع الدولة الواحدة، وأكد أن حل الدولتين هو الحل الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وحذر من تبعات حل الدولة الواحدة مستقبلاً، حيث قال "إن كان حل الدولة الواحدة، كما أشرت، فإننا نتحدث عن مستقبل من الفصل العنصري في إسرائيل، وأعتقد أن ذلك سيكون كارثياً على الجميع"[٣].

خطاب الملك في الجمعية العمومية في الأمم المتحدة

بمناسبة انعقاد الدورة ٧٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة انتقد العاهل الأردني في خطابه أمام الجمعية السياسيات الإسرائيلية بشكل واضح عندما قال "إن استمرار الاحتلال إلى يومنا هذا مأساة أخلاقية عالمية، فلا يمكن لاحتلال أو نزوح أو إجراءات تتخذ بالقوة أن تمحو تاريخ شعب أو آماله أو حقوقه... ما من شيء يستطيع أن يسلب حقوق الشعب الفلسطيني الدولية بالمساواة والعدالة وتحقيق المصير"[٤].

---

[1] Noa Landau and Yotam Berger, "Netanyahu Says Israel Will Annex Jordan Valley if Reelected", Haaritz newspaper, Sep 10, 2019, Acceded: 10/12/2019.at: https://bit.ly/2RBfPzI

[٢] "الملك يجري مباحثات مع المستشارة الألمانية في برلين"، وكالة الأنباء الأردنية بترا، ١٧/ ٩/ ٢٠١٩، شوهد في ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩، https://bit.ly/2t6PiQC

[٣] النص الكامل لمقابلة الملك مع قناة (إم إس إن بي سي)، موقع الملك عبدالله الثاني، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٩، شوهد: ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩.https://bit.ly/2LIQrEy

[٤] "خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني في الجلسة العامة للاجتماع الرابع والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة"، موقع جلالة الملك عبد الله الثاني، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٩، شوهد ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩. https://bit.ly/35bCy9h

انسحاب إسرائيل من مشروع ناقل البحرين

في سياق آخر تخلّت إسرائيل عملياً من جهتها عن مشروع ناقل البحرين الاستراتيجي المشترك مع الأردن، والذي وقع باتفاقات خاصة حسب تصريحات وزير المياه الأردني حازم ناصر[١]، عندما أعلنت عن توقيع عقود لإنشاء محطات تحلية مياه البحر الأبيض المتوسط، متخلية عن محطات التحلية على البحر الأحمر التي سيستفيد منها الأردن، وبالتالي فقد دقت إسرائيل المسمار الأخير في نعش مشروع ناقل البحرين.

استمرار بناء مطار تمناع وقرب افتتاحه

بدأت إسرائيل في عام ٢٠١٣ بناء مطار "تمناع" القريب من إيلات ومن مطار الملك الحسين بن طلال في العقبة، والذي سيؤثر على السيادة الجوية للمملكة، وقد اعترض الأردن حينها بشدة ضد هذا المطار لانتهاكه المعايير الدولية المتفق عليها، وعاد الأردن في ٢٠١٩/١/٢٢ وأكد رفض افتتاحه على لسان رئيس هيئة الطيران المدني الأردني "هيثم ميستو"، والذي أكد أن "موقف الأردن رافض لإقامة المطار الإسرائيلي في موقعه الحالي، وقرار تشغيله الأحادي الجانب"[٢].

كلمة الملك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

في زيارته لواشنطن، شارك الملك في حوارية نظمها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في ٢٠١٩/١١/٢٢ (المعهد يتبع المنظمة اليهودية في أمريكا والمعروفة باسم ABAC)، وتسلم خلالها جائزة رجل الدولة الباحث، حيث انتهز الفرصة للتعبير عن عدد من القضايا في الساحة الإقليمية وأهمها العلاقة مع إسرائيل، ووصفها بأنها في أسوأ حالاتها، حيث قال "أما بالنسبة للعلاقات الأردنية-

---

[١] " لناصر: إسرائيل تدق المسمار الأخير في نعش ناقل البحرين"، صحيفة الرأي، ٢٠١٩/١٠/٢٢، شوهد ٢٠١٩/١٢/١٠، https://bit.ly/36jR3rZ

[٢] "هيئة الطيران المدني تعلق على مطار "تمناع" الإسرائيلي"، صحيفة الغد،٢٠١٩/١/٢١، شوهد:٢٠١٩/١٢/١٠،https://bit.ly/2PF8uwy

الإسرائيلية فهي في أسوأ حالاتها الآن، ويرجع جزء من الأسباب إلى قضايا داخلية في إسرائيل"، وأضاف الملك قائلاً "أعتقد أن العديد منا في هذه القاعة على يقين أن الطريقة الوحيدة للمضي قُدماً (في السلام) هي حل الدولتين، لأن بديل ذلك سيء لنا جميعاً. فالبديل هو إسرائيل ملتفتة إلى الداخل، الأمر الذي لا نملك ترف القبول به، ومن بعدها سنواجه تحدي المساواة في الحقوق، وهو أمر ليس بالإمكان أن نتعامل معه"[١]. صحيفة هآرتس قالت على إثر هذه التصريحات أن الرئيس الإسرائيلي ريفلين ينوي زيارة الأردن لترميم العلاقة معها، وأنه يولي لهذه الزيارة أهمية[٢].

سيوف الكرامة: مناورات عسكرية على الحدود الغربية للأردن

على صعيد آخر قامت القوات المسلحة الأردنية بإجراء تدريبات ومناورات عسكرية واسعة على الجبهة الغربية للحدود الأردنية، وذلك بحضور الملك عبد الله، وهي أول مناورات تجري على هذه الحدود منذ اتفاقية السلام عام ١٩٩٤، وأعلن أنها تهدف إلى التدريب على التصدي لأي هجوم أجنبي محتمل، حيث اعتبرت القناة الإسرائيلية ١٣ أن المقصود بالهجوم الأجنبي هو إسرائيل في رسالة واضحة وغاضبة من الجانب الأردني إلى الجانب الإسرائيلي[٣].

تدخل الملك للإفراج عن معتقلين أردنيين

في سياق الضغط السياسي استدعى الأردن سفيره في تل أبيب غسان المجالي للتشاور على خلفية اعتقال السلطات الإسرائيلية للمواطنين الأردنيين: هبة اللبدي وعبد

---

[١] "الملك يشارك في جلسة حوارية نظمها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)،٢٢/ ١١/ ٢٠١٩، شوهد في ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩.https://bit.ly/2RG5h2q

[2] Noa Landau, Israeli President Considering Jordan Visit Amid Souring of Bilateral Ties, Haatrz, Nov.28.2019, acceded 10/12/2019. https://bit.ly/35dBguK

[٣] "القناة ١٣ العبرية: تمرين الجيش العربي "سيوف الكرامة" رسالة أردنية إلى تل أبيب"، قناة رؤيا الإخبارية، ٢/ ١٢/ ٢٠١٩، شوهد: ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩،https://royanews.tv/news/198498

الرحمن مرعي[١]، وقد تم الإفراج عنهما لاحقاً بعد توجيهات مباشرة من الملك عبد الله لوزارة الخارجية بالتحرك الدبلوماسي لتحقيق ذلك[٢].

محاكمة المتسلل الإسرائيلي إلى الأردن

بحدث غير مخطط له اعتقلت قوات الأمن الأردنية إسرائيلياً دخل الأراضي الأردنية تسللاً (كونستانتين كوتوف)، ووجهت له تهمة دخول الأراضي الأردنية بشكل غير مشروع وحيازة مواد مخدرة. وقد بدأت إجراءات محاكمته في ٢/ ١٢/ ٢٠١٩ في سابقة تاريخية بالعلاقة بين الطرفين[٣].

تشير التصريحات والمواقف آنفة الذكر إلى مؤشرات أزمة في العلاقات السياسية بين الأردن وإسرائيل، وتصاعد وتيرة التوتر بين البلدين، ويرى المراقبون بأنها قد تستمر في مراحل لاحقة.

---

[١] استدعاء السفير الاردني في إسرائيل للتشاور- صحيفة الرأي، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٩، شوهد في ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩ http://alrai.com/article/10507981

[٢] "هبة اللبدي وعبد الرحمن مرعي ينالان الحرية وفي عمّان الخميس"، صحيفة الغد، ٤/ ١١/ ٢٠١٩، شوهد في ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩، https://bit.ly/2LJuhBV

[٣] "بدء محاكمة المتسلل الإسرائيلي اليوم: صحيفة الغد، ٤/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد: ١٠/ ١٢/ ٢٠١٩، https://bit.ly/35cG4jI

لبنان في ظل الانتفاضة الشعبية

الواقع، التحديات، واتجاهات المستقبل*

دخل لبنان منذ السابع عشر من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ مرحلة جديدة يعيشها لأول مرّة في تاريخه الحديث، فقد انتفض الناس في كل المدن والمحافظات اللبنانية اعتراضاً على قرار الحكومة المستقيلة فرض قيمة ٦ دولارات أمريكية على استخدام تطبيق "واتس أب" في مواقع التواصل الاجتماعي، وتحوّلت انتفاضتهم إلى ما يشبه "الثورة"، لأنهم لم يكتفوا، في حينه، برفض هذه الضريبة، بل رفعوا شعارات وصلت، في بعض الأحيان وفي بعض المدن، إلى حدود المطالبة بإسقاط النظام ورحيل الطبقة السياسية كلّها على اعتبار أنها المسؤولة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها لبنان، ومن المفيد التذكير أنّ حجم الدين العام في لبنان يتجاوز ٨٥ مليار دولار في بلد يعتمد اقتصاده بشكل أساسي على السياحة وتقديم الخدمات.

أعادت انتفاضة اللبنانيين في السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر خلط الأوراق داخل لبنان، إذ أنّ هذه الانتفاضة ضمّت كل المكوّنات اللبنانية على اختلافها وتنوّعها الطائفي والثقافي والاجتماعي، وكل المناطق اللبنانية، وتميّزت بكسر الجدران الطائفية والسياسية. إلاّ أنّها لم تتمكّن من التقدّم بمشروع متكامل لحلّ الأزمة اللبنانية، كما وأنّها لم تفرز قيادة واضحة لقيادتها، لذلك ظلّت من دون قيادة "كاريزمية"، ودون مشروع واضح للمستقبل، بل اكتفت، في لحظة من اللحظات، باستقالة حكومة العهد الأولى، برئاسة الرئيس سعد الحريري، وطالبت بتشكيل حكومة من شخصيات صاحبة اختصاص فقط، وهذا ما أفقدها زخمها، خاصة بعد استقالة حكومة الحريري.

ورغم تكليف الأستاذ الجامعي حسّان دياب تشكيل حكومة من أصحاب الاختصاص. غير أنّ ذلك لا يعني أنّ البلاد بدأت الخروج من أزماتها الاقتصادية

---

* **إعداد د. وائل نجم، باحث وكاتب لبناني.**

والاجتماعية والسياسية، فالمشهد اللبناني أعقد مما يتخيّل البعض، والحلّ أصعب مما يتصوّر كثيرون، فالواقع اللبناني معقّد ومتداخل بشكل كبير، ومفتوح على التأثيرات الخارجية، والتحدّيات ليست اقتصادية فقط، بل متشعّبة ومتداخلة في آن، وقراءة المشهد تأخذ المراقب إلى اتجاهات كثيرة لأنّ الفاعلين والمؤثرين بالمشهد كثر، ولهم دورهم الذي يتبدّل ويتغيّر بحسب الظروف والأوضاع المستجدة.

أولاً : الواقع اللبناني

يُعتبر النظام اللبناني من أقوى وأعقد الأنظمة السياسية وأكثرها استعصاء على التغيير أو الإصلاح. فهو نظام قائم على المحاصصة الطائفية والسياسية، بمعنى أن المواقع الأساسية في النظام السياسي والإداري موزّعة توزيعاً طائفياً بحيث أنّ رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسيحياً مارونياً، ورئيس المجلس النيابي يجب أن يكون مسلماً شيعياً، ورئيس الحكومة يجب أن يكون مسلماً سنّياً، وتتوزّع مقاعد المجلس النيابي والحكومة مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وبنسب متفاوتة بين المذاهب داخل كل طائفة، ويتركّز الحكم بيد الحكومة مجتمعة، وهي تتشكّل من خلال ثقة المجلس النيابي، فيما يتم اعتبار رئيس الجمهورية بمثابة الحَكَم، ويتمّ انتخابه من المجلس النيابي أيضاً.

هذا الشكل من الحكم والنظام عزّز من الحضور الطائفي ودور الطوائف في الحكم والنظام السياسي، فبات كل رئيس في أي موقع من المواقع الثلاثة الرئيسية (الجمهورية، المجلس النيابي، الحكومة) ممثلاً لطائفته، وانسحب الأمر كذلك على الوزراء والنواب وحتى على موظفي الفئة الأولى (مدراء عامّون ووكلاء وزارات)، وهذا بدوره عزّز منطق المحاصصة بين القوى السياسية والطائفية، وشكّل عائقاً أمام المساءلة أو المحاسبة في المجلس النيابي، ما جعل الفساد يستشري في كل إدارات الدولة ومؤسساتها، وكذلك أتاح الفرصة لإمكانية نهب المال العام والثروات الوطنية، وهو ما أوصل البلاد إلى حالة صعبة على المستوى المالي والاقتصادي، ودفع إلى انتفاضة اللبنانيين ليلة السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر.

كما أنتج هذا الواقع الطائفي والسياسي حالة من التوتر الدائم بين المكوّنات

اللبنانية، ونوعاً من الهواجس لديها، والخوف والقلق من بعضها، ودفع كل طرف منها إلى الاستقواء بالخارج والاحتماء به ظنّاً منه أنّه بذلك يحمي حضوره وتواجده ومكتسباته، وربما أيضاً يتيح له التغوّل على حضور ودور ومكتسبات الأطراف والمكوّنات الأخرى الشريكة في الوطن، وهذا المشهد ليس حديثاً في لبنان، بل يعود إلى الأيام الأولى لاستقلاله في منتصف أربعينات القرن العشرين، إلاّ أنّه تعزّز بشكل كبير ولافت خلال العقدين الأخيرين، وبات أكثر خطورة على البلاد.

كما أعاد الاحتلال الإسرائيلي للبنان خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين خلط الأوراق الداخلية بشكل كبير، وسمح بدخول فاعلين ومؤثرين جدداً إلى المشهد، وخروج فاعلين ومؤثرين آخرين، وكان أبرز وأوضح مثال على ذلك، هو دخول العامل والمؤثر الإيراني من خلال التمدد إلى المكوّن الشيعي الذي بات له الكلمة الأولى والفصل خلال الفترة الأخيرة، خاصة خلال العقد الأخير، إذ بات يُعد حزب الله الفاعل الأساسي والحاكم الفعلي في لبنان، وهو يرتبط بإيران ارتباطاً وثيقاً تختلف وتتباين التفسيرات لهذا الارتباط عند الحزب وخصومه.

من جهة أخرى تسبب تدخل حزب الله في الحرب الأهلية في سوريا منذ العام ٢٠١١ بتوسيع الهوّة والفجوة بينه وبين مكوّنات لبنانية أخرى، وأنتج انقساماً جديداً تموضع فيه جزء من المسيحيين بقيادة مشال عون مع حزب الله، بينما تموضع قسم آخر من المسيحيين بقيادة سمير جعجع في المعسكر الرافض لسياسات الحزب ، والتي يُعدّ أبرز قواها تيار المستقبل ذو الغالبية السنّية، والحزب التقدمي الاشتراكي ذو الغالبية الدرزية، وكادت البلاد أن تنزلق في أكثر من محطة ومناسبة إلى حرب أهلية لولا تدارك الأمور في اللحظات الأخيرة في حينه.

ولذلك، وفي ظلّ الصراعات وسباق النفوذ والسيطرة الجارية في المنطقة بين القوى الإقليمية والدولية بات لبنان يشكّل ساحة من ساحات المواجهة، وفي إطار المواجهة الإقليمية- الإيرانية فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات اقتصادية على بعض الشخصيات والقيادات في حزب الله، وحتى على مكوّنات مرتبطة به، وهي تهدّد بمزيد من هذه

العقوبات، وصولاً إلى فرض شروط معيّنة وضعتها أميركا أمام الحكومة اللبنانية حتى تحصل على المساعدات المالية اللازمة من المجتمع الدولي أو من مجموعة الدعم الدولية، وهو ما أدخل لبنان حالياً في دوّامة من البحث والتفتيش عن مخارج للحلّ.

لقد استغل كل طرف من الأطراف المتصارعة الانتفاضة اللبنانية على طريقته، فقرأ فيها حزب الله محاولة أمريكية لتقويض قوته ومحاصرته، فيما وجدت فيها أميركا فرصة لمزيد من الضغط على حزب الله، وهذا بالطبع عقّد المشهد وأدخله في دوّامة الصراعات، وأوجد تحدّيات جديدة في المشهد بشكل عام.

ثانياً: التحدّيات

ثمة مجموعة من التحدّيات القائمة والماثلة أمام لبنان في ظلّ المشهد الحالي الذي استجدّ عشية السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، وهي تحدّيات تتوزّع بين المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية العسكرية.

١. التحدّي السياسي

يُعتبر التحدّي السياسي هو الأبرز بالنظر إلى اعتباره المدخل الطبيعي لمواجهة ومعالجة التحدّيين الاقتصادي، والأمني العسكري.

لقد نزل مئات أو عشرات الآلاف من الشعب اللبناني إلى الشارع وإلى الساحات ليلة السابع عشر من تشرين الأول **الماضي** في تظاهرات عارمة وكبيرة وخارج أسوار الطائفية والقوى السياسية، وبما يشبه "الثورة" الحقيقية، ورفع مطالب لامست في بعض الأحيان إسقاط النظام وإقامة نظام سياسي أكثر عدالة، ثم ارتضت بعد ذلك إقالة الحكومة وتشكيل أخرى جديدة من أصحاب الاختصاص وخارج إطار المحاصصة الطائفية والسياسية لتكون مدخلاً لإقرار قانون انتخاب جديد خلال فترة وجيزة، ومن ثمّ انتخاب مجلس نيابي جديد خارج القيد الطائفي.

وقد تواصل حراك الشارع بأشكال متعدّدة ومختلفة طيلة الفترة الماضية، وهو ما أقلق الطبقة السياسية المستفيدة من النظام الطائفي، فراحت تعمل بكل الوسائل والطرق

لإجهاض هذا الحراك الشعبي، إلاّ أنّها لم تتمكّن من إدارة الظهر لمطالبه خاصة في ظلّ الوضع الاقتصادي والمالي الضاغط، حيث تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية أمام العملات الأجنبية إلى أسعار قياسية، فضلاً عن حالة البطالة وتراجع النمو في البلاد، وعجز في الموازنة وارتفاع للديون، ما ذلك جعل لبنان بحاجة ماسة إلى مساعدات مالية من الخارج لتجاوز الأزمة، غير أنّ الدول التي وعدت بالمساعدة اشترطت إجراء إصلاحات قانونية وإدارية، ومن بينها تشكيل حكومة من أصحاب الاختصاص، وهنا تحوّل المستوى السياسي إلى تحدٍّ أساسي ليشكّل المدخل لمواجهة التحدّيات الأخرى.

إلاّ أنّ بعض القوى الداخلية (حزب الله + أمل) نظر إلى حراك الشارع بتوجّس وقلق، وعلى الرغم من اعترافه بأحقيّة مطالب الناس الحياتية والمعيشية، إلاّ أنّه رآى أنّ جهات خارجية (أميركا) استغلت ذلك وراحت تضغط على الحزب وحلفائه، وعلى لبنان من خلاله (الحراك)، ما دفعه ليتمسّك ومن معه بتشكيل حكومة سياسية أو مختلطة بين السياسيين وأصحاب الاختصاص، وعند هذه العقدة يقف اليوم الحلّ السياسي بعد تكليف الأستاذ الجامعي حسّان دياب بتشكيل الحكومة.

ويعتقد أنّ تشكيل حكومة جديدة، سواء كانت مختلطة أو صاحبة اختصاص، لا يعني الانتهاء من مواجهة التحدّي السياسي، فمطالب الشارع المنتفض تصرّ على قانون انتخاب جديد، وعلى إجراء انتخابات جديدة في أقرب وقت، بعد تشكيل حكومة من أصحاب الاختصاص، وهو ما يعني أنّ الأزمة ستأخذ أشكالاً أخرى في وقت لاحق.

٢. التحدّي الاقتصادي

يُعتبر التحدّي الاقتصادي هو التحدّي الأساسي في جملة التحدّيات التي تواجه لبنان حالياً. فالانتفاضة الشعبية الأخيرة التي تحركت ليلة ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر تحركت على خلفية اقتصادية معيشية عندما فرضت الحكومة المستقيلة ضريبة ٦ دولارت أمريكية على استخدام تطبيق "واتس أب"، وشكّل ذلك في حينه "القطرة التي فاضت بها الكأس". غير أنّ الوضع الاقتصادي في لبنان كان يعيش حالة هشّة وصعبة، فالدين العام

تجاوز ٨٥ مليار دولار، والبطالة في صفوف الشباب بلغت مستويات غير معهودة وفاقت ٣٠٪، ومعدلات النمو الاقتصادي في حالة تراجع دائم، والفساد أصبح ينخر مفاصل الدولة ومؤسساتها، وشهدت موازنات العام ٢٠١٩ التي أُقرّت، والعام ٢٠٢٠ التي كانت تناقش فرض المزيد من الضرائب والرسوم على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، واتساع الهدر في المال العام حتى أصبح يتقاذف المسؤولون الاتهامات عنها في وسائل الإعلام وأمام القضاء. كل ذلك جعل الوضع الاقتصادي في لبنان كارثياً ويحتاج إلى حلول سريعة وسحرية، فيما راهن البعض على حقول النفط والغاز المكتشف في المياه الإقليمية اللبنانية، بينما راهن آخرون على مساعدات مالية يمكن أن تقدّم للبنان كجزء من الحلول المنتظرة للمنطقة، لا سيما فيما يتصل بقضية اللاجئين الفلسطينيين والسوريين. في حين راهن قسم ثالث لحل الأزمة الاقتصادية على المشاركة في إعادة إعمار سوريا. إلاّ أنّ أيّاً من هذه أو تلك لم تأتِ بعد، لذا فإن التحدّي الاقتصادي المالي ما زال قائماً وهو التحدّي الأساسي الذي فجّر التحديات الأخرى.

لقد راهنت القوى السياسية على عودة رئيس الحكومة المستقيل، سعد الحريري، لتشكيل الحكومة الجديدة لمواجهة التحدّي الاقتصادي نظراً لعلاقاته مع المجتمع الدولي خاصة أوروبا وفرنسا، ولإدراكها أن مواجهة هذا التحدّي مرتبطة بالمساعدات بشكل أساسي، إلاّ أنّ الحريري اشترط تشكيل حكومة من أصحاب الاختصاص، وهو ما لم يحصل، وذهبت القوى السياسية بعده إلى تكليف حسّان دياب بهذه المهمة بعيداً عما رافق ذلك من سجالات على الطريقة اللبنانية.

وأصبح التحدّي أن يتمكّن الرئيس المكلف حسان دياب من تشكيل حكومة، ومن ثمّ الشروع في مواجهة التحدّي الأساسي، وهو الاقتصادي، ووضع الحلول للأزمات الاقتصادية، لا سيّما تأمين الأموال اللازمة للنهوض بالبلاد من جديد وإنعاش الدورة الاقتصادية.

٣. التحدّي الأمني

يمثّل الملف الأمني تحدّياً ماثلاً أمام لبنان على الدوام، وذلك لاعتبارات عديدة وكثيرة

منها عدم احتكار الدولة للسلاح، بل وجود مجموعات حزبية مسلحة، ومنها وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في لبنان، وإمكانية استغلال ذلك من أطراف خارجية، ومنها أطماع الكيان الصهيوني بالثروات اللبنانية سواء كانت مائية سابقاً وحالياً أو النفط والغاز حالياً، ويتضاعف خطر هذا التحدّي عندما ندرك أن الأمن في لبنان "ممسوك" وليس متماسكاً.

جميع المعنيين والمؤثرين بالمشهد اللبناني اليوم لا يريدون انزلاق البلاد إلى فوضى أمنية أو عسكرية، لأن ذلك يشكّل خطراً على مصالحهم جميعاً، وربما يُنتِج فاعلين ومؤثرين جدداً في المشهد، لذا يحاول هؤلاء الحفاظ على "الستاتيكو" القائم لأنّ أيّاً منهم لا يملك القدرة والإمكانية على إخضاع كل المشهد اللبناني لإرادته الكلّية.

إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ هذا ليس تحدّياً خطيراً أو قريباً، فأي خلل كبير في التحدّيين السياسي أو الاقتصادي قد يقود أو ينزلق بالبلاد إلى التحدّي الأمني- العسكري، خاصة وأنّ بعض الأطراف قد لا يمانع بذلك إذا ما شعر أنّ الأمور تتجه لغير صالحه، أو لمس أنّه سيكون ضحية التحوّلات، ومن هنا يشكّل التحدّي الأمني- العسكري تحدّياً بارزاً قد يتطور ويطفو إلى السطح في أية لحظة.

ثالثاً: اتجاهات المستقبل

تَحَوُّل لبنان إلى ساحة مواجهة أو صندوق بريد لتناقل وتبادل الرسائل بين القوى المتواجهة إقليمياً يجعل الأمور تتجه في المستقبل إلى الاتجاهات الآتية:

- إذا تمّ عقد صفقة أو تسوية جزئية مرحلية بين هذه القوى المتصارعة في الإقليم ولها تأثير فاعل في لبنان (أميركا + إيران) فإنّ ذلك يعني إمكانية تشكيل حكومة في وقت قريب، وبالتالي إمكانية الشروع في بعض الحلول السياسية والاقتصادية المرحلية والجزئية بما يتكافأ مع "التسوية". وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الحديث الذي جرى تناقله عن مفاوضات ومباحثات أمريكية- إيرانية جرت في مسقط برعاية عُمانية، وبالبطع فإنّ مثل هذه التسوية ستشمل مناطق أخرى كالعراق واليمن وغيرهما فيما لو حصلت.

- إذا ظلّ الصراع هو عنوان المرحلة المقبلة بين هذه القوى فإنّ ذلك سيعني استمرار الأزمة في لبنان، وتشعّبها، حيث ستحاول القوى الحليفة لإيران تشكيل حكومة من أصحاب السمعة الطيبة كجزء من محاولات سحب الذريعة من الشارع المنتفض، وبالتالي سحب ورقة من يد الخصم (أميركا) كما يظن هذا الفريق. ومن ثمّ تعزيز عناصر المواجهة والتصدّي لما يمكن أن يقوم به الطرف الآخر. وهنا يمكن القول إنّ لبنان والشعب اللبناني سيعيش معاناة إضافية قد تدفع إلى ثورة حقيقية.

وفي مقابل ما يمكن أن يقوم به حلفاء إيران، فإن القوى الأخرى المناهضة ومن خلفها أميركا ستعمد إلى مزيد من الضغط خاصة في ملفي الشارع والورقة الاقتصادية، وهذا ما سيقود لاحقاً إلى مواجهة أكبر أو ثورة حقيقية، وكما أشرنا آنفاً فإنّ ذلك سيعني معاناة إضافية.

- أن يزداد الضغط من قبل الطرفين على بعضهما البعض، وهذا يعني مزيداً من الاستغلال للساحة اللبنانية بما يمكن أن يدفع كل طرف إلى استخدام أوراقه الأكثر خطورة وتأثيراً. وهنا قد يأتي الحديث عن الفوضى العارمة التي يمكن أن تخلط كل الأوراق مقابل التهديد بالحصار والتجويع، وفي هذه الحالة قد تخرج الأمور عن نطاق السيطرة، وهو ما لا يريده أي طرف حالياً، لكنه قد يلجأ إليه في لحظة المواجهة الحقيقية.

وفي كل هذه الحالات يلاحظ أن الفاعل الأساسي في المشهد لم يعد محلياً بل خارجياً، فيما تحوّل أغلب المتحركين في المشهد الداخلي إلى أدوات، ويُشار إلى أن القوى المتصارعة تتمتّع بـ "براغماتية" عالية قد تدفع إلى عقد صفقات وتسويات بمقدار ما يمكن أن ترتكبه من حماقات في سبيل تحقيق أهدافها.

الملف البيبلوغرافي

العراق بعد الاحتلال الأمريكي

٢٠٠٣ -٢٠١٩

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٩*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- الأشعل، عبد الله. **القضايا القانونية والسياسية في العراق المحتل**. عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠١٠.
- الآلوسي، سؤدد فؤاد. **الغزو الأمريكي للعراق: حقائق وأرقام**. عمان، الأردن: دار المعتز للنشر و التوزيع، ٢٠١٢.
- الحريري، جاسم يونس. **العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣**. عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
- الحيالي، عمر هاشم ذنون. **السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية**. عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
- الخفاجي، سامي. **الاحتلال الأمريكي ومستقبل العراق**. عمان، الاردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- السبعاوي ، أحمد يونس. **احتلال العراق في المنظور الاستراتيجي الأمريكي**. عمان، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- الشناوي، محمود. **العراق التائه بين الطائفية والقومية: هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب**. الجيزة، مصر: هلا للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- المدرس، علاء الدين. **صدى الحرب العاصفة**. عمان، الأردن: دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

---

* **إعداد أ. متاب شبانة مساعدة باحث متعاونة مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

- المناوي، عدي إبراهيم. **التيارات السياسية العلمانية و صناعة الرأي العام: دراسة حالة العراق بعد ٢٠٠٣**. عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- الموسوي، كاظم. **المطرقة والمنجل في العراق**. بيروت، لبنان: دار الفارابي للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- النعمة، إبراهيم. **حول تقسيم العراق والوطن العربي**. عمان، الأردن: دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- براودي، جوزيف. **العراق الجديد**. ترجمة نمير عباس مظفر. بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
- عبود سالم، عباس. **جامعة الدول العربية ودورها فى العراق بعد نيسان/ أبريل ٢٠٠٣**. سلسلة اصدارات الصالون الثقافي العربي رقم ١٧. الجيزة، مصر: دار بدائل، ٢٠١٧.
- علوجي، عبدالكريم. **الاختراق الإسرائيلي للعراق بعد العزو الأمريكي بالوثائق: التأر البابلي**. القاهرة، مصر: جزيرة الورد للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- فرج، محمد. **ماذا بعد سقوط بغداد: دراسة في أسرار الحرب الأمريكية وتداعياتها.** القاهرة، مصر: كتب عربية، ٢٠٠٣.
- لجنة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي.** ط٢. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

٢. مقالات الدوريات

- إبراهيم، سلام. الرواية العراقية: رصد الخراب العراقي في أزمان الديكتاتورية والحروب و الاحتلال وسلطة الطوائف. **تبين للدراسات الفكرية والثقافية**. مجلد ١. ع٢ (٢٠١٢). ص ١٧٥-١٩٨.

- الإدريسي، محمد. واقع ومستقبل السوسيولوجيا العراقية بعد أحداث الربيع العربي. **المجلة العربية لعلم الاجتماع**. مجلد ١. ع ٣٣/ ٣٤ (شتاء/ ربيع ٢٠١٦). ص ٢٥٥-٢٦٣.
- الحديثي، ناجي صبري. ماذا فعل العراق لدرء خطر الحرب؟. **المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية**. مجلد ١. ع ٣ (٢٠١٣). ص ١٣٢-١٤٢.
- الحريري، جاسم يونس. التنافس الخليجي- الإيراني في العراق بعد الانسحاب الاميركي. **مجلة العلوم السياسية**. مجلد ١. ع ٥٤ (٢٠١٨). ص ٥٩-٨٤.
- _____. الدور الخليجي في الملف الكردي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. **مجلة المستقبل العربي**. مجلد ١. ع٤٦٥ (٢٠١٧). ص٥٥-٧٠.
- _____. العلاقات العراقية- التركية بعد الاحتلال الأميركي للعراق. **مجلة شؤون الأوسط**. مجلد ٢٣. ع١٤٦ (٢٠١٣). ص ١٦٧-١٨٠.
- _____. مجلس التعاون الخليجي والعراق بعد الانسحاب الأميركي. **مجلة شؤون الأوسط**. مجلد ٢٢. ع ١٤٣ (٢٠١٢). ص ١١٠-١٣٧.
- السالم، أحمد جبر وآخرون. متطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق. **مجلة العلوم الاقتصادية**. مجلد ١٢. ع ٤٩ (٢٠١٨). ص ٧٠-٩١.
- العنبر، إياد. الدولة الهشة وبناء السلم الأهلي: عراق ما بعد داعش أنموذجاً. **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**. مجلد ١١. ع ٣٥ (٢٠١٨). ص ١٢٥-١٤٨.
- العوادي، أحمد محمد. دور المرجعية الدينية في عملية الإصلاح في العراق بعد العام ٢٠٠٣. **مجلة العلوم السياسية**. مجلد ١. ع ٥٧ (٢٠١٩). ص ٣٨١-٣٩٩.
- الغريري، عبد الجبار محمد. المشهد السياسي العراقي بين الواقع والتوقعات. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد ١٧. ع ٦٦ (٢٠١٤). ص ١١٣-١٢٦.

- الغريري، عبدالجبار. الانتخابات العراقية: قراءة في النتائج والتداعيات على الواقع السياسي في البلاد. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد ١٨. ع ٦٨ (٢٠١٤). ص ٨٥-٩٧.
- الغريري، عبدالجبار. المشهد السياسي العراقي ... بين الواقع والتوقعات. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد ١٧. ع ٦٦ (٢٠١٤). ص ١١٣-١٢٦.
- الكبيسي، يحيى. العراق: الإحتجاجات وأزمة النظام السياسي. **المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية**. مجلد ١. ع٢ (٢٠١٣). ص ٨٣-٩٩.
- النقشبندي، بهاء الدين. أزمة العراق وتفاقم إشكالية داعش والتحالف الدولي ضدها: الواقع وافاق المستقبل. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد ١٩. ع ٧١ (٢٠١٥). ص ٩٩-١٠٧.
- أمين، هجير عدنان زكي وأحمد حسين لطيف. الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**. مجلد ١. عدد ١١٨ (٢٠١٩). ص ١-١٣.
- بوزان، باري. استراتيجية الخروج: كيف ننسحب من العراق خلال ١٨ شهراً. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد ١١. ع ٣٦+٣٧ (٢٠٠٦). ص ٤٧-٦١.
- زيدان، وجيه حميد وحسين مصطفى أحمد. التجربة الفيدرالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (قراءة في المعوقات والحلول). **مجلة آداب الفراهيدي**. مجلد ١. ع٣١ (٢٠١٧). ص٢١٥-٢٣١.
- سالم الشيخ، منال. العراق ومستقبل العرب. **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**. المجلد ٥. ع ٢ (٢٠١٩). ص ٩٤-١٠٧.
- عبدالحميد، عائشة. محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم دولية في العراق بعد حرب ٢٠٠٣. **دراسات دار المنظومة**. المجلد ١. ع ٥١ (٢٠١٧). ص ٢٩٥-٣٠٥.

- عمران، ستار جابر. التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي الخطط والاستراتيجيات المعلنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (حالة دراسية). **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**. مجلد ١. ع ٥٦ (٢٠١٨). ص ١١٨-١٤٣.
- عيادة، كامل فرعون وضياء راضي الثامري. الآخر في الخطاب القصصي في العراق ما بعد ٢٠٠٣. **حولية المنتدى للدراسات البشرية**. مجلد ١. ع ٣٧ (٢٠١٩). ص ٦٣-٨٦.
- فريق الازمات العربي. الازمة العراقية الى اين؟. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد ١٩. ع ٧٣ (٢٠١٥). ص ٩٧-١٠٣.
- كامل، مصطفى. تأثير الحرب والنزاعات في استنزاف الموارد الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**. مجلد ١١. ع ٢٤ (٢٠١٩). ص ٤٠-٥٩.
- كونيتا، كارل. استراتيجية لخروج امريكا من المازق العراقي: ٤٠٠ يوم ومن ثم الخروج. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مجلد ١٠. ع ٣٢+٣٣ (٢٠٠٥). ص ١٧-٣٦.
- مسعود، مضياء حسين ومثائر سعدون محمد. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد عام ٢٠٠٣م. **مجلة رماح للبحوث والدراسات**. مجلد ١. ع ٢٠ (ديسمبر ٢٠١٦). ص ١١١-١٣٣.
- نامق، بسمة خليل و حمد عدنان كاظم. تحديات ضبط محاور العلاقات الإقليمية المستقبلية في الشرق الأوسط (العراق نموذجا لمرحلة ما بعد النصر). **مجلة العلوم السياسية**. مجلد ١. ع ٥٧ (٢٠١٩). ص ٣٥-٧١.
- نوري، إسراء علاء الدين. القبلية والمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣. **مجلة آداب الفراهيدي**. مجلد ١. ع ٣٥ (٢٠١٨). ص ٣٣١-٣٥٠.
- وليد سعيد، سند. أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي. **مجلة العلوم القانونية والسياسية**. مجلد ٧. ع ٢ (٢٠١٨). ص ٣٧١-٣٩٩

٣. الرسائل الجامعية والأوراق البحثية

- السيحان، رابعة فلاح سند. "العلاقات الكويتية العراقية: الواقع و رؤية مستقبلية". رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. عمان، الأردن. ٢٠١٣.
- خماس، عدي أسعد. "الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية-الأردنية (٢٠٠٣-٢٠١٠)". رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. عمان، الأردن. ٢٠١١.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Al-abadi, Nadhim. *Iraq After the War: Who Is Muqtada Al-Sadr, The One Who Leads Reform?* Riga, Latvia: Noor Publishing. July 13, 2017.
- Bensahel, Nora et al. *After Saddam: prewar planning and the occupation of Iraq.* Santa Monica, Canada: Rand Arroyo Center, 2008.
- Dawisha, Adeed. *Iraq: A Political History from Independence to Occupation*. Princton; Oxford: Princeton University Press, 2009.
- Dobbins, James et al. *Occupying Iraq: A History of the Coalition Provisional Authority*. California: RAND Corporation, 2009.
- Dombrowski, Peter & John Duffield. *Balance sheet: the Iraq War and U.S. national security.* Stanford, California: Stanford Security Studies, 2009.
- Eriksson, Jacob, Khaleel, Ahmed (eds.). *Iraq after ISIS: The challenges of post-war recovery*. Cham, Switzerland: Palgrave Pivot, 2019.
- Fallows, James. *Blind In to Baghdad: America's War in Iraq*. 1st Edition. New York, United States: Vintage Books, 2006.
- H. Cordesman, Anthony. & Adam Mausner. *Withdrawal from Iraq: Assessing the Readiness of Iraqi Security Forces*. Washington, D.C.: Center for Strategic & International Studies, 2009.
- Hashim, Ahmed S. *Insurgency and Counter-Insurgency in Iraq*. Ithaca, New York: Cornell University Press, 2006.
- Isakhan, Benjamin (ed.). *The Legacy of Iraq: From the 2003 War to the 'Islamic State'*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2015.
- Ismael, Tareq Y. & William W. Haddad (eds.). *Iraq: The Human Cost of History*. Sterling, Virginia: Pluto Press, 2004.
- M. Malone, David (ed.) & Markus E. Bouillon (ed.), Ben Rowswell (ed.). *Iraq: Preventing a New Generation of Conflict*. Boulder, Colorado, United States: Lynne Rienner Publishers, 2007.
- Marji Sayej, Caroleen. *Patriotic Ayatollahs: Nationalism in Post-Saddam Iraq*. Ithaca, New York, United States: Cornell University Press, 2018.

- Mockaitis, Thomas. *The Iraq War: A Documentary and Reference Guide*. 1st Edition. Documentary and Reference Guides. Westport, Connecticut, United States: Greenwood, 2012.
- Napoleoni, Loretta. *Insurgent Iraq: Al Zarqawi and the New Generation*. New York, United States: Seven Stories Press, 2005.
- O□ Leary, Brendan.*How to Get Out of Iraq with Integrity*. Philadelphia, Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, 2009.
- P. Pfiffner, James (ed.) & Mark Phythian (ed.) *Intelligence and National Security Policymaking on Iraq: British and American Perspectives*. Texas, United States: Texas A&M University Press, 2008.
- Pirnie, Bruce R., and Edward O'Connell. *Counterinsurgency in Iraq (2003-2006): RAND Counterinsurgency Study.* Vol. 2. Santa Monica, California; Arlington, Virginia; Pittsburgh, Pennsylvania: RAND Corporation, 2008.
- Rayburn, Joel. *Iraq after America: Strongmen, Sectarians, Resistance*. The Great Unraveling: the Remaking of the Middle East: Hoover Institution Press Publication; No. 643. California: Hoover Institution Press, 2014.
- Renahan, Thomas. *The Struggle for Iraq: A View from the Ground Up*. Lincoln, Nebraska: University of Nebraska Press, 2017.
- Roy, Arundhati & Richard Falk & Sökmen Müge Gürsoy (ed.). *World Tribunal on Iraq: Making the Case Against War*. Toronto: Between the Lines, 2015.
- Tucker-jones, Anthony. *The Iraq War: Operation Iraqi Freedom 2003-2011*. Modern Warfare. Barnsley, United Kingdom: Pen & Sword, 2014.
- W. Copson, Raymond (ed.). *The Iraq War: Background and Issues*. UK ed. edition. Hauppauge, New York, United States: Nova Science Pub Inc, 2004.
- Wehrey, Frederic et al. *The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War*. California: RAND Corporation, 2010.
- Yildiz, Kerim. *The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future*. London; Ann arbor, Michigan: Pluto Press, 2007.

2. Articles

- A. Duelfer, Charles & Stephen Dyson. "Chronic Misperception and International Conflict: The U.S.-Iraq Experience" *International Security Journal*. Vol.36. No. 1 (Summer 2011). Pp.73-100.
- Abdullah, Sarwar Mohammed. "Corruption protection: fractionalization and the corruption of anti-corruption efforts in Iraq after 2003." *British journal of Middle Eastern studies*. Vol. 46. No. 3. Pp. 358-374
- Al-Fares, Rana & Ali Al-Damkhi. "Terrorist Threats to the Environment in Iraq and Beyond." *Global Environmental Politics Journal*. Vol. 10. No. 1. Pp. 1-6.
- Ali, Othman. "Kirkuk, Iraq's Next War: What Options Does Turkey Have?" *Insight Turkey.* Vol. 19. No. 4 (Fall 2017). Pp. 29-42.
- Basit, Abdul. "Foreign Fighters in Iraq and Syria– Why So Many?" *Counter Terrorist Trends and Analyses Journal.* Vol. 6. No. 9 (October 2014). Pp. 4-8.
- Biddle, Stephen & Jeffrey Friedman & Jacob Shapiro. "Civil War Intervention and the Problem of Iraq," *International Studies Quarterly Journal*. Vol. 56. No. 1 (March 2012). Pp. 85-98.
- Biddle, Stephen & Jeffrey Friedman & Jacob Shapiro. "Testing the Surge: Why Did Violence Decline in Iraq in 2007?" *International Security Journal*. Vol. 37. No. 1 (Summer 2012). Pp. 7-40.
- Brookshire, Jonathan. "Keeping an Eye on Al-Qaeda in Iraq." *Georgetown Journal of International Affairs.* Vol. 10. No. 2 (Summer-Fall 2009). Pp. 59-66.
- Burgos, Russell A. "Teaching the Iraq War." *PS: Political Science and Politics.* Vol. 41. No. 1 (January 2008). Pp. 173-78.
- Byman, Daniel L., and Kenneth M. Pollack. "Iraq's Long-Term Impact on Jihadist Terrorism." *The Annals of the American Academy of Political and Social Science.* Vol. 618. Special issue: Terrorism: What the Next President Will Face. (July 2008). Pp. 55-68.
- Esmeir, Samera. "The Violence of Non-Violence: Law and War in Iraq." *Journal of Law and Society.* Vol. 34. No. 1 (2007). Pp. 99-115.
- Falk, Richard. "Demystifying Iraq?" *CR: The New Centennial Review Journal* Vol. 5. No. 1 (Spring 2005). Pp. 43-62.

- Fearon, James D. "Iraq's Civil War." *Foreign Affairs*. Vol. 86. No. 2 (March-April 2007). Pp. 2-15.
- Fizzah Ali, Syeda. "International Law, Human Rights and the Iraq War." *Pakistan Horizon Journal*. Vol. 62. No. 2/3 (April-July 2009) Pp. 63-75
- Flockhart, Trine & Norrie MacQueen. "European security after Iraq." *Perspectives on European politics and society journal*. Vol. 5. No. 3 (2004). Pp. 1-219.
- H. Kahl, Colin . "In the Crossfire or the Crosshairs? Norms, Civilian Casualties, and U.S. Conduct in Iraq" *International Security Journal*. Vol. 32. No. 1 (Summer 2007). Pp.7-46.
- Hamourtziadou, Lily. "Fault Lines to Trenches: Iraq 2003–2014." *Journal of Global Faultlines.* Vol. 2. No. 1 (April 2014). Pp. 98-108.
- Harrow, Martin. "The effect of the Iraq war on Islamist terrorism in the West." *Cooperation and Conflict Journal*. Vol. 45. No. 3 (September 2010). Pp. 274-293.
- Hegghammer, Thomas."Global Jihadism after the Iraq War." *Middle East Journal.* Vol. 60. No. 1 (Winter 2006). Pp. 11-32.
- Ihsan, Mohammed. "Transitional Justice in Iraq after 2003" *Peer Reviewed Journal Of Forensic & Genetic Sciences*. Vol. 2. No. 5 (December 2018). Pp. 159-162.
- Ismael, Shireen T. "Captured by the Quagmire: Iraq's Lost Generation and the Prospects for Children across the Arab Region Today." *Arab Studies Quarterly Journal.* Vol. 41. No. 3 (Summer 2019). Pp. 221-234.
- K. McKoy, Michael & A. Lake, David. "Bargaining Theory and Rationalist Explanations for the Iraq War." *International Security Journal.* Vol. 36. No. 3 (Winter 2011). Pp. 172-78.
- Kameel, Joshua. "The Iraq War: Bad Intelligence or Bad Policy?" *American Intelligence Journal.* Vol. 32. No. 1 (2015). Pp. 79-86.
- Kerr, Paul. "More U.S. Claims on Iraq WMD Rebutted." *Arms Control Today Journal.* Vol. 34. No. 8 (October 2004). Pp. 32.
- Levinson, Sanford. "Torture in Iraq & the rule of law in America" *Daedalus Journal*. Vol. 133. No. 3. Pp. 5-9.

- Luttwak, Edward N. "Iraq: The Logic of Disengagement." *Foreign Affairs Journal.* Vol. 84. No. 1 (Jan-Feb 2005): Pp. 26-36.
- M. Bostdorff, Denise. "Judgment, Experience, and Leadership: Candidate Debates on the Iraq War in the 2008 Presidential Primaries." Rhetoric and Public Affairs Journal. Vol. 12. No. 2. Special Issue on the Pre-Primary and Primary Rhetoric of the 2008 Presidential Campaign (Summer 2009). Pp. 223-277.
- Malone, David. "Iraq Awaits." *The World Today Journal.* Vol. 62. No. 8/9 (Aug-Sep 2006). Pp. 32-34.
- McCauley, Clark. "What Comes After ISIS? A Peace Proposal." *Perspectives on Terrorism Journal.* Vol. 10. No. 4 (August 2016). Pp. 62-66.
- McKillop, Andrew. "Iraq War: Worth It or Not?" *Energy & Environment Journal*. Vol. 24. No. 6 (2013). Pp. 1051-1056.
- Milligan, Rebecca. "The Other Casualties of War in Iraq." *Middle East Report*. No. 239, Dispatches from the War Zones: Iraq and Afghanistan (Summer 2006). Pp. 26-27.
- Mitzcavitch, Andrew. "Iraq." *Counter Terrorist Trends and Analyses journal*. Vol. 6. No. 1. (Winter 2014). Pp. 34-35.
- Mueller, John. "The Iraq Syndrome." *Foreign Affairs Journal*. Vol. 84. No. 6 (Nov-Dec 2005). Pp. 44-54.
- Nuri, Nahar. "Iraq is not Artificial: Iraqi Trends and the Refutation of the Artificial State Hypothesis." AlMuntaqa. Vol. 1. No. 3 (December 2018). Pp. 9-39.
- _____. "With War in Iraq Over, Where Are the Weapons?" *Arms Control Today Journal*. Vol. 33. No. 5 (June 2003). Pp. 29, 33.
- Ottaway, Marina. "Nation-Building in Iraq: Iran 1, the United States 0." *Insight Turkey Journal.* Vol. 17. No. 2 (Spring 2015). Pp. 9-19.
- Parker, Christopher & W. Moore, Pete. "The War Economy of Iraq." *Middle East Report*. No. 243 (Summer 2007). Pp. 6-15.
- Pitchford, Jenna. "The (Global War on Terror) Identity, and Changing Perceptions: Iraqi Responses to America's War in Iraq." *Journal of American Studies* Vol. 45. No. 4 (November 2011). Pp. 695-716.

- Ranj, Alaadin. "Elections in Iraq: What Does the Future Hold?" *Insight Turkey Journal.* Vol. 16. No. 2 (Spring 2014). Pp. 53-60.
- Rather, Faisal Mohammad. "The Making of Sectarian Crisis in Iraq." *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies.* Vol. 39. No. 3 (Spring 2016). Pp. 22-36.
- Rifaat Hussain, Syed."Current Developments in Iraq and Future Dispensation." *Policy Perspectives Journal*. Vol. 7. No. 1. Special Issue: Middle East (Jan-June 2010). Pp. 17-23.
- Romano, David. "Iraq's Descent into Civil War: A Constitutional Explanation." *Middle East Journal.* Vol. 68. No. 4 (2014). Pp. 547-66.
- Salbioff, Zainab & Maryam Moody & Karla Mantilla. "interview: After the War: Women in Iraq." *Off Our Backs*. Vol. 33. No. 7/8 (July-Aug 2003). Pp. 8-11.
- Saleh, Zainab. "Disinterring Iraq: Writing Silenced Histories of Nation, Nature and State." *The Arab Studies Journal.* Vol. 23, No. 1 (Fall 2015). Pp. 124-127.
- Schofield, Julian & Micah Zenko. "Designing a Secure Iraq: A US Policy Prescription." *Third World Quarterly.* Vol. 25. No. 4 (2004). Pp. 677-687.
- Sky, Emma. "Iraq, From Surge to Sovereignty: Winding Down the War in Iraq." *Foreign Affairs Journal.* Vol. 90. No. 2 (Mar-Apr 2011). Pp. 117-127.
- Smith, Tony & Ludovic Hood & James Dobbins. "Losing Iraq." *Foreign Affairs Journal.* Vol. 86. No. 6 (Nov-Dec 2007). Pp. 207-209.
- Telhami, Shibley. "After a War with Iraq: Democracy, Militancy, and Peacemaking?" International Studies Perspectives Journal. Vol. 4. No. 2 (May 2003). Pp. 182-185.
- Totten, Michael J. "Let Iraq Die: A Case for Partition." *World Affairs Journal.* Vol. 177. No. 6 (Mar-Apr 2015). Pp. 17-23.

- V. Peña, Charles. "Iraq: The Wrong War." Insight Turkey *Journal.* Vol. 6. No. 1 (Winter 2004). Pp. 30-57.
- Waxman, Dov."From Jerusalem to Baghdad? Israel and the War in Iraq." *International Studies Perspectives Journal*. Vol. 10. No. 1 (February 2009). Pp. 1-17.

3. Reports

- Institute of Peace and Conflict Studies. *Iraq After the Islamic State: A New Beginning?*. London: 26 November 2018.
- Matsunaga, Hideki. *The Reconstruction of Iraq After 2003: Learning From Its Successes and Failures.* World Bank Publications. Washington, DC. January 1, 2019.
- United States Institute of Peace. Fuller, Graham. *Islamist politics in Iraq after Saddam Hussein.* Washington, DC. August, 2003.
- United States Institute of Peace. *Global terrorism after the Iraq War.* Washington, DC. October, 2003.
- United States Institute of Peace**.** Sky, Emma. *Preventing Arab-Kurd conflict in Iraq after the withdrawal of U.S. forces*. Washington, D.C. March 22, 2011.

4. Government Publication

- United States' Congress Senate Committee on Foreign Relations. *Iraq after the surge: hearings before the Committee on Foreign Relations, United States Senate, One Hundred Tenth Congress, second session, April 2, 3, 8, and 10, 2008.* Washington: U.S. G.P.O, 2009.

5. Dissertations

- Al-Abadi, Ghalib & J. Roberts & S. Lockyer (Comps.). "Re-building a nation-state: Iraq's reconstruction after Saddam". Electronic Thesis or Dissertation. Brunel University. London. 2017.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

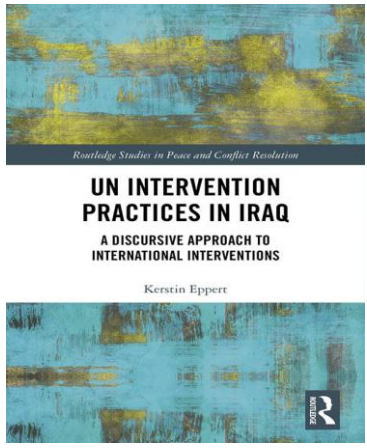

Eppert, Kerstin. *UN Intervention Practices in Iraq: A Discursive Approach to International*. London, United Kingdom: Routledge, 2019.

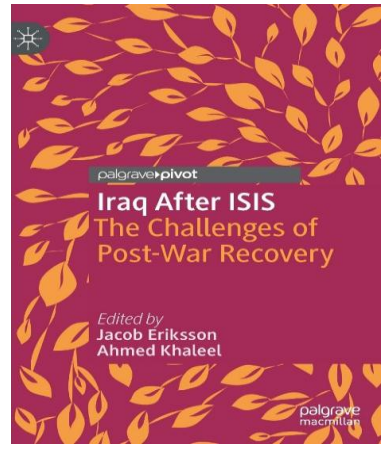

Eriksson, Jacob, Khaleel, Ahmed (eds.). *Iraq after ISIS: The challenges of post-war recovery*. Cham, Switzerland: Palgrave Pivot, 2019.

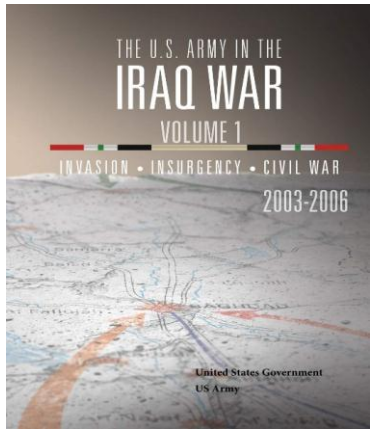

Joel D. Rayburn, Frank K. Sobchak. *The U.S. Army in the Iraq War: Invasion- Insurgency- Civil War 2003-2006*. Pennsylvania, United States: Strategic Studies Institute, 2019.

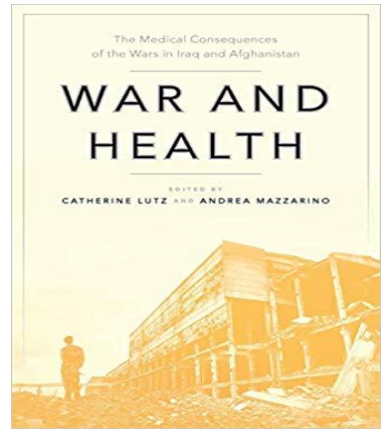

Lutz, Catherine & Andrea Mazzarino (eds.). *War and Health: The Medical Consequences of the Wars in Iraq and Afghanistan*. New York, United States: NYU Press, 2019.

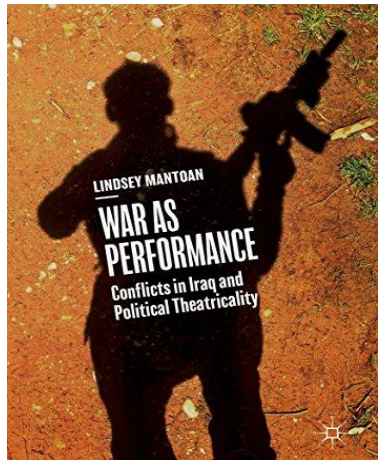

Mantoan, Lindsey. *War as Performance: Conflicts in Iraq and Political Theatricality*. London, United Kingdom: Palgrave Macmillan, 2018.

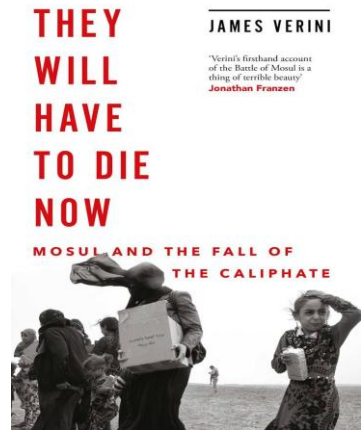

Verini, James. *They Will Have to Die Now: Mosul and the Fall of The Caliphate*. New York: W. W. Norton & Company, 2019.

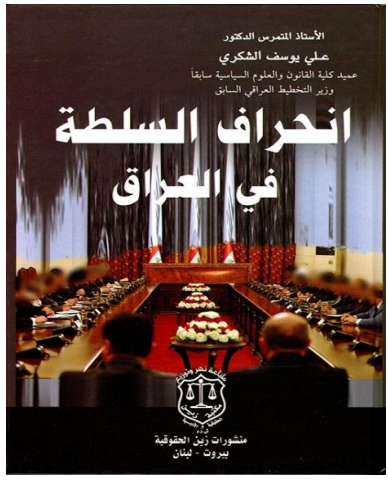

الشكري، علي يوسف. انحراف السلطة في العراق. بيروت، لبنان: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٩.

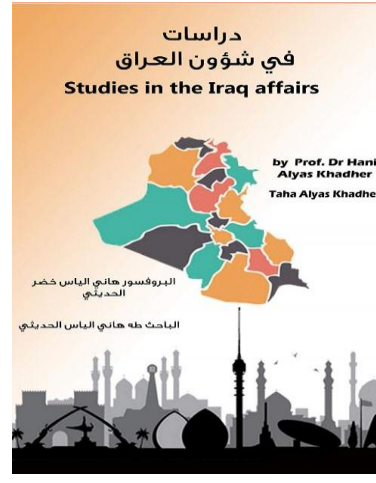

الحديثي هاني والحديثي طه. دراسات في شؤون العراق. بغداد، العراق: الموجة الخضراء للنشر: ٢٠١٩.

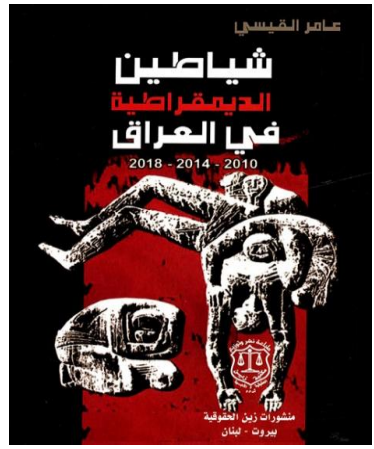

القيسي، عامر. شياطين الديمقراطية في العراق، ٢٠١٠- ٢٠١٤- ٢٠١٨. بيروت، لبنان: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٨.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

دراسة حالة

التدخل التركي في شمال سوريا، الدبلوماسية وإدارة الأزمات

مروان الأسمر*

يمثل هذا البحث دراسة حالة لكيفية إدارة أزمة التدخل العسكري التركي في شمال سوريا من خلال استخدام الحوار والدبلوماسية الدولية. إنه تحليل للأيام التي استمرت فيها الأزمة بين ٩-٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ لإزالة الجماعات الكردية المسلحة من الحدود السورية التركية والتي كانت مصدرًا رئيسيًا للنزاع في أنقرة.

تلتزم دراسة الحالة بنهج "خطوة بخطوة"، مع تطور الأزمة بدءًا من التدخل العسكري التركي، المطالبة "بالإيماءة والغموض" التي قدمتها إلى تركيا إدارة ترامب، الدول الدولية التي كان لها وجود بالفعل في سوريا مثل روسيا وإيران ودور إدارة الأزمة المتطورة التي تم التوصل إليها في النهاية بين موسكو وأنقرة في منتجع سوتشي الروسي من خلال مذكرة تفاهم من ١٠ نقاط.

في ما بين الجهات الفاعلة الحكومية التي تشمل الحكومة السورية في دمشق والعالم العربي وأوروبا وإسرائيل، تبحث دراسة الحالة عن داعش ومجموعات مسلحة مختلفة مثل حزب الله، الذي لا يزال يتمتع بصوت وقوة في سوريا.

يتم فحص العوامل المؤدية إلى التدخل التركي والتي تشمل وحدات حماية الشعب (PPU) التابعة للقوات الديمقراطية السورية (SDF) وهي منظمة جامعة تضم مجموعات مختلفة مكرسة لإقامة الحكم الذاتي الكردي والتي تعتبرها أنقرة مجموعات إرهابية لها صلات مع حزب العمال الكردستاني ومقره تركيا (PKK)، والذي يعتبر تهديداً للدولة التركية.

في دراسة الحالة، يتم فحص موقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حيث رأى أن انسحاب القوات الأمريكية من شمال سوريا كان بمثابة ضوء أخضر لمهاجمة ما

* **باحث سياسي أردني، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.**

يُنظر إليه على أنه قواعد إرهابية على الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا مع قواعد ومقار مختلفة تأخذ العبء الأكبر من القصف.

لكن كلاً من أردوغان وترامب قلّلا من تقدير ردود الفعل الدولية على انسحاب القوات والتدخل العسكري المعبر عنهما من أوروبا، مثل فرنسا وألمانيا والأمم المتحدة والكونجرس الأمريكي. لقد أصبحت الدول الأوروبية مثل بلجيكا قلقة للغاية بشأن العواقب، والآلاف من مقاتلي داعش وعائلاتهم يشقون طريقهم إلى أوروبا من جراء النزوح الذي كان يحدث من القصف العسكري.

وبهذا، تكون دراسة الحالة قد تناولت كل هذه الجوانب، بالإضافة إلى كيفية تعامل الدول والجهات الفاعلة من غير الدول مع مسألة التدخل العسكري والدبلوماسية الإقليمية والدولية للحرب والسلام وإدارة الأزمات.

related to the extremist Islamic elements – like ISIS, Al Qaedah and others that remain in Adlib, and which Russia recently stated it would deal with once and for all.

On the issue of the establishment of the border safe zone areas, it can be said that Turkey achieved its goal by removing what it perceives as the Kurdish military threat on the one hand and cutting the link between the Kurdish Syrians with the Kurdish Turks and therefore splitting an impending troublesome alliance. In terms of scenarios, Turkey could now be thinking of sending back the more than two million Syrian refugees; it is hosting, which would once again upset the balance for the Damascus government.

Its early day, however, What is important about the Turkish intervention case study is the fact parties in the Syrian imbroglio believe in a "piece-meal" approach as an interesting strategy rather than establishing total peace in that part of the world in what they regard as a fluid situation where small, medium and great powers want a piece of the action.

supported by Iran and Russia. Since 2015 the latter started to intervene directly to bolster the Syrian regime, and today, Moscow and Tehran lurk in the background for strategic advantage with the potential to use their military power if needed.

Thus without knowing so, the US troop pullout move, the Turkish military campaign, subsequent temporary ceasefire and deliberations between Trump and Erdogan may have made an already complicated situation even worse and shifted the fight to more intense regions of Syria and its northeast with Turkey, a major military power directly in the confrontation lines against the presence of Iranian backed militias and which could find themselves embroiled in a wider regional conflict.

The other possibility is that with the Kurds being forced to move from border areas with Turkey – and which apparently started to do so as part of the latest Washington-Ankara agreement - they could find themselves within the Idlib gambit in the west of Syria which already houses between 20,000-30,000 fighters many of whom belonging to al-Qaeda and its off-shoots such as Hay' at Tahrir al-Sham which was the Nusra Front until it changed its name.

With a buffer zone in the north being created and the Kurdish militias were forced to the south, coupled with the fleeing ISIS militants may renew flashpoints. On this point as well, renewed linkage could well occur between these militants and the al-Qaeda members further to the west in Idlib. But this is in the realm of possibilities and may have to wait to see how the situation unfolds.

Conclusion

The Turkish north Syria intervention, together with the agreed framework, served as a "case study" in political crisis management and negotiations. This is at least in the short-term regardless of the complicated and protracted conflict in that part of the world.

After the agreement, different parties – mainly the Damascus government, Russia and Iran- became keen to reach a diplomatic settlement to contain the remaining issues regarding the Syrian war, which is mainly

posture and promising that military campaign will continue if the new situation on the ground is not altered.

The ceasefire stood despite skirmishes, here and there. Turkey and American officials are on record of saying that if the ceasefire holds, then Ankara would not get back to using military action. Which effectively means it would have established its safe zone between Turkey and Syria.

Then Trump started praising the Turks, saying the Turkish military campaign was "strategically brilliant for the US"[6] and that the Kurds are "no angels."[7]

By 23 October 2019, the Turkish north Syria intervention case study had for all intense and purposes ended with Syria guards and Russian military police patrolling the Syrian side of the Turkish-Syrian border and making sure that Kurdish fighters pull out of the safe-border area agreed upon by Turkey and Russia[8].

Realignments

While Turkey bombarded the northeast, the Kurdish militias sought the help of the Syrian government and invited its army to enter the areas that were previously off-limits to them. All of the Kurdish militias, including the Syrian Democratic Forces and the PSF agreed the Syrian army would be the best protection under the circumstances. Syrian soldiers have long been barred from these areas of Syria. For the Kurds, the invitation of the Syrian army may be construed as bulwarking their position against Turkey, its jet fighters, and arm brigades.

Their invitation, the first time in five years, was made because of two factors; first, the Kurdish militias were becoming weak and certainly would not last against the Turkish military juggernaut. Second, the Syrian army is

---

[6] "Turkey Syria offensive: Mitch McConnell attacks Trump", BBC, 18/10/2019, accessed on 22/10/2019, at: https://bbc.in/2pB88NM

[7] "WATCH: The Kurds are 'no angels' Trump says in meeting with Italian president", PBS News Hour, 16/10/2019, accessed on 22/10/2019, at: https://bit.ly/2oWuTvY

[8] https://www.aljazeera.com/news/2019/10/full-text-turkey-russia-agreement-northeast-syria-191022180033274.html

shows that the US doesn't want to leave the region, but at the same time, it is foot-dragging and applying that US foreign policy is not coherent and unstable.

Tough negotiations

During what became seen as the Turkish military intervention crisis and beneath the outlandish social media rhetoric between the two leaders, tough negotiations were going on. The Russians tried to muzzle in with Moscow offering to mediate between Washington and Ankara, but the two stalwarts have kept the door open to direct negotiation for after all, they are long-time NATO allies and although there is a certain amount of "pandering" existing between all three state actors – Americans, Russians, and Turks– neither Trump nor Erdogan trust neither Moscow's action nor its intention as per many experts. This is not to forget the US has been angry with Ankara for buying missiles from Moscow, which is not befitting for a NATO country as per the US say.

However, discussions were moving full-throttle ahead between the Americans and the Turks. Trump was already working to send US Secretary of State Mike Pompeo and US Vice-President Mike Pence to Ankara to reach a negotiated settlement. After the initial bellicose statements, the American approach quickly became one of stage-management control. This is something which they did after a week of military operations.

Their meetings with Erdogan and other top Turkish officials hammered out a temporary agreement to precise the limitations of the Turkish military campaign on northern Syria to halt operations of ceasefire for 120 hours or five days[5]. Within that period, the Kurdish militias must leave the safe zone as dictated to by Turkey; otherwise, it would continue to pound SDF positions again. The deal was reached soon after they arrived into Ankara, which means that negotiations already started on how to contain escalations. However, Erdogan continued with his tough-talking, maintaining a strident

[5] The White House, **The United States and Turkey Agree to Ceasefire in Northeast Syria**, Foreign Policy, 1717/10/2019, accessed on 22/10/2019, at: https://bit.ly/33EXFQ9

stop negotiations being led by the Department of Commerce, with respect to a $100 billion trade deal with Turkey."[3]

He added yes, the American troops were withdrawing from northeast Syria, but the US will now "…redeploy [them] and remain in the region to monitor the situation and prevent a repeat of 2014 events when the neglected threat of ISIS raged across Syria and Iraq. A small footprint of United States forces will remain at At Tanf Garrison in southern Syria to continue to disrupt remnants of ISIS."[4]

It quickly turned out the US troops were not moving very far but being pulled back to northern Iraq, right in its western side with Syria, meaning that if things deteriorate, they could be pulled back again depending on the geo-strategic-political environment.

However, the initial reaction of Turkey from the Trump sanctions tweet was one of indignation. They scoffed at the new sanctions and said they would not stop their military bombardments of Kurdish areas.

However, politically and diplomatically, confrontation has never been the best course of action for any situation and especially when you are getting the other party to do a U-turn or reverse policy that is to stop the Turkish military campaign. But Trump and the American administration were putting the pressure on the Turks.

It turned as well; the Americans didn't want to leave Syria after all. It was merely a tactical maneuver made by Trump. For as soon as the American troops left, crossing into Iraq, some US soldiers were turning back with media reports suggesting the US is aiming to build two military bases in the oil-rich Dier ez-Zor Governorate in north-east Syria. This

---

[3] Donald J. Trump, **Statement from President Donald J. Trump Regarding Turkey's Actions in Northeast Syria**, Twitter: @realDonaldTrump, 14/10/2019, accessed on 22/10/2019, at: https://bit.ly/31i1Vnf. As for the executive order see: The White House, **Executive Order on Blocking Property and Suspending Entry of Certain Persons Contributing to the Situation in Syria**, Executive Order- Foreign Policy, 13/10/2019, accessed on 22/10/2019, at: https://bit.ly/35zzrbW

[4] Donald J. Trump, **Statement from President Donald J. Trump Regarding Turkey's Actions**...

militants in prisons and 90,000 of their families in camps – said they are no longer responsible for them. While this maybe has been political posturing to get the Americans and the international community to act and pressure the Turks, the risk proved too great with ISIS members set free to wander north Syria, Iraq, and even though Turkey and forwarding on to Europe.

Thus, since the Turkish military campaign, ISIS continued to serve as potential ticking time-bombs despite the fact that an American military unit went after Abu Bakr Al Baghdadi in Idlib, Syria, and resulted in his death just after the ceasefire was reached with Turkey to stop its military action.

Despite his death, however, ISIS continued to show itself as a potent military force for the terror outfit's rank and file quickly choose a successor to Baghdadi by the name of Abu Ibrahim Al Hashimi Al Qurayshi to signal the fact ISIS was still a fighting terror force despite its setbacks.

After effects

Trump continued to downplay the "greenlight" aspect he gave to Turkey despite that fact it was seen as "coincidental," "deliberate," and "deterministic." In view of the fact, Turkey started its military action just three days after the American pullout raises more than an eyebrow.

Realizing the extent of the negative reaction to the Turkish military campaign from the international community and the House of Representatives of the US Congress – and after going on tweet record that America is not interested in what happens between Turkey and the Kurds of Syria, the US president very quickly started to back down and backtrack in what can be called a classical Trumpian style and which the US president has become so famous for.

His first action was to issue a statement, an "executive order" authorizing "…sanctions against current and former officials of the Government of Turkey and any person contributing to Turkey's destabilizing actions in northeast Syria. Likewise, the steel tariffs will be increased back up by 50 percent. The United States will also immediately

American opportunism, Trump's brinkmanship, and the US canning ability to ditch friends as quickly as it makes friends with them and cultivate them. It was seen as adventurism at the highest stakes by many US congress leaders.

Anger by Europeans was also exacerbated by the Trump move. Countries like France, Germany, and Belgium, and who have a sizeable Muslim population, a few numbers of which joined ISIS in Syria and Iraq, became extremely worried about the ramifications of the American troops pull out and the Turkish military campaign. At first, it seemed Turkey now had the ability to ride roughshod over the area. The SDF was seen as an effective control mechanism. They, as effective rulers of these northern areas, controlled the prisons and camps that housed thousands of ISIS militants and their families. Now it seemed that the equilibrium was changing again with the balance of power being reshuffled with many worrying about a possible ISIS resurgence.

The scenario that developed – although unannounced – was that if Turkish warplanes started to pound the northern areas of Syria, then it would create another humanitarian disaster as per some claims. Both civilians in these areas would scurry for the lives and militants and their families would start moving and breaking out of the camps and prisons unattended because of the new volatility that was being created. European countries did not want to have ISIS members of their nationals nor their families finding their way back again on their doorsteps.

This is exactly what happened since the 9th of October 2019 when the Turkish military campaign started. United Nations figures showed at first 130,000 people were displaced, with the figures climbing up to 300,00 according to the Syrian Observatory for Human Rights. These figures were expected to continue to rise again as long as the military campaign and bombardment continue.

The situation was seen as becoming a nightmare because the "thinning" of the Kurdish militias guarding prisons and camps left with few guards leading to more inmates escaping (as well as ISIS militants and their family). These guards – for in one case looked after up to 12,000 ISIS

Syria crisis at different levels, especially the reverberation that had in Europe, Israel, Iran, Russia, and the Arab world.

One of the immediate consequences of the Trump pullout decision was Turkey's decision to launch military campaign in northern Syria to establish a buffer zone that is 32 km deep and 440 km along the border to drive away the Kurdish supported People's Protection Units (PPU) under the Syrian Democratic Forces (SDF) which is an umbrella organization of different groups dedicated to establishing Kurdish autonomy.

Turkey had long opposed these groups, which were working with the Kurdistan Worker's Party (PKK) that has long been regarded by Ankara as a terrorist organization that has called for autonomy since it was set up in 1984 in Turkey. Thus, Turkish President Racip Tayyip Erdogan saw the American troop withdrawal from north Syria as a green light to attack what are seen as terrorist bases on the south-east border of Turkey with different bases and headquarters taking the brunt of shelling and bombardment; including towns like Ras al-Ayn, Tal al-Abyad and Ayn al-Arab and which the Turks called Kobani and which witnessed the defeat of Islamic State in Iraq and Syria (ISIS) in 2015.

Trump clearly underestimated the extent of the international reactions towards his decision, most of all from Europe like France and Germany, America's traditional partners, the United Nations and from the US Congress which in a bi-partisan vote (Republicans and Democrats) condemned the US pull out as creating a deep military and political vacuum in an unstable region of the world still dominated by the recurring vestiges of terror groups like ISIS and al-Qaeda who are still languishing about in different parts of Syria as per their claimed approach.

Trump's decision was also seen as a flagrant turnaround not least of all for the Kurds of Syria – SDF and PPU who had been strong allies of America in the fight to defeat ISIS but later brought about the downfall of their self-styled caliphate capital in Riqqa. Leaving them at the mercy of the Turks was seen as a bitter blow by the Kurdish fighters who felt betrayed by the American action that was followed by similar albeit smaller withdraws by the British and French contingents. To the Kurds also, it showed

Case Study

Turkish Intervention in North Syria, Diplomacy and Crisis Management

Marwan Asmar*

Introduction

Despite its fluidity, the buffer zone issue which Turkey sought to establish in northern Syria should be seen as a case study in crisis management. Its military intervention in northern Syria to remove the militarized Kurds started on 9 October 2019 named "Operation Peace Spring" and ended 14 days later on 23 October when Turkey and Russia reached a ceasefire deal between Ankara and the Kurdish militant groups. It was a classic form of crisis management, and international diplomacy was an all-out war averted as agreed upon by non-state actors and nation-states.

What follows is a "step-by-step" analysis of the crisis as it developed starting with Turkish military intervention in the north of Syria, the so-called 'nod-and-wink' approach given to Turkey by the Trump administration, the international states who already had a presence in Syria like Russia and Iran and the role of managing the evolving crisis that in the end was reached between Moscow and Ankara in the Russian resort of Sochi through a 10-point Memorandum of Understanding[1].

Crisis Threshold

The initial announcement of US President Donald Trump to pull out American troops from northern Syria was considered an important move that had a far-reaching consequence not only for Syria but for the region and the world alike. The decision[2] caused a new challenge for all parties in the

* **A political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

[1] https://www.aljazeera.com/news/2019/10/full-text-turkey-russia-agreement-northeast-syria-191022180033274.html

[2] Donald J. Trump, Twitter: @realDonaldTrump, 7/10/2019, accessed on 22/10/2019, at: https://bit.ly/2W58wk8

English Section

In between the state actors that include the Syrian government in Damascus, the Arab world, Europe and Israel, the case study looks at ISIS and different militant groups like Hizbollah, who still has a voice and a force in Syria.

Factors leading to the Turkish intervention is examined that include the People's Protection Units (PPU) under the Syrian Democratic Forces (SDF) which is an umbrella organization of different groups dedicated to establishing Kurdish autonomy and which are regarded by Ankara as terrorist groups who have links with the Turkish-based Kurdistan Worker's Party (PKK) and is seen as a threat to the Turkish state.

In the case study, the position of Turkish President Recep Tayyip Erdogan is examined. He saw the American troop withdrawal from north Syria as a green light to attack what are seen as terrorist bases on the south-east border of Turkey with different bases and headquarters taking the brunt of shelling and bombardment.

But both Erdogan and Trump underestimated the extent of the international reactions to the troop withdrawal and military intervention voiced mostly from Europe like France and Germany, the United Nations, and the US Congress. European countries like Belgium became extremely worried about the consequences and the thousands of ISIS militants and their families making their way to Europe emanating from the displacement that was taking place from the military bombardment.

Thus the case study deals with all these aspects and how states and non-state actors dealt with the issue of military intervention and regional and international diplomacy of war, peace, and crisis management.

However, in general, the report indicates that the main actor in the scene is no longer local but external, while most of the players in the internal scene have turned into tools, and it indicated that the conflicting forces enjoy a high "pragmatism" in achieving their goals and retain their interests in Lebanon and at regional larger scale. The report assures the continuity of the crisis and people mobilization despite the measures taken to contain the demonstrations, including appointing a new prime minister.

Bibliography

Iraq after the American Occupation

2003-2019

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Released*

Matab Shabaneh

English Section

Case Study

Turkish Intervention in North Syria, Diplomacy and Crisis Management

Marwan Al-Asmar

This research represents a case study of how the Turkish military intervention crisis of northern Syria was Managed through the use of dialogue and international diplomacy. It is an analysis of the days the crisis continued between 9-23 October 2019 to remove the militarized Kurdish groups from the Syria-Turkish border and which had been a major source of conflict for Ankara.

The case study adheres to a “step-by-step” approach as the crisis developed starting with Turkish military intervention, the ‘nod-and-wink’ claim given to Turkey by the Trump administration, the international states who already had a presence in Syria like Russia and Iran and the role of managing the evolving crisis that in the end was reached between Moscow and Ankara in the Russian resort of Sochi through a 10-point Memorandum of Understanding.

This report uncovers the real crisis in Israeli-Jordanian relations based on the official positions, practices, and claims of both sides. The issue of returning to full Jordanian sovereignty the lands of Baquoura and Ghumar, the Israeli plans to annex Jordan Valley, the Israeli threat to withdraw from the "Red sea- Dead sea canal project" (Two seas project), and the continued construction of the Ramon (Timna) airport despite Jordan's objection compose indicators of such crisis. Jordan retaliated through other signs such as the Military maneuvers on the western border of Jordan, the king pressure to release Jordanian detainees, and the prosecution the Israeli infiltrator into Jordan, and the king announcement at Washington Institute of AIBAC that the Jordanian -Israeli relations are “in its worst phase” which shocked the audience who are the main supporters of Israel in the U.S.

It is to assure that the escalating tension between the two parties tends to continue, especially in light of the vision of the rightist elite in Israeli politics and government nowadays.

Lebanon Uprising: The Reality, Challenges, and Future Directions

Wael Najem

The report discusses the uprising of the Lebanese people on 17 October 2019, which reshuffled the balance of power inside Lebanon. This uprising included all the Lebanese components, regardless of their sectarian, cultural, and social diversity. The uprising reached all the Lebanese regions, and it is characterized by breaking the sectarian and political walls.

The report describes the uprising of highly complex and interrelated. It is open to external influence, and faces the economic problems, but also complex and overlapping. Looking in-depth to the new scene in Lebanon concludes there are many directions to follow because the actors and influencers of the scene are plenty, and their role is exposed to change according to new conditions and outcomes .

The report also pointed out a set of challenges facing Lebanon in light of the current scene, including economic, political, and security levels.

The report asserted that the new dynamics in Lebanon turned into a square of confrontation or a mailbox for the transmission and exchange of messages between the diverse regional forces. Such complexity would complicate the directions of the uprising dynamic and linkages .

economy towards recovery by the end of 2019 as a vital interest of the nation.

By analyzing the Jordanian economic scene, and the main challenges it faces, it is clear that reducing the size of the financial crisis requires a sovereign ability to take exceptional procedures, to secure an appropriate position for the economic sector. While the risks and challenges that the Jordanian economy now faces cannot represent a state of collapse at all at this stage; however, the general national situation is not in a healthy state. And action must be taken to put the society and its institutions on a line, in which every sector and the whole nation to feel safe. Such a frame of thinking and practicing is considered as the minimum requirement the government role to be dedicated to the joint responsibility of all governmental, private, politicians and Parliamentarians, political parties, unionists and media professionals. The main target is to create an environment to raise public safety and the proportion of confidence in the Jordanian economy.

Jordanian-Israeli relations in crisis

Magdy Abdel Aziz

The Palestinian issue is considered one of the most critical factors affecting the Jordanian-Israeli relationship. Jordan has always been associated with the Palestinian issue and tried to advocate for the rights of the Palestinian people including the return of the refugees, and to enable the establishment of an independent Palestinian state in Palestine. Jordan remained linked to the Palestinian issue after the signing of the peace treaty with Israel in 1994. The Jordanian-Israeli relations followed within agreed statements and standards within the peace agreement.

On another hand, the "Deal of the Century" components, which proposed by the American administration, considered by Jordan as precise alignment of the Israeli side at the expense of the Palestinian rights and at the expense of Jordanian interests. Jordan opposed such thinking from the beginning, due to its effects in liquidating the Palestinian issue, and the rights of refugees, and Jordan's interests. Such U.S discourse coincided with the continuation of Israeli annexation and Jewish settlement policies in the West Bank and Jerusalem, including the Judaization of Jerusalem. Israel as such as continued to violate the peace treaty with Jordan.

Gaza, through these 13 months of these marches, has witnessed 13 military escalation rounds between the Palestinian resistance and the Israeli army. An extensive analysis of the field reality in the Gaza Strip indicates that the maintaining situation ranges from a gradual escalation from time to time, to a security calm. It is supposed to continue at this level for a while, due to regional and international active mediations.

However, the Palestinians are not interested in a war that worsens their adverse conditions, and the Israelis believe that an all-out war with Gaza does not mean a "weekend trip" to them.

In its conclusion, the report stressed that it is difficult to favor one scenario over another, in light of the fluidity of security events in Gaza and Israel together, and the intense Israeli political scene in the third elections in the spring of 2020. The scenarios range between a gradual escalation or undesired fourth war, and the exclusion of an agreed truce is the most likely option.

Jordan's Economy 2019: Problems and Motivations towards Safety Prospects

MESC

The unfortunate pessimistic tone regarding the Jordan economy prevailed early in 2019. The government and private discourses, in addition to media and social media platforms, all were engaged in this discourse. A non-constructive, and even segmented assessments, were presented, which create the medium to underestimate and hinders any potential recovery opportunities if this discourse continues. And in the case of the government refrains from doing its role in pushing optimism, supported by realistic and real procedures, the donors and investors might impose or acquire broader unjust conditions as they claim they are taking a risk with uncertainty in this regard. Such a result would be extended to influence economic, political and social stability in the country

Therefore, reaching a realistic, fact-based perception has become very important in the current stage, and it can spread relative reassurance in the economic environment in general, and investment environment in particular. The approach to stabilize the economy ought to consider and understand the challenges and diagnose reality with a realistic methodology to create a practical and reassuring economic discourse. Such a strategy would lead the

They are to adhere to policies in favor of confronting the Israeli occupation as a strategic joint interest and goal. They are to be obliged to protect the sovereignty and trust for all parties.

On the Israeli penetration of Africa and other international states concerning the Palestinian issue, he asserts that Arab normalization with Israel and the absence of Arabs from the African and other scenes allowed Israel to achieve such presence and relations. Stressing that fueling the conflict with the occupation, heating the Palestinian issue internationally, and unifying the Arab position against Israel and its aggression will encourage many of these countries to reconsider their position. The success experience to oppose the African-Israeli summit, and thwart the American project to recognize Jerusalem as the capital of Israel in the United Nations, are only exemplary models.

Mashaal expressed much optimism in the dialogue about the possibility of the Palestinian issue emerging from its crisis and shifting towards achieving the national rights of the Palestinian people with some critical conditions. He stressed that such conditions are not impossible and that conditions change and maybe in their favor during the coming years.

Reports and Articles

The Gaza Strip: Between the "marches of return" and the military escalation

Adnan Abu Amer

This report describes the Gaza Strip scene that witnesses the peaceful "return marches" that emerged in March 2018, who sacrifices thousands of casualties, including hundreds killed. The scene is under Israeli siege and fire at the same time, including the shelling and assassinating civilians. The report assessment is to forecast the possibility of escalation between Israel and Palestinian factions in Gaza.

The report emphasizes on the "return marches" as a new form of the ongoing Palestinian-Israeli confrontation. The rallies aimed at two main goals: Reminding the Palestinians and the world of the right of return to refugees, who increased American and Israeli indications to forget its right of return, in line with the "deal of the century," and to exert pressure on Israeli occupation to end the unjust and prolonged siege of Gaza.

experience that the popular resistance is one of the valid options, which can be agreed upon for a specific stage and in a specific time. Mashaal believes that the crisis of the Palestinian issue is complex, as it is difficult to reach a quick solution to it. Nevertheless, he believes that it is imperatively necessary to endorse a program that relies on the free and sincere will of the Palestinian forces to address this crisis.

He confirms Hamas's continuous refusal of the path of un-fruitful political settlement, the Oslo accords, and recognition of Israel. He asserts that the Israeli government does only offer a solution based on its scale and terms. It cooperates with the United States and some other friends to contain the Palestinian aspiration, resistance. They are to cool down and prevent any possible explosion against Israeli occupation, while it does not offer any real and practical solution to the Palestinian cause except those at the expense of the national rights of the Palestinian people.

He affirms that Palestinian people are capable enough to thwart any plans or solutions that do not accomplish their goals. Palestinians have the right to "veto" any solution or political plan that liquidates the issue, including the U.S "deal of the century." Palestinians reject the deal regardless of U.S threats and measures against them. He warns different players to bear in mind that the Palestinian people for the past 100 years have proven unbreakable, whatever their crises.

On the official Arab position, Mashaal stressed that, unfortunately, they are committed to the option of political settlement and negotiation and "peace" treaties as the only option to end the occupation. Nevertheless, they achieved nothing for the Palestinian people in more than 40 years of negotiation and treaties experience with Israel.

He nevertheless believes that the Palestinian people can fail the deal of the century, even in light of their internal differences. He calls for moving the file of reconciliation and unification on the field action against the occupation as levers strategic force for this Palestinian position.

On Arab disputes with Iran, Mashaal stresses that there are differences over many files with Iran in several Arab countries and that they are real differences. He believes that Israel's attempts to persuade some Arabs that Iran is the common enemy with it will fail because Iran is a neighbor whom we can reach understandings with multiple pressures, and a strong, unified Arab position towards disputes with Iran. If these conditions are met, Arabs could reach common denominators that hinder attrition between both sides.

The study concluded that higher legitimacy of the system and the stronger the civil state, the narrower the field of movement of the military politically. Moreover, the democracy indicator remains to determine the relationship between the military and civil political power top enhance functioning the state to create development, stability, and a prosperous society.

Issue's Interview: First episode: With Mr. Khaled Mashaal

The Direction of the Palestinian Cause Crisis: Particular Political, Intellectual Dialogues

In this expanded dialogue, Mr. Khaled Mashaal (the former chairman of the political office for Hamas) believes that the Palestinian principles and rights are stable in the conscience, ideas, and convictions of the Palestinian people. He believes that the Palestinian issue is going through a real crisis today and that it is due to the accumulation of many crises that it has experienced through the early twentieth century. He expressed his belief that this emerging crisis is complicated more ever before. It is unprecedented regarding the official Arab and Islamic with no supportive position and policies. On the other hand, the Israelis could achieve penetrating the Arab and Islamic incubator of the Palestinian cause supported by the United States.

Despite this, he believes that the fundamental crisis lies in the Palestinian performance that was curtailed by the Oslo agreements and security coordination with the occupation since 1993. He believes that the Palestinian division revolves around who administers the national decision and what his program is to end the Israeli occupation. He believes that the management of war and resistance is as it is the management of policy and negotiations with Israel. It is to be associated far from unilaterally as a basis for ending the division immediately.

He affirms that ignoring the Palestinian diaspora (7 million Palestinians) and neglecting their role is one of the most prominent manifestations of the Palestinian cause crisis. Re-consideration Palestinians in the diaspora is an essential part of rebuilding the Palestinian system in a broad political and social partnership and fair representation according to the results of the polls, which leads to rebuilding national representative institutions for the people Palestinian all over the world.

He affirms that the Palestinian people practiced all forms of resistance against the Israeli occupation, and it has been proven by

Indeed, there are broad and extensive perspectives, considerations and challenges that need to be discussed and addressed broadly with a full spectrum of the Islamic and Arab elites in all its range, perhaps in other forums, conferences, seminars and workshops that are being held during the next ten years.

Research & Studies

Civil-Military Relations in the Arab Countries: Boundaries and Problems

Al Arabi Al Arabi

The nature of civil-military relations in the Arab world has been a subject of conflict since a long time ago, due to the lack of clarity of the authority boundaries. As such, the essence of clash to retain power the acquisition of its structures has been clear for decades. The domination of the major joints and decision-making institutions escalated such conflict in different periods in many countries.

This study traced different points of visions towards the nature of these relations, which has its characteristics different than that of democratic countries.

The study confirmed that state institutions are divided into official political and non-political institutions. The position of the military as an official, non-political institution, plays defensive roles against threats to the stability of the state. In democratic systems, it is a sovereign institution similar to other institutions. Furthermore, its non-interference in political life is one of the indicators of measuring democracy in the state, and its interference without seizing power is one of the techniques of crisis management.

The study also indicated that most researchers in the field of civil-military relations agreed that the civil-military conflict harms national security. In contrast, cooperative relations between the military and politicians give the ability to employ power, develop a military doctrine that supports political goals, and cultivates flexibility within the military. The building of mutual civil-military relations increases the country's ability to build a military force, enhances effectiveness on the battlefield, and achieves the country's highest interests and national security, before the narrow interests of any party, whatever their affiliations.

economic integration that people in the world meet for purely material interests that are not supported by any religion, thought, or civilization, and it has become many Muslims and Arabs appraise. Yet the critic prevails when mentioning the longing of the greatness and glory of our Islamic civilization in all its epochs, as a state of living in the past by some intellectual elites. This crisis expresses an identity crisis and a civilized crisis within the ruling and intellectual elites. It also reveals the intertwining of immediate personal interests with higher interests.

In this regard, reference is made to Malaysia's attempt, led by Dr. Muhammad Mahathir, to light the flame in Kuala Lumpur in the second week of December 2019, when he extended the invitation after direct talks with the heads and leaders of five Islamic countries. The conference follow-up emphasized that reviving the idea of Islamic civilization, Islamic unity, and Islamic brotherhood and seeking to achieve complementarities in industry, agriculture, defense, technology, and youth are realistic and practical ideas. Ten agreements were signed between Malaysia and Turkey in these areas in the conference as a direct step to start a project of cooperation and Islamic unity. Also, a supreme committee was established to launch an Islamic satellite channel specialized in combating Islamophobia in the world. The idea of seeking to manufacture technology was adopted instead of continuing to import it from others, especially as it became involved in the national security of each country and directly affected security, stability, identity, and religion.

Therefore, the idea of brotherhood, unity, religious and cultural identity, integration in natural resources and the ability to gather strength to restore the collective position of the nation/UMMAH at the world level, and to defend its various issues has become a necessity to achieve progress and stop internal waste and dependence on others. This unity does not mean closure on the self but dealing with All the world as one power, one nation and one identity

The issue, then, is the suspension of the bell from the ruling and intellectual elites and leaders, and everyone should support it and stand on its side and overcome all fears from each other or the threats of superpowers. The melting of sub-regional and national identities, partisan and factional interests in this path to form a historical civilization transformation has become a prerequisite for the rise and progress of the Muslim nation/UMMAH.

Editorial

A Critical View Towards a Civilized Role

Arab and Muslim Unity

Editor

The state of the comprehensive division of the Islamic nation after the collapse of the Ottoman Empire formed a strategic basis for weakening the Arab and Islamic nations alike. These divisions still represent the realistic, practical, and even fashionable alternative of most peoples and leaders in the Islamic world instead of Islamic or Arab unity.

Despite the frequent repetition of Arab and Islamic unity, but no action plan or programs leading to this unity were presented. At the same time, every country, every ruler, and every elite viewed these theories as targeting their interests and their acquisition of wealth.

Despite the growing problems, challenges, and even threats that threaten the nation at the existential level at times, identity, religion, and also sovereignty at other times, the most that have been preserved so far is the League of Arab States as a coordination institution only and the building of the Organization of Islamic Cooperation that was established in 1968 to liberate Jerusalem according to its charter. Both organizations have not been able to achieve integration and unity between the Arab nation or within the framework of the broader Islamic society.

The nation-state, ethnic, regional and sub-divisions have deprived us of investing our wealth and achieving global progress and development,

Despite the growing roles and capabilities of major countries, such as Turkey, Malaysia, Pakistan, Indonesia, and to some extent Iran, it still puts forward the idea of the Islamic nation and Islamic unity shamefully. Some of the Islamic countries adopt the policy of internal warfare and destruction of important Islamic countries such as Iraq and Syria. As such, it seems that the intellectual obstacle of the ruling elites and the intellectual elites forms the basis of this problem and the hesitations in dealing with it away from the existing differences and disputes, which will inevitably end with the progress of integration and unity projects.

Generations raised on the ideas of ethnicity and nationalism find it challenging to achieve a realistic, practical approach accepted by their culture to revive Islamic or even Arab unity. Moreover, in the theory of

129 136	- *English References* - *New Released* ***Matab Shabaneh***
141	**Arabic Abstracts (for English Section)**
145	***English Section*** **Case Study** *Turkish Intervention in North Syria, Diplomacy and Crisis Management* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *A Critical View Towards a Civilized Role: Arab and Muslim Unity* ***Editor***
15	***Research & Studies*** *Civil-Military Relations in the Arab Countries: Boundaries and Problems* ***Al Arabi Al Arabi***
61	***Issue's Interview: First episode: With Mr. Khaled Mashaal*** *The Direction of the Palestinian Cause Crisis: Particular Political, Intellectual Dialogues*
89	***Reports and Articles*** *The Gaza Strip: Between the "Marches of Return" and the Military Escalation* ***Adnan Abu Amer***
99	*Jordan's Economy 2019: Problems and Motivations towards Safety Prospects* ***MESC***
105	*Jordanian-Israeli Relations in Crisis* ***Magdy Abdel Aziz***
113	*Lebanon Uprising: The Reality, Challenges, and Future Directions* ***Wael Najem***
123	***Bibliography*** ***Iraq after the American Occupation*** ***2003-2019*** - *Arabic References*

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Winter 2020

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Bayan Al Omari

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 23 **No. 90** **Winter 2020**